

اطروحة عن

الاهمية الاقتصادية لوحدة بين

العراق وسوريا ولبنان وشرق الاردن وفلسطين

مقدمة لدائرة الاقتصاد في الجامعة الاميركية

في بيروت كجزء من المطلوب لشهادة

استاذ في العلوم في علم

الاقتصاد .

اعدها

برهان الدجاني

أصبحت القومية العربية اليوم قوة كبيرة لها الشأن الأول في تفسير مجرى التاريخ في البلاد العربية . ولما القومية العربية سوى إرادة العرب المشتركة لأن يكونوا جماعة واحدة ذات رسالة نحو الشعب العربي ونحو الإنسانية .

وقد أخذت هذه الإرادة المشتركة تحاول التعبير عن نفسها بشتى الطرق وبمختلف المظاهر ، ولكنها لن تتبلور بشكلها التام النهائي إلا بعد أن تتخذ شكل خطط عامة يضعها العرب ويعملون بالتعاون على تحقيقها وينشئون المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي مهمتها تنفيذ هذه الخطط .

ولاشك بأن هذه الخطط العامة يجب أن تشمل جميع نواحي الحياة ، سواء في ذلك النواحي الفكرية ، أو السياسية ، أو الاجتماعية أو الاقتصادية . وكل خطه من هذه الخطط يجب أن تقوم على أساس البحث الشامل الدقيق .

أما رغبة العرب في إيجاد هذه الخطط العامة فيمكن الاستدلال عليها من المحادثات التي تجري الآن بين الزعماء السياسيين العرب للاتفاق على شكل الوحدة العربية ولوضع مثل هذه الخطط العامة التي يمكن الاتفاق على تنفيذها .

والبحث التالي إنما هو محاولة أولية جدا لبحث المتضمنات الاقتصادية للوحدة العربية وهو ليس محاولة لتبرير القومية العربية أو الوحدة العربية على أساس اقتصادي لأن مبررات القومية العربية والوحدة العربية هي في أساسها مبررات روحية وأخلاقية وإنما هو محاولة لإظهار بعض المتضمنات الاقتصادية للقومية العربية

ولا يمكن أن ينكر كما سيحاول هذا البحث أن يثبت أن للوحدة العربية فوائد اقتصادية تعود على المجتمع العربي بالنفع المادي وأن هذه الفوائد تبرر بحث ذاتها وضع برنامج اقتصادي مشترك للانظار العربية تتعاون جميعها على تحقيقه .

ولكي يمكن إظهار الفوائد الاقتصادية للوحدة العربية كان من الضروري عرض موارد البلاد الإنسانية والطبيعية مع النظر إلى توزيعها وأماكن وجودها ومقدار ما يوجد منها في كل

نظر لنرى توزيعها ودرجة تنوعها ولننظر اذا كان من الممكن على اساس هذا التوزيع وهذا التنوع وضع خطة اقتصادية شاملة تقوم على اساس التخصص الاقتصادي . وبعد ذلك نحاول اظهار اثر هذا التوزيع والتنوع في الزراعة وفي الصناعة وفي التجارة والوسائل الضرورية لتحقيق التخصص الاقتصادي التي من بينها وضع خطة مالية ونقدية مشتركة .

وكان لابد من عرض موجز لكثير من نواحي الحياة الاقتصادية في الوقت الحاضر

في كل نظر من الانظار لفهم الاسس التي يقوم عليها الاقتصاد العربي ، والمفاتيح التي لابد من اعتبارها عند وضع خطة عامة .

وهذا البحث لا يشمل من البلاد العربية سوى العراق وسوريا ولبنان وشرق الاردن

وفلسطين ولذلك فهو لا يشمل سائر المتضمنات الاقتصادية للوحدة العربية ولا بد لفهم هذه

المتضمنات بأكملها من بحث آخر يشمل مصر ونجد والحجاز واليمن والبلاد العربية الاخرى .

ولذلك فسواء من وجهة عدم شموله ، وحتى من وجهة عدم تغطيته فان هذا البحث

لا يمكن أن يزعم الا انه مقدمة اولية متواضعة لموضوع المتضمنات الاقتصادية للوحدة العربية .

محتويات البحث

١- مقدمة

- ٢- الفصل الاول : السكان والوحدة العربية ٧-١
- ٣- الفصل الثاني : الموارد الطبيعية في البلاد العربية ٣٢-٨
- ٤- الفصل الثالث : الزراعة والوحدة العربية ٧٧-٣٣
- ٥- الفصل الرابع : الصناعة والوحدة العربية ١٠٩-٧٧
- ٦- الفصل الخامس : التجارة والوحدة العربية ١٣١-١١٠
- ٧- الفصل السادس : النظام النقدي والوحدة العربية ١٤٥-١٣٣
- ٨- الفصل السابع النظام المالي والوحدة العربية ١٥٩-١٤٥
- ٩- الفصل الثامن : أهمية الوحدة الاقتصادية ووسائل تحقيقها ١٦٨-١٦٠

السكان والوحدة العربية

١ - عدد السكان وتوزيعهم ومبلغ انسجامهم

٢ - كثافة السكان

أ - في العراق

ب - في سوريا

ج - في لبنان

د - في فلسطين

هـ - في شرق الأردن

٣ - السكان والموارد الاقتصادية •

الفصل الأول

السكان والوحدة العربية

١ - عدد السكان وتوزيعهم ومبلغ انسجامهم .

يزيد عدد السكان في البلاد العربية التي يشملها البحث عن عشرة ملايين موزعة

على وجه التقريب على الشكل الآتي :

(١)	٤,٢٥٠,٠٠٠	١ - في العراق
(٢)	٢,٨٨٣,٠٠٠	٢ - في سوريا
(٢)	١,٠٢٢,٠٠٠	٣ - في لبنان
(٣)	١,٥٨٥,٠٠٠	٤ - في فلسطين
(٤)	٣٥٠,٠٠٠	٥ - في شرق الأردن
	١٠,٠٩٠,٠٠٠	

ولكن يجب علينا أن نلاحظ أن العدد المذكور أعلاه ليس دقيقاً كل الدقة للأسباب

الآتية :

١ - لا توجد إحصائيات دقيقة للسكان في العراق ، وكل ما هنالك تقديرات متعددة للسكان تختلف اختلافاً كبيراً . وقد اعتمد الأستاذ حمادة رقم أربعة ملايين كأقرب تقدير لعدد السكان في العراق في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، ناداً اخذنا بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية للسكان منذ ذلك التاريخ وصلنا إلى الرقم التقريبي المذكور أعلاه .

٢ - الرقم المذكوران عن عدد السكان في سوريا ولبنان هما لنهاية سنة ١٩٤٢ . ورقم سوريا بشكل خاص هو أيضاً رقم تقريبي ، وهو يعطي فكرة تقريبية عن عدد السكان في هذا النصف .

٣ - الرقم المذكور عن عدد السكان في فلسطين هو لنهاية سنة ١٩٤١ ولا شك أنه حصلت زيادة طفيفة بالسكان منذ ذلك التاريخ .

٤ - أما شرق الأردن فلم يجر فيها إحصاء دقيق للسكان حتى الآن ، وهنالك تقديرات إجمالية

(١) حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ص ١١

(٢) تقرير عن الحالة الاقتصادية في سوريا ولبنان ١٩٤٢ ص ٣٩ (باللغة الإنكليزية)

(٣) النشرة الإحصائية لحكومة فلسطين ١٩٤٢ ص ١٠ (باللغة الإنكليزية)

(٤) تقرير اللجنة الاقتصادية لشرق الأردن ص ٩٠

منها تقدير دائرة الصحة بان عدد السكان في شرق الاردن كان في سنة ١٩٣٢ ، ٣٢١ ، ٠٠٠ نسمة بما فيهم البدو ، فإذا افترضنا أن هذا التقدير صحيح وأخذنا بحسب الاعتبار الزيادة الطبيعية للسكان وصلنا إلى الرقم المذكور على أنه التقدير الأدنى للسكان في شرق الاردن . وهذه الأرقام للسكان تشمل عناصر مختلفة إذ أن في البلاد العربية اقلية كبيرة أهمها الأكراد في العراق وسوريا ، والارمن في سوريا ولبنان ، واليهود في فلسطين والعراق وسواهما ، وهذا بالإضافة إلى الأوربيين الموجودين في البلاد أما بشكل دائم وأما بشكل مؤقت وبالإضافة إلى العناصر الصغيرة كالاشوريين واليزيديين الخ

وليس البلاد العربية من أكثر بلاد العالم تعدداً بالاديان والمذاهب ، وأكثر المذاهب الموجودة فيها من مفرقات الاسلام والمسيحية واليهودية . فالمسلمون ينقسمون إلى سنة وشيعة والشيعة ينقسمون إلى جميع المذاهب الشيعية المختلفة من ظاهرية وباطنية وأسننة ينقسمون إلى جميع مذاهب السنة المعروفة . كما أن المسيحيين الذين في البلاد ينقسمون بين جميع المذاهب المسيحية المعروفة الآن ومنهم بقايا مذاهب قديمة اشرقت على الانقراض .

ولكن بين الاختلافات المذهبية عامل قوى موحد هو القومية العربية وما ينفذ وراءها من تاريخ مشترك ولغة مشتركة وعادات وتقاليد مشتركة ، وراية واحدة مشتركة لتكوين امة خاصة ذات طابع خاص وذات رسالة خاصة إلى أفراد الشعب العربي وإلى الانسانية عامة . وهذا العامل القوي الموحد يفترض وجوده في الرسالة الحالية ، لأن محاولة التنظيم الاقتصادي لهذه البلاد كوحدة واحدة إنما هي مظهر من مظاهر الرغبة في العمل المشترك في جميع الحقل المادية والمعنوية التي تسعى القومية العربية لتحقيقها . أن العالم كله يمكن اعتباره وحدة اقتصادية ولكن ضمن اجزائه المختلفة وحدات اقتصادية صغرى تؤلف في مجموعها وحدة العالم الاقتصادية . وكل وحدة من هذه الوحدات الصغرى لا بد أن تتوفر لها سياساً او قوياً معيناً . ولذا فلا بد لنا ان نذكر من مبادئ ان الوحدة العربية الاقتصادية تفترض وجود القومية العربية ، ولكنها لا تتعرض حالياً للنظام السياسي في البلاد العربية .

٢- كثافة السكان

تختلف كثافة السكان باختلاف الأنظار بل باختلاف المناظر في النظر الواحد . فإذا أخذنا كل قطر على حدة وجدنا أن كثافة السكان فيها كما يلي :

١- العراق : اذا نسنا كثافة السكان في العراق بمجموع مساحة هذا البلد

البالغة ٤٥٣،٥٠٠ كيلومترا مربعا كانت ٨،٨ لكل كيلومتر مربع، وهذه كثافة منخفضة جدا، وتبلغ اقل من خمس كثافة السكان في فلسطين واثل من عشرها في لبنان ١٠ اما اذا نسنا الكثافة بمجموع الأراضي القابلة للزراعة في العراق وهي لا تزيد عن ٩٢،٢٠٠ كيلومترا مربعا فانها تكون ٤٣،٤ لكل كيلومتر مربع بينما تبلغ في مصر ٤٥٠ شخصا لكل كيلومتر المربع .

وهذه الكثافة اما هي للعراق كمجموع ان في العراق مناعو كثيرة تزيد كثافتها عن هذا الرقم بكثير . فعلا تبلغ كثافة السكان في العراق انصاها في بغداد ان تبلغ ٧٥٠ شخصا لكل كيلومتر مربع وتزيد كثافة السكان في البصرة والحسرة والديوانية عن ٢٥٠ لكل كيلومتر مربع وتبلغ في الكوت والمنتفك اكثر من ٢٠٠ لكل كيلومتر المربع وتزيد في كثير من المناطق عن ١٥٠ . والسبب في ارتفاع كثافة السكان في بغداد الى هذا الحد انها عاصمة البلاد وانها مركز صناعي وزراعي ١٠ اما الاماكن الاخرى التي تكثر كثافة السكان فيها فالسبب في ذلك راجع في الغالب الى كثافة الزراعة فيها .

وبلاخذ على العموم ان الكثافة في المناطق المطرية في العراق اقل منها في المناطق الاروائية ان الكثافة تبلغ في الالوية الاربعة الشمالية (اربيل والموصل والسليمانية وكركوت) وهي الالوية المطرية ١٩ لكل كيلومتر مربع وتبلغ في المناطق الجنوبية الاروائية ٤٩ لكل كيلومتر مربع (١)

ب- سوريا : تبلغ كثافة السكان في سوريا اذا نسبت بمجموع مساحتها ١٧ لكل كيلومتر مربع (٢) . وهذا رقم منخفض ولكن اذا اخذنا بعين الاعتبار ان في سوريا كما في العراق صحارى واسعة ومناطق لا تصلح للزراعة ونسنا كثافة السكان بالنسبة للمناطق المزروعة فقط وجدنا انها تبلغ ٥٣ شخصا لكل كيلومتر مربع (٣)

وفي سوريا ايضا مناطق تشهد كثافة السكان فيها فتبلغ في الشام ٢٦١ شخصا لكل كيلومتر مربع وسبب هذه الكثافة الشديدة في الشام وجود الزراعة الكثيفة ووجود بعض الصناعات . وكون الشام عاصمة سوريا . وتبلغ الكثافة في حلب ٢٥٧ شخصا لكل كيلومتر المربع وسبب ارتفاع الكثافة في حلب كون هذه المدينة مركزا صناعيا .

(١) حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ١٣ - ١٦

(٢) تفوير عن الحالة الاقتصادية في سوريا ولبنان ص ٣٧ (٦٠ كلمة الفرنسية)

(٣) تفوير عن الحالة الاقتصادية ص ٣٧ (٤٠) حمادة ، النظام الاقتصادي في الشام ص ١٤

ج - لبنان : تبلغ كثافة السكان في لبنان ١٠١ لكل كيلومتر مربع وبهذا تكون لبنان

الكثف المناطقي الحربية بالسكان وتبلغ الكثافة فيها ضعف ما هي عليه في فلسطين . وتبلغ كثافة السكان في لبنان لروتها في بيروت حيث تزيد عن ٢٥٠ شخصا للكيلومتر المربع ، وتقل عن ذلك في سائر الانحاء . وسبب ارتفاع الكثافة في بيروت كون بيروت مركزا صناعيا وعاصمة للبنان . ومن اسباب زيادة كثافة السكان في لبنان عموما كونه مركزا تجاريا على الساحل .

وتبلغ كثافة السكان في سوريا ولبنان مجتمعيتين - ومساحتها معا ٢٢٤، ١٨١ كيلو متر مربع ، وسكانهما معا ٢، ٩٠٥، ٧٥٢ شخصا ٢٢ شخصا لكل كيلومتر مربع (١)

د - فلسطين : تزيد كثافة السكان بالنسبة لمجموع فلسطين عن ٥١ شخصا لكل كيلو متر مربع ولكن بما ان فلسطين ايضا تحتوى على صحراء في طرفها الجنوبي وهذه الصحراء يقل سكانها ، فاننا اذا نسنا كثافة السكان بالنسبة للأراضي الصالحة للزراعة والمناطق المأهولة كانت اكثر من ٩٥ شخصا للكيلومتر المربع . ومن هنا نلاحظ ان فلسطين نانية الانظار الحربية كثافة وان الكثافة فيها بالنسبة للأراضي الصالحة للزراعة تكاد تقرب من الكثافة في لبنان . (٢)

وكذلك من اسباب زيادة كثافة السكان في فلسطين كونها مركزا تجاريا على الساحل

هـ - شرق الأردن : ان شرق الأردن اقل البلاد الحربية كثافة بالسكان ان تبلغ كثافة السكان في المناطق المأهولة شخصا واحدا (١) لكل أربعة وعشرين كيلومترا مربعا . (٣)

٣ . السكان والموارد الاقتصادية

لا شك بان هناك علاقة اساسية بين عدد السكان في بلد من البلدان والموارد الاقتصادية في ذلك البلد ، فان كانت الموارد الاقتصادية قليلة بالنسبة للسكان فالنتيجة انخفاض المستوى المعيشي . وقد يبلغ عدد السكان بالنسبة للموارد الطبيعية حدا لا تعود البلاد معه قادرة على ايجاد العمل وتأمين الدخل للسكان بجمعهم . وفي هذه الحالة اما يتناقص عدد السكان نتيجة لسوء التغذية وسوء احوال المعيشة التي تجعل مجالا واسعا للأمراض ، واما ان يضطر قسم من السكان الى ترك البلاد والمهاجرة الى سواها .

وبالجهة المعاكسة فاذا كان عدد السكان ضئيلا بالنسبة للموارد فيكون هذا من بين

(١) تقرير عن الحالة الاقتصادية ص ٣٧

(٢) حمادة النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٥

(٣) تقرير اللجنة الاقتصادية مشروعه الأول ص ٦٦

الاسباب التي تؤدي الى عدم استغلال الموارد استغلالا كافيا .

وبلاحظ بالنسبة للبلاد العربية انه بينما توجد بين انظارها انظار غنية بمواردها الطبيعية ولكنها فقيرة بالموارد الانسانية ، اي بالسكان ، كالعراق وسوريا وشرق الاردن .
فهناك ايضا انظار اخرى ليست غنية بثروتها الطبيعية ولكنها مزدهمة بسكانها حتى لقد اصبح السكان في بعضها يزيدون عما تستوعبه تلك الانظار بالنسبة للثروة الطبيعية الموجودة فيها .
وهذه الانظار هي فلسطين ولبنان .

قد يقال بانه اذا صحت الحجة التي ذكرت - بان ثلة الثروة بالنسبة الى السكان تؤدي الى انخفاض المستوى المعيشي - فيجب ان يكون هذا المستوى في لبنان وفلسطين منخفضا بينما في الواقع فان المستوى المعيشي في كل منهما اعلى منه في الانظار العربية الاخرى .
فما يجب ان نلاحظ بانه وان صحت ان المستوى المعيشي في فلسطين ولبنان بالوقت الحاضر اعلى منه في الانظار الاخرى فان هذه الحالة لن تستمر في المستقبل الى وقت طويل ، اذ ما نظمت سوريا والعراق استغلال مواردها الطبيعية تنظيما كافيا لانهما اغنى بالموارد الاولى .

اما الاسباب التي تجعل فلسطين ولبنان اكثر تقدما بالمستوى المعيشي فهي :
١ - بالنسبة لفلسطين فمن الاسباب المهمة التي ادت الى ذلك وجود راسمال كبير فيها ، ومن اسباب وجود هذا الراسمال تدفق الراسمال الاجبيبي على البلاد في المدة الاخيرة . ولكن يجب ان يلاحظ بان الرأسمال الموجود في فلسطين ذاته لو استغل بالعراق وسوريا - وهما أغنى من فلسطين بالموارد الطبيعية - لادى الى انتاج اوسع .
٢ - وكذلك فان في لبنان راسمال كبير كان من مصادره الممنمة ما ارسله وما جاء به المهاجرون اللبنانيون في امبركا .

٣ - في كل من لبنان وفلسطين صناعة متقدمة نسبيا عن صناعة سوريا والعراق ومنرى ان دخل الفرد في الصناعة على العموم اكثر منه في الزراعة . اما سبب تقدم لبنان وفلسطين بالصناعة فيعود بالغالب الى السبب في تأسيسها .

٤ - ومن الاسباب المهمة التي ادت الى وجود مستوى معيشي في لبنان وفلسطين اعلى منه في الانظار العربية الاخرى انتشار التعليم في هذين القطرين ، والتمه الاجتماعي بشكل عام وهذا التمه يؤثر بالحياة الاقتصادية .

ولكن اذا معنا النظر في جميع العوامل الآتية الذكر نلاحظ انه جميعها يمكن توزيعها في الانظار الاخرى كما سنرى في فصول لاحقة . ناذنا اضنا الى هذا ان الانظار الاخرى اغنى نسبيا بالموارد الطبيعية يمكن ان نستنتج انه اذا استغللت هذه الموارد فسيتحسن المستوى المعيشي في الانظار الاخرى تحسنا واضحا .

اضف الى هذا ان في كل من لبنان وفلسطين تزايد مستمر بالسكان وهذا التزايد لا بد من ظهور اثره بشكل اخفاة مستمر في المستوى المعيشي في الوقت الذي يرتفع فيه المستوى المعيشي في سوريا والعراق نظرا لزيادة استغلال موارد هما . وكان لبنان في السابق يعالج هذا التزايد في السكان بالهجرة الى اميركا اما في المدة الاخيرة فان الابواب قد اغلقت في وجه هذه الهجرة .

ان من اوضح الفوائد الاقتصادية للوحدة العربية انها تجعل من الممكن توزيع الموارد الانسانية بشكل يأتي بافضل الفوائد الاقتصادية للجميع . وهذا التنظيم للموارد الانسانية يشمل الامور التالية

١- تشجيع هجرة السكان من المناطق المزدحمة والفيرة بالموارد الطبيعية الى المناطق النائية السكان والمغنية بالموارد الطبيعية . ولعل اكثر فطر عربي في حاجة الى الهجرة الى الخارج هو لبنان وكان كثيرون من سكانه يهاجرون في السابق الى اميركا اما الآن فيمكن توجيه هجرتهم الى الداخل لتستفيد البلاد العربية من جهودهم استفادة كبرى . وهناك مناطق كبيرة يمكن ان تبنى الهجرة اليها - طبعا لبرامج معدة من قبل وهم هذه المناطق الجزيرة الخرابية والعراق عموما .

ولكن من الواضح ان هناك عبات في وجه انتشار السكان على نطاق واسع . فهناك العنبة السياسية وهي وجود دول مختلفة في المناطق العربية ثم هناك عنبه عدم تيسر الامن الكافي في كثير من المناطق . وهناك العنبة الاقتصادية وهي توفير الرأسمال الضروري للمهاجرين كأمين البيوت والادوات الزراعية لهم ولكن كل هذه العنبات يمكن تذليلها .

٢ - اقامة الصناعة بشكل عام في المناطق المزدحمة بالسكان والزراعة في المناطق الائل ازدهاما بالسكان لان الصناعة تستوعب عددا أكبر من الناس ولان صرف جهود السكان في المناطق المزدحمة بالسكان في الصناعة يأتي بنتائج اقتصادية افضل من صرفها بزراعة اراضي غير جيدة .

ولكن الصناعة لا يمكن أن تقوم في الانطار المزدحمة على نطاق واسع إلا على أساس خطة اقتصادية شاملة للبلاد العربية باجمعها تفتح بموجبها الأسواق الحرة للمنتجات الصناعية التي تنتجها الانطار المزدحمة المتخصصة في الصناعة .

إلا أن البلاد العربية لا يمكن أن تفتح أسواقها لصناعة الغاية منها استيعاب عدد أكبر من الأجانب الذين قد يفرضون على البلاد كما هو الحال في الصناعة اليهودية في فلسطين ، لأن مثل هذه الصناعة لا تتفق مع الخطة الاقتصادية العامة للبلاد العربية وإنما غايتها زيادة الأجانب في البلاد فقط .

٣ - بالإضافة إلى انتقال السكان بشكل دائم وإلى إيجاد الصناعات في المناطق

المزدحمة حسب خطة اقتصادية شاملة ، فإن الانطار العربية تستطيع أن توجد عملاً لعمال المناطق المزدحمة في بعض الفصول كما يحدث بالفعل في الوقت الحاضر حين ينتقل كثير من العمال اللبنانيين في فصل الحصاد إلى حوران وجبل الدروز للمساهمة في العمل الزراعي هناك ويرجعون في فصل الشتاء .

وستتضح هذه الأمور أكثر في الفصول التالية .

الموارد الطبيعية

(١) الموارد الزراعية

الأرض . ما يصلح للزراعة وما لا يصلح

(١) تنوع المناطق الزراعية

١ = تنوع التربة

ب = تنوع المناخ

ج = الأمطار

(٢) مياه السرى

١ = في العراق

ب = في سوريا

ج = في فلسطين وشرق الأردن

(القوة المائية)

(٣) المراعي

(٤) الغابات

(٥) الحيوانات

١ = في العراق

ب = في سوريا

ج = في شرق الأردن

د = في فلسطين

(٦) الأسماك

(٢) المرافق المعدنية الهامة

١ = البترول

ب = البوتاس ورؤاسب البحر الميت

ج = الفوسفات

(٣) الموارد الأخرى

١ = مواد البناء

٢ = ملح الطعام

٣ = المعادن الثمينة

د = الفحم وأشياء أخرى

هـ = الآثار والمزارع ومرافق الاصطياف

(٤) درجة تنوع الموارد

الفصل الثاني

الموارد الطبيعية في البلاد العربية

(١) الموارد الزراعية

١- الأرض

تزيد مساحة البلاد العربية التي يشملها هذا البحث وهي العراق وسوريا ولبنان

وفلسطين وشرق الأردن عن ٦٧٤,٠٠٠ كيلومترا مربعا ، موزعة كما يلي :

مساحة العراق	(١) ٤٥٣,٥٠٠
مساحة سوريا	(٢) ١٧١,٥٠٠
- لبنان	(٣) ١٠,٠٠٠
شرق الأردن (اكثر من)	(٤) ١٢,٦٠٠
فلسطين	(٥) ٢٧,٠٠٠

٦٧٤,٠٠٠

ولكن الخسب الاكبر من هذه الأراضي غير قابل للزراعة لانها تشمل صحارى واسعة

كصحراء الشام وصحراء بئر السبع في جنوبي فلسطين ، كما تشمل جبالا جرداء ، ومستنقعات .

اما الاراضي الصالحة للزراعة فتزيد مساحتها عن ١٥٠,٠٠٠ كيلومترا مربعا موزعة كما يلي :

بالعراق	(١) ٩٢,٠٠٠
سوريا ولبنان	(٢) ٤٠,٠٠٠
بشرق الأردن	(٣) ١٠,٠٠٠
بفلسطين	(٤) ٨,٠٠٠

١٥٠,٠٠٠

(١) حمادة : النظام الاقتصادي في العراق ص ٦٣

(٢) تندير عن الحالة الاقتصادية ١٩٤٢ ص ٣٩

(٣) تقرير اللجنة الاقتصادية لحكومة شرق الأردن ص ١٢ ويشمل هذا اقليم اراضي الواحة بين

المخط الحديدى الحجازى شرقا والغور غربا فقط ولا يشمل الصحراء

(٤) حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٤٣

(٥) حمادة : النظام الاقتصادي في العراق ص ٦٤

(٦) حمادة ، النظام الاقتصادي في سوريا ص ٢٩

(٧) تقرير مدير الزراعة في سورية

(٨) حمادة النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٤٤

والاراضي الزراعية تشكل النسم الاهم من ثروة البلاد ، ولذلك فان هذه البلاد العربية جميعها بلاد تغلب عليها الصفة الزراعية ناتجا عما اكثره من المحاصيل الزراعية او الحيوانية ، وصادراتها اهمها من هذه المحاصيل ، كما ان صناعتها من النوع الذي يعتمد على المحاصيل الزراعية او الحيوانية لتكون مواد اولية لها . وجميع اجزاء البلاد متشابهة في الوقت الحاضر في اعتمادها الاول على الزراعة .

ولكن بالرغم من ان الاراضي الزراعية تشكل النسم الاكبر من ثروة البلاد ، فانه حتى هذه تظهر تنوعا هاما غير قليل سنرى اثره واهميته في فصل الزراعة . وهذا التنوع مصدره اختلاف انواع تربته ، واختلاف المناخ ، وتوفر المياه للرى في بعض الانسام دون الانسام الاخرى ، وبالاختصاص صلاحية بعض الانسام لبعض انواع الانتاج الزراعي اكثر من الانسام الاخرى . ولو احسن استغلال هذا التنوع في التربة والمناخ وتوفر المياه بايجاد تخصص انتاجي لزيد الانتاج زيادة هامة تبعاً لتوزيعه على حسب الاستعداد الطبيعي ، كما ان من شأن هذا التنوع ان يزيد في انواع المحاصيل الزراعية التي يمكن زراعتها في البلاد ، وان يوفر لجميع انسام البلاد في اى وقت من اوقات السنة نسبا كبيرا من مختلف انواع المحاصيل الزراعية التي لا تستطيع ان تنبسط في فصل واحد بلاد ليسرنيهما من تباين المناخ والتربة مثل ما في هذه البلاد .

(١) تنوع المناطق الزراعية

والان نعلق نفذة على الاراضي الصالحة للزراعة محاولين اظهار احوالها الذي تحدث عنه :

١- خصوبة التربة

تختلف انواع التربة ومدار خصوبتها اختلافا عظيما ما بين التربة ذات الخصوبة العظيمة والتربة الفقيرة الباردة التي لا تصلح لاي نوع من انواع الزراعة . ففي العراق تربة خصبة جدا وخصوبتها في السهل الذي تتألف منه دلتة الفرات ودجله ، وسبب ذلك تراكم الطمي المجلوب بواسطة الانهار من الجبال البعيدة ، الا ان خصوبة التربة تتناقص كلما اتجهت من الشمال الى الجنوب واني ان تصل الى أقصى الجنوب حيث تستعيد خصوبتها ، وتسمى هذه المنطقة بواسطة مياه الرى .

اما المنطقة الصحيدية الشمالية والشمالية الشرقية في العراق فالنسم الشمالي الشرقي نلها شديد الخصوبة ومطره كافي اما النسم الجنوبي الغربي فترتبه جفيعينه لا تصلح للزراعة .

وفي المناطق الجبلية سهول ووديان خصبة وساطع فيها مطري كفي لزراعتها . (١)
 اما سوريا فقد حلت تربة انسام مختلفه نظهر ان مقدار خصوبتها جيد ، اما المناطق
 التي اظهر التحليل فقر تربتها نفقرها راجع الى اكار استعمالها دون تسميدها ولذلك فانها
 اذا سمدت تعود جيدة (٢) .

اما فلسطين فيختلف مقدار خصوبة التربة فيها ولكنها على العموم خصوصا في انتاج
 المحبوب ليست شديدة الخصوبة . (٣)

وبالاضافة الى مقدار الخصوبة تختلف التربة من حيث نوعها ، فهناك تربة طينية
 طموية واخرى رمالية ، وثالثة ثلثية وغيرها خفيفة وتصلح كل تربة لمحصول اكثر من غيره .
 من هذا نرى ان هنالك اختلاف كبيرا في نوع التربة ومقدار خصوبتها .
 توجد بلاد تختلف اجزاؤها المختلفة خصوبة فاعليها ان لا تبدأ استغلال الاراضي الاقل خصوبة
 الا بعد ان تكون قد استنزفت الاراضي الاكثر خصوبة لان نفس المندار من العمل والرياسات
 اذا صرف على ارض اكثر خصوبة جاء بانتاج اوفر .
 ولكن الحالة في البلاد العربية كما سنرى ليست كذلك فهناك مناطق واسعة وغاية
 في الخصوبة تكاد لا تستثمر بينما توجد مناطق اخرى قليلة الخصوبة تصرف الجهود الكبيرة في
 محاولة استغلالها ولعل اهم سبب لهذه الحالة الشاذة سياسة الاستغلال في الانتاج التي حاولت
 كل بلد اتباعها في السنوات الاخيرة .

ب - المناخ :

يختلف المناخ اختلافا كبيرا بين انحاء البلاد المختلفة حتى ليجد عندنا انواع
 مختلفة من المناخات .

١ - المناخ شبه الاستوائي ويوجد في جنوبي العراق بالبصرة وسط العرب ، ولكن
 المناخ يتقلب في هذه المنطقة تقلبا شديدا بين الشديد في الصيف والبرد الشديد في الشتاء
 كما يتقلب بين الليل والنهار . (٤)

(١) حماد : النظام الاقتصادي في العراق ٧١ - ٧٢

(٢) حماد : النظام الاقتصادي في سوريا ص ٣

(٣) حماد : النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٤٥

(٤) حماد : النظام الاقتصادي في العراق ص ٥٠

٢- المناخ القاري الشديد التقلب ويوجد في اواسط العراق كما يوجد في مناطق السهول السورية الداخلية . وهذا المناخ ايضا يتقلب كثيرا بين الصيف والشتاء وبين الليل والنهار ، وهو في اواسط العراق اكثر تقلبا منه في السهول السورية الداخلية ، ان يبلغ التقلب في اواسط العراق حد كبير جدا ، فبينما يكون معدل الحرارة في بغداد في الظل في شهرى تموز وابان في الصيف ١١٠ فارنهيٲ يكون معدلها في شهرى كانون الثاني وشباطاى في الشتاء ٦٢ فارنهيٲ وقد تصل احيانا الى درجة ٢٥ اى تحت درجة التجميد (١) ولا يكثر هطول المطر في هذه الانحاء وان كان في السهول السورية اكثر منه في اواسط العراق .

٣- المناخ الصحراوى ، ويوجد في الصحراء .

٤- المناخ الجبلي المعتدل فيوجد في الجبال العراقية الشمالية وسنط الكلى على هذه الجبال في الشتاء يذوب في شهرى اذار ونيسان فيسبب الفيضان (٢) وكذلك يوجد المناخ الجبلي المعتدل في الجبال اللبنانية .

٥- الطقس المتوسطي المعتدل ويوجد بالمناطق الساحلية اللبنانية والسورية والفلسطينية .

هذا عرض موجز لبعض انواع المناخات في البلاد يظهر تنوعها .

الامطار :

والتباين في الامطار من حيث كمياتها واورات نزولها وتوزيعها في السنة لا يقل عن التباين الموجود في تقلب الطقس ولتستعرض مندار ما يهطل من المطر في المناطق المختلفة لترى مندار هذا التباين .

في جنوب العراق يقل هطول المطر ان يبلغ معدله ستة تراريط يهطل معظمها بين منتصف تشرين الثاني ومنتصف اذار ونزولها غير منتظم اصلا وغير موزع توزيعا جيدا حتى ند يزد هطول المطر في بعض السنين فيبلغ ٢٢ نيراطا وقد يقل فيبلغ نيراطين فقط .

اما مناطق العراق الصعيدية الشمالية والجبالية الشمالية الشرقية فامطارها اكثر غدارة ان يبلغ معدلها السنة في المناطق الصعيدية ١٥ نيراطا ويزيد عن هذا في الشمال وهي

(١) المصدر نفسه ٧٣

(٢) المصدر نفسه ٧٣

على العموم كافية للغلال ويسقط معظمها بين شهري تشرين الثاني ونيسان (١) .

نأذا جئنا الى السهول السورية الداخلية وجدنا الامطار غير غزيرة وسيلة التوزيع ويختلف معدل نزولها في المناطق المختلفة فيبلغ معدل ما يهبط من المطر في السنة حول الشام ١٠ فراريط الا انه يزيد عن ذلك في حوران وسهول حمص وتزد غزارة الامطار في السهول الداخلية اللبنانية كالبناع وبعليك .

اما الساحل فامطاره غزيرة ولكنها سيئة التوزيع ويبلغ معدل ما يهطل من المطر حول بيروت ٣٥ فيراطا في السنة (٢) ، اما في الساحل الفلسطيني فيبلغ معدل ٢٠ فيراطا فقط

ويسقط المطر في جميع الانحاء المتقدمة في اواخر فصل الخريف وفي فصل الشتاء فقط اما في الصيف فلا يسقط مطلقا .

نرى مما تقدم ان هطول المطر يختلف اختلافا كبيرا في المناطق المختلفة فهناك اماكن لا يكاد يهطل المطر فيها كالصحراء وهناك اماكن اخرى امطارها قليلة ، ومناطق ثالثة امطارها غزيرة ولكنها غير موزعة توزيعا جيدا ، وبالاجمال فان امطار البلاد لا يمكن الاعتماد الشديد عليها اما لقلتها او لسوء توزيعها ، وهذا يجعل الانتاج الزراعي معتمدا الى حد كبير على تغذيات المطر التي لا يمكن التحكم فيها نأذا جاء المطر قليلا في سنة من السنين او جاء سيء التوزيع جدا نضل الموسم واصيبت انتصديات البلاد باسرها باضرار شديدة نظرا لا لاعتمادها على الزراعة .

الا ان هنالك عاملا مهما لو استقل تحلل من اعتماد البلاد على تغذيات يصعب التحكم فيها وهذا العامل هو توفر مياه الري ، اذ بالرغم من ان كمية مياه الري والفيضانات هي ايضا نتيجة لامور طبيعية خارجة عن المندرة الانسانية ، الا ان الانسان يستطيع باقامة السدود وانشاء الخزانات ان يتغلب الى حد كبير على كثير من الصعوبات الناشئة عن عدم قدرته على التحكم بالعوامل الاخرى .

(١) حدة ، النظام الاقتصادي في العراق ص ٧٤

(٢) حماد النظام الاقتصادي في سوريا ص ٣١

(٣) حماد النظام الاقتصادي في فلسطين ص

مياه الري :

في مختلف أنحاء البلاد مناطق واسعة يمكن ريها ، واليك مجموع مساحة هذه

المناطق .

المساحة بالكيلومترات المربعة

البلد

(١) ٥١.٠٠٠

بالعراق

(٢) ٦.٠٠٠

بسوريا ولبنان

(٣) ٣٥٠

بفلسطين

٥٧٣٥٠

أما شرق الأردن فمجموع المساحة المتأهلة للري منها ضئيلة .

وهذه المساحات يمكن ريها بواسطة الأنهر إما مباشرة (الري سي) أو لا بالمضخات

كما أن هذه المساحات تشمل بعض ما يمكن ريه بواسطة الآبار الارتوازية .

أما أهم الأنهر الموجودة في البلاد فهي التالية .

١ - في العراق :

١- دجلة : ^(١) ينشأ في تركيا ويجري نحو الجنوب الشرقي وتصل بالفرات عند الفقرة حيث يصبان مجتمعين في الخليج الفارسي . طوله ١٨٥٠ كيلومترا ، ويبلغ معدل تصرفه في نصل الفيضان ٤٥٠٠ مترا مكعبا في الثانية وفي زمن الانخفاض ٣٠٥ مترا مكعبا في الثانية ولكن بما أن الحاجة إلى الري تكون على أشدها في أشهر الانخفاض فإن زراعة شاطئية تتوقف على مندار تصرفه في أشهر الانخفاض وهذه البكبة يمكن بالطبع زيادتها بإقامة السدود لحزن المياه وأهمية إنشاء هذه السدود ليست فقط لحفظ المياه للري ، وإنما لحفظ البلاد بأسرها من خطر الفيضان وقد تم إنشاء سد هام عليه هو سد الفراق أو الكوت الذي يندرس مساحة ما يمكن ريه من الأراض حولها بـ ٥٠٠.٠٠٠ هكتارا (٥٠٠٠ كيلومترا مربعا) أو ٢٠٠.٠٠٠ اكد .

ولدجلة عدة روافد يمكن استغلال نسيم كبير منه مياهها للري وأعظم هذه الروافد نهر

(١) حمادة النظام الاقتصادي في العراق ص ٦٤

(٢) حمادة النظام الاقتصادي في سوريا ص ٣٦

(٣) حمادة النظام الاقتصادي في فلسطين

(٤) حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ص ٧٤-٧٩

التراب الاكبر الذي ينبع في جبال كروستان شمال الموصل ويصب في دجله

جنوبي الموصل وطوله ٦٥٠ كيلومترا .

وكذلك فان من رواند دجله التراب ولاحد وهو ينبع في جبال كروستان ويصب في

دجله جنوب سرقاط وطوله ٤٥٠ كيلومترا .

ومن اهم رواند دجله من الوجهة الاقتصادية نهري يالبي الذي ينبع في الجبال الشرقية

وطوله ٤٥٠ كيلومترا وتقدر مساحة ما يمكن ريه منه بـ ٤٠٠٠ كيلومترا مربعا (اى مليون اكد)

اذا اقيمت السدود عليه ونظمت الانه المتفرعة عنه

٢- الفرات ينشأ في ارمينيا ويتجه الى الجنوب الشرقي حيث يلتقي بدجله عند

الفرنه فيكونان شط العرب ويصبان مجتمعين في الخليج الفارسي طوله ٢٣٥٠ كيلومترا

ويبلغ معدل تصرفه عند هيت في اشهر الفيضان ٢٤٧٠ مترا مكعبا بالثانية .

وجميع سوائده تقريبا تنضم الى المجرى الرئيسي ضمن الحدود السورية وهو يسير

٦٨٠ كيلومترا ضمن الحدود السورية ، واعظم روانده خابور الفرات .

وكثير من السهول الوفاءه حموله غنيه بالتراسب الطموية حتى يمكن ان تصبح في غاية

الخصوبة وتنبت كميات كبيرة جدا من المحاصيل الزراعية اذا ما اقيمت السدود الانه المناسبة و

وتزيد كمية المياه التي تجري نيه في وقت هبوطه عن الحاجات الزراعية الحالية كما

انه من الممكن زيادة المساحات التي تروى منه زيادة كبيرة اذا اقيمت السدود والقنوات (٢)

٣- شط العرب:

يتكون من التقاء دجله بالفرات في الفرنه . طوله ١٨٩ كيلومترا . على جانبه اكبر

جنائن النخيل في العالم ويصلح لملاحة السفن الكبيرة له رافد واحد هو نهرا تكارون (٤)

وفي العراق بعض البحيرات والمس تنفعات والاهدار التي تتكون من الفيضان ،

وينتظر ان يجف نس كبير منها اذا اقيمت السدود لحفظ مياه الفيضان . ولاحدى هذه البحيرات

وهي بحيرة الحبانية نعمة كبيرة لانها تستعمل كخزان للسيطرة على مياه الفرات ، وتفع هذه

البحيرة بين الرمادي والفلوجة .

ولا يستعمل في العراق سوى جزء ضئيل من مياه الرى الموجودة فيها ان لايزيد

(١) المصدر نفسه ٢٩-٨١

(٢) المصدر نفسه ٨١-٨٢

مجموع الاراضي المروية بالفعل من ٢٧٥٠٠٠٠٠ اكر منها ١٥٠٠٠٠٠ اكر تروى سما
و ١٠٠٠٠٠٠ تروى بالمضخات و ٢٥٠٠٠٠ اكر تروى بالفيضان اما المساحة التى يمكن رىها من
المياه المتوفرة الحراق فيبلغ ١٤ مليون اكر ولكن لن يتم رى هذه المساحة الواسعة الا اذا بنيت
السدود والخزانات . (١)

ب - نى سوريا ولبنان

اهم الانهر الموجودة نى سوريا هي :

١- الفرات وقد سبق وصفه وتقدر مساحة الاراضي التى يمكن رىها من مياهه نى
سوريا وحدها بـ ١٧٠٠٠٠ هكتارا (١٧٠٠ كيلومترا مربعا) ولكن المساحة التى تروى منه بالفعل
نى الوقت الحاضر ضئيلة جدا .

٢- نهر العاصي وينبع من مكانين ليوم قرب حلبك ، وما مارون طوله ٥٧٠ كيلومترا
ويجرى نى سهول حمص وحماة والغاب وانطاكية وجميعها سهول خصبة يختلف ادى معدل تصرفه
نى الاماكن المختلفة فيبلغ عند منبعه ١٠ امتار مكعبه نى الثانية ونى كدور ١٨ مترا مكعبا نى
الثانية وشمال انطاكية ٣٠ مترا مكعبا نى الثانية . وبالرغم من ان مياه هذا النهر تستغل نى
الوقت الحاضر للى خصوصا نى منطقة انطاكية ونى بساتين حمص وحماة الا ان مياهه تستطيع لان
تروى مساحات اوسع بكثير من المساحات التى تروى حاليا وينتظر اذا استغلت جميع مياهه للى
ان يكون ذا اثر هام نى زيادة الانتاج الزراعي نى البلاد .

ج : نى لبنان

٣- بردى : ينبع قرب الزبداني وهي تبعد ٤٥ كيلومترا الشمال الغربي من
الشام ويتجه شرقا ويصب نى بحيرة المعتيبه . ويبلغ ادى تصرفه نى عين النيجة من ٤-٥ امتار
مكعبه بالثانيه ، وتستغل مياهه للى استغلالا جيدا جدا حتى لا يصل شي من مياهه الى
بحيرة المعتيبه نى فصل الصيف .

٤- الليطاني ينبع بالقرب من حلبك ويصب شمالي صور طوله ١٤٠ كيلومترا ويختلف
معدل تصرفه فقد بلغ ١١٢ م^٣ نى الثانية نى ايار سنة ١٩٢٢ و ٢٨١ م^٣ نى الثانية نى سبتمبر
من تلك السنة ويستغل هذا النهر قليلا نى الوقت الحاضر لغابات للى ويمكن زيادة استغلاله

وفي سوريا ولبنان انهر اخرى اقل اهمية للرى ولكن لبعضها اهمية لتوليد الكهرباء .
 كاليرموك . ومن هنا نرى ان سوريا ولبنان ايضا غنيتان بمياه الرى المتوفرة لديهما ولكنهما ايضا لا
 تستغلان سوى جزء ضئيل من هذا المورد الهام . فقد تدرت الاراضي المروية فيهما في سنة ١٩٦٦
 ب ١٦٠٠٠٠ هكتارا (١٦٠٠ كيلومترا مربعا) (١) وفي سنة ١٩٤٢ ب ٢٨٠٠٠ كيلومترا مربعا (٢)
 بينما تبلغ المساحة التى يمكن بها ٦٠٠٠ كيلومترا مربعا (٣) اضعاف المساحة المروية .

جـ - فلسطين وشرق الاردن

في فلسطين وشرق الاردن بعض الانهر التى يمكن استغلال مياهها للرى واهم
 هذه الانهر هي التالية .

١- نهر الاردن : ينبع من عين بانياس ويعتبر المصدر الاخرى شمالي الحولة ويتجه
 جنوبا الى ان يصب اخيرا في البحر الميت . ويصب به في خلال جريانه بعض الفروع الاتية من
 شرق الاردن مثل اليرموك وعين عرب والزرقا ، بالإضافة الى فروع اخرى تاتي في فلسطين . معدل
 تصرفه ٥٠ مترا مكعبا في الثانية ويبلغ ٢٠٠ مترا مكعبا في الثانية في انهر الفيضان ، ولكن
 امكانيات استعماله للرى ضئيلة ، والامكانية الوحيدة لزيادة مساحة ما يروى منه هي بمشروع الحولة
 الذى يند رانه يستطيع ان يروى ١٠٠٠٠٠ دونما (١٠٠ كيلومترا مربعا) ، ولكن هذا المشروع
 ضخم التكاليف وهناك مشروع اخر يانشاء ناة جنوبي بحيرة الحولة ولكن في وجهه مثل هذا المشروع
 صعوبات عملية كبيرة .

٢- نهر العوجى : نهر صغير ينبع بالغرب من راس العين ويصب في البحر بالغرب
 من تل اييب . معدل تصرفه ١/٢ - ٨ مترا مكعبا في الثانية تندر مساحته ما يروى منه حاليا ب
 ٤٨٥٠ دونما يمكن زيادتها ٧٠٠ دونما اخرى (٤) .

وبالإضافة الى هذه الانهر ثمان في فلسطين عددا من الابار تستخرج المياه منها
 بواسطة المضخات وتندر عددها ب ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ بئرا كلها تقريبا في السهل الساحلي وفي من

(١) حمادة النظام الانتصادى في سوريا ص ٣٢-٣٦

(٢) بونه التنظيم الانتصادى للشرق الاوسط ص ١١٢ (٢ لغة الانكليزية)

(٣) حمادة التنظيم الانتصادى في سوريا ص ٣٦

(٤) حمادة النظام الانتصادى في فلسطين ص ٤٩-٥٠

ابن عامر، وهذا بالإضافة الى عدد من المينابيع . (١)

وما دنا بصدد المياه فلا بد من بحث القوة المائية التي يمكن توليدها من انهار

البلاد .

نلاحظ مما تقدم ما يلي :

١- ان القسم الاهم من الاراضي الصالحة للزراعة موجود بالعراق ، ان يبلغ ما في

العراق من هذه الاراضي اكثر من ضعف ما في سوريا .

اضف الى هذا ان القسم الاهم من الاراضي التي يمكن رباها هي ايضا في العراق

وبلغ ما في العراق منها اكثر من ^{ثمانية} اضعاف ما في سوريا . وهذا يظهر لنا ان

الامكانيات الزراعية في العراق تفوق الامكانيات الزراعية في اي قطر عربي اخر ، وان العراق بالتالي

يستطيع ان ينتج من المواد الزراعية ما يفيض كثيرا عن حاجاته ويغطي اي عجز يمكن ان ينشأ في

الانظار الاخرى .

٢- ان سوريا وان كانت اراضيها الزراعية اقل من العراق ، الا ان مساحات الاراضي

الغالبية للزراعة فيها كبيرة وكذلك فمساحات الاراضي التي يمكن ارواءها كبيرة . وعلى هذا

الاساس فيمكن القول ان سوريا ايضا تستطيع ان تزيد انتاجها الزراعي زيادة كبرى بحيث يحنق

جميع حاجاتها ويترت نائضا .

٣- اما لبنان فالاراضي القابلة للزراعة فيه قليلة والمناطق الروائية من هذه

الاراضي قليلة ايضا فاذا قدرنا ان نصف مساحته قابلة للزراعة تكون الاراضي القابلة للزراعة فيه

٥٠٠٠ م فقط اي ١ / ٢ ما في سوريا وبعبارة اخرى فان لبنان ليس غنيا بالاراضي الزراعية

ولذا فان انتاجه الزراعي لا يكتفي وسيظل دائما مضطرا لاستيراد كثير من حاجاته الزراعية من

الخارج كما سنرى في فصل آخر .

٤- وكذلك فلسطين فان اراضيها الزراعية ليست واسعة . ومجال التوسع في الزراعة

محدود جدا لمكون جميع الاراضي القابلة للاستثمار فيها مستنمرة بالفعل ، ولذا فانها في الوقت

الذي تزداد فيه حاجات الى المواد الزراعية بسبب ازدياد ضغط السكان فلن نستطيع ان نجد

اراضي جديدة تزرعها وتضطر لان تبني معتمدة على الانظار العربية الاخرى لتزويدها بحاجاتها

الزراعية

٥- اما شرق الاردن فلديها اراض زراعية واسعة بالنسبة لسكانها ، ولكن المناطق الاروائية تكاد تكون معرومة ، والمناطق الزراعية هناك تكاد تكون تحت رحمة الطبيعة التامة ولذا فان شرق الاردن ايضا وان كانت تستطيع ان تنتج في سني المخصب ما يكفيها وزيد عن حاجتها الا انها لا تستطيع ان تشعر بالاطمئنان التام لاعتماد زراعتها على المطر ، وهي مضطرة دة تسحب من نائض جاراتها الانظار العربية من ان لاخر كلما شح المطر .
وسينضح لنا كل هذا يشكل اولى في فصل الزراعة .

القوة المائية :

ليس لدينا دراسات دقيقة لما يمكن توليده من الكهرباء بواسطة الانهر الا انه يمكن القول بان مياه دجلة تصلح لتوليد الكهرباء في القسم الشمالي من العراق وذلك نظرا لانحدار المجرى وسرعة جريان النهر هناك ، ولكن لايعلم مقدار ما يمكن توليده من الكهرباء بهذا الشكل الا ان نهر الفرات لا يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء نظرا لان انحداره تدريجي وثليل (١)
اما في سوريا ولبنان فهناك انهار كثيرة يمكن استعمالها لتوليد الكهرباء ، ويمكن القول على العموم بان امكانيات توليد الكهرباء في سوريا كبيرة حتى ان هناك من يندرها بـ ٥٠٠٠٠٠ حصانا ولكن يبدو ان بهذا الرغم بعض المبالغة . والانهر السورية والتي يمكن استعمالها لتوليد الكهرباء هي العاصي والبراهيم واليرموك وفي لبنان الليطاني وابراهيم ونبع الصنا وسراهما . (٢)

وفي فلسطين ايضا مقدار من القوة المائية اغلبها على الاردن وقرى اليرموك ، وتقدر القوة المائية في كليهما بـ ٣٠٠٠٠٠ حصانا وقد حصلت شركة روتنبرغ على امتياز بتوليد الكهرباء عن هذا النهر ولها هناك محطة بقوة ٣٤٠٠٠ حصانا وكانت تنوى انشاء محطتين اخريين ليصل المجموع الى ١٢٠٠٠٠ حصانا ولكنها عدلت .
من هذا نرى ان في البلاد العربية امكانيات كبيرة لتوليد الكهرباء ، ولا يخفى ما للكهرباء من اهمية اقتصادية خصوصا للصناعة .

(١) حماد، النظام الاقتصادي في سوريا ص ٣٦

(٢) حماد، النظام الاقتصادي في العراق ص ٧١

٣- المراعي :

وفي البلاد العربية عدا الاراضي الصالحة للزراعة مساحات واسعة جدا من الاراضي في مختلف الانظار تنبت الحشائش الصالحة للمعوي ، وبالتالي يمكن بسبب وجود هذه المراعي تربية كثير من الحيوانات والمواشي .

واهم المراعي موجودة في العراق وسوريا . فاما في العراق فالمراعي على نوعين نسـم لا يمكن الاعتماد عليه لاعتماده الكلي على تغليات المطـفـن غير المنتظمة بالمدة وهذا النسـم مؤلف من الصحراء والنفار الشمالية والاراضي الجنوبية التي لاتزرع بسبب قلة ما يصيبها من المطر ونسـم اخر يمكن الاعتماد عليه وهو واقع في المناطق الجبلية في الشمال والشمال الشرقي وفي جوار الاحوار والمستنقعات . ومن الممكن زيادة المراعي التي تعتمد عليها في العراق باطلاق مياه الانهر بين آن واحد على الاراضي المنخفضة في الجنوب (١)

اما سوريا فهي ايضا غنية بمراعيها وبها ٣٣١٠٠٠ هكتار من المراعي التي تنبت بها الحشائش فتصبح صالحة لرعي المواشي وتغـنـع معظم هذه الاراضي في النسـم الشرقي من البلاد على محازاة الصحراء اما الصحراء نفسها فلا تصلح للرعي المواشي الا في السنين التي تهطل بها الامطار وعلى كل فلا يمكن الاعتماد عليها . (٢)

وكذلك فان في شـمـرـق الـارـدـن مساحات واسعة من الارض تصلح لان تكون مرعى اما فلسطين فنفيرة بمراعيها .

٤- الغابات

البلاد العربية نفيرة جدا باحراشها وبالرغم من ان المساحات التي يمكن تحديدها في غاية الاتساع .

ففي العراق لا يوجد الا قليل من الاحراش في الشمال ولايزيد مجموع اشجار هذه الاحراش جميعها عن ٢٥٠٠٠٠٠ شجرة اهمها السنديان والسنار والدلب والكستنا والزعرور والهجوز والبطم ولايستعمل خشبها الا للونود وبعض المصانع اليدوية البسيطة ولبناء السفن الى النهر (٣) ويمكن زيادة الاحراج زيادة كبرى في العراق خصوصا في المناطق الجنوبية بعد

(١) حمادة النظام الانتصادي في العراق ٧١

(٢) حمادة النظام الانتصادي في سوريا ص ٣١

(٣) حمادة النظام الانتصادي في العراق ١٠٧

ان يتم تجفيف المستنقعات والبحيرات بواسطة السدود المقترحة .

وفي سوريا ولبنان بعض الاحراش وبينها وقد ندر ما فيها من الاحراش سنة ١٩٣١ بما مساحته ٢٢٠٠٠٠ هكتارا وبما في ذلك الاسكندرونه فقد بلغت مساحة الاحراش سنة ١٩٤٢ مقدار ٣٧٤٠٠٠ هكتارا واهم اشجارها البلوط والصنوبر وهي ايضا لا تستعمل الا للنفود وبعض الصناعات البسيطة (١) .

اما فلسطين فهي فقيرة جدا باحراشها ان ليس فيها سوى ٧٦ ميلا مربعا من

الاحراش بينما تبلغ المساحة التي يمكن تخريجها ٦٢٥٠ ميلا مربعا (٢)

وكذلك فان شرق الاردن فقيرة بالاحراش

ولاشك ان للاحراش منافع كبيرة تستحق معها اهتماما شديدا فهي عدا عن انها

توفر الخشب وحطب النفود ، فانها تحسن منظر البلاد وتحمي ظلا تاتي اليه حيواناتها من الحر

وتقلل جرف التربة المتسبب عن الامطار والسيول ، وتمنع تجمع الرواسب الترابية في الطرق المائية

واننيه البرى في الاماكن التي توجد فيها مثل هذه الطرق والانيه ، ولذلك فلا عجب ان تهتم

الحكومات المختلفة باعادة تحريش البلاد . لحكومة العراق عهدت الى الدكتور ابي الاختصاصي

في علم التحريج بان يدرس موضوع التحريج وانشأت شعبه خاصة بالتحريج مهمتها تنفيذ مشاريعه

ولكن هذه الشعبة الغيت ثم انشئت شعبه تابعه لوزارة الانتصاد والمواصلات لدراس الوسائل

اللازمة لزيادة الاحراش في العراق المتوسط والجنوبي . (٣)

وكذلك فان الحكومة السورية والحكومة اللبنانية مهتمتان بموضوع التحريج اهتماما

خاصا وقد وضعتا البرامج لايجاد الاحراش (٤) وقد لاحظنا زيادة المساحة المفروسة بالاحراش

في سوريا .

وحكومة فلسطين ايضا تبدي اهتماما في الموضوع حتى لقد انشأت شعبه خاصة

للتحريج سنة ١٩٣٥ وغاية هذه الشعبة ان تزيد احراش البلاد (٥)

(١) حمادة النظام الاقتصادي في سوريا ص ١٠٧ وتفيد عن الحالة الاقتصادية في سوريا ولبنان

١٩٤٢ ص ٦٦

(٢) حمادة النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٥٤

(٣) حمادة النظام الاقتصادي في العراق ص ١٠٨

(٤) حمادة النظام الاقتصادي في سوريا ص ٤٣

(٥) النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٥٦

٥- الحيوانات

تشكل المواشي والدواب نسبا هاما من ثروة البلاد العربية حتى لتجد في العراق وسوريا عددا هاما من السكان يعتمدون عليها كمورد اساسي لوزنهم ومعيشتهم . وفكفي لبيان اهميتها ان نذكر ان العراق وحده قد صدر من الحيوانات وجلودها وصونها ومصرنها وسمنها في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ما قيمته ٧٥٨٣٠٨ ديناراً . اما الكميات التي كانت موجودة في هذه المواشي فكانت كما يلي وهذا التفدير على اساس ما جبي عنه رسومه المكوه .

١- في العراق

السنة	الغنم	الماعز	الابل	الجواميس
١٩٧٣-٣٤	٢٩٣٢٧٩٢	١٥٦٢٨١٧	٥٧٣٦٦	٥١٣٤٤
١٩٣٤-٣٥	٤٠٤٤٦٧٢	١٦٠٣٠٠٦	٦٨٥٩٠	٥٢٢١١
١٩٣٥-٣٦	٤٣٩٣٩٠١	١٨٤٠٧٣٩	٥٩٩٧٦	٥٢٢٦١

وبالاضافة الى هذه الحيوانات فقد تدرعه يا شا الهاشمي عدد الابنار في العراق بنحو مليون رأس وعدد الخيل بنحو خمسين ألف رأس .

والاغنام الموجودة في العراق على ثلاثة انواع العربي والعواسي والكردى وللنوع الاول صوف جيد يفوق صوف النوعين الآخرين ، اما صوف العواسي والكردى فيصدر الى اميركا ليصنع منه السجاد بينما يصدر صوف العربي الى فرنسا وانجلترا والاعنام في العراق ترى على العموم في الدرجة الاولى لاجل لحومها ولذا فلا يزال مجال تحسين النوع لغاية تحسين الصوف واسعا^(١) اما الماعز الموجودة في العراق فكثيره واليقر يوجد في جميع انحاء العراق . وجميع انواع البقر في حاجة الى تهويد النسل والابل تربيتها القبائل وهي آخذة بالتناقص اما الخيول فتوجد في جميع انحاء العراق ومنها العربي الاصيل ومنها ما يستعمل لجر العربات والنقل والحراث وفي العراق بالاضافة الى الحيوانات المتقدمة عدد من الحمير والبغال تستعمل للنقل الا انه ليس لدينا احصائيات ما عداها .

ب- في سوريا ولبنان

وفي سوريا ولبنان ايضا يوجد من الحيوانات البقر والاعنام والماعز والخيول والحمير

(١) حمادة النظام الاقتصادي في العراق ص ١٠٩-١١٠ .

والبغال والجمال أكثرها في سوريا أما الإبلان فتربي في الغالب للحراثة . أما الأغنام والماعز فيربي أغلبها الماعز لأجل حليبها الذي تعمل منه السمنه ولأجل لحومها أما صونها فمن نوع غير جيد وبعضه يصدر إلى الخارج . وكذلك فإن الجمال يربى البدو لغايات النقل وتكثر الحمير والبغال والخيول في القرى الداخلية وتستعمل للنقل ولاتزال طرق التربية مثمرة ومتاخرة .

وفيما يلي قائمة بأعداد الحيوانات التي كانت في كل من سوريا ولبنان في سنتي

١٩٤١ و ١٩٤٢ (١)

النوع	الموجود في سوريا سنة ١٩٤١	الموجود في سوريا سنة ١٩٤٢	الموجود في لبنان سنة ١٩٤١	الموجود في لبنان سنة ١٩٤٢	معاً سنة ١٩٤٢
الإبلان	٤٤٦	٤٨٩	٤٤	٢٥	٥٦٤
والجواميس					
الأغنام	٢٧٣٥	٢٣٢٢	٣٤	٢٠	٢٣٤٢
الماعز	٢١١٨	١٤١٩	٥٤٣	٥٠٠	١٩١٩
الخنازير	٤	٢	٤	٣	٥
الخيول	٩٣	١٠٥	٨	٧	١١٢
البغال	٣٦	٤٣	٤	٨	٥١
الحمير	٢٠٧	٢٣١	٣٥	٢٥	٢٥٦
الجمال	٨٤	٤٤	٣	٣	٤٧

من هنا نرى أن الأكرية الكبرى من الحيوانات الموجودة في لبنان وسوريا هي في سوريا ويظهر تفوق سوريا بشكل خاص في الإبلان فند كان لديها منها ١١ ضعفاً عما كان في لبنان منها سنة ١٩٤٢ وكذلك تتفوق سوريا بالأغنام إذ أنه كان لديها أكثر من مئة ضعفه عما كان في لبنان منها في سنة ١٩٤٢ وكذلك فإن في سوريا أربعة أضعاف ما في لبنان من الماعز . وما أن الماعز والأغنام والبنر هي أهم الحيوانات التي تستعمل للأكل ولصنع السمن ومنتجات . الحليب الأخرى وليس لدى لبنان الكميات صغيرة منها فهي مضطرة إلى الاعتماد على سوريا لتزويدها بما تحتاجه من اللحم ومن كثير من منتجات الحليب . وكذلك فإن في سوريا كميات من حيوانات النقل وهي الخيل والبغال والحمير والجمال أكثر بكثير مما في لبنان

(١) تقرير عن الحالة الاقتصادية في سوريا ولبنان ١٩٤٢ ص ٦٧

ج . شرق الاردن

جميع الحيوانات المتقدمة المذكور موجودة ايضا في شرق الاردن ولكن ليس لدينا احصاء

لها جميعها . وقد ندرت اللجنة الاقتصادية لشرق الاردن انه كان في تلك البلاد في سنة ١٩٣٢ ما يلي (١)

صان	٢٢٧ ، ٩٠٦
ماعز	٣٥٤ ، ٤٩٢
ابن	١٥ ، ٩٤٧

وليس لدينا تقدير للحيوانات الاخرى .

د - فلسطين

اما اهم الحيوانات التي تربي في فلسطين فهي الابنار والاعنام والماعز والخيول والبغال والحمير والجمال ، اما الابنار فيربيها العرب لاستعمالها للحرارة بينما يربيها اليهود في الغالب من اجل الباشا ، وتستخدم الحمير والبغال والخيول للجر والنقل . اما اعداد ما كان من هذه الحيوانات سنة ١٩٣٧ فانها كما يلي :

اعداد الحيوانات في فلسطين على حسب احصاء سنة ١٩٣٧ (٢)

النوع	العدد
الابنار :	
	٣٤ ، ٩٧٠
الثيران	٣٦ ، ٨٠٠
ابنار الحليب	
(أ)	٢٠ ، ٠٠٠
(ب)	٣٠ ، ٠٠٠
(ج)	٤٧ ، ٣٧٥
المجراميس	٦ ، ٠٦٤
الاعنام	٢٠٩ ، ٤٢٢
الماعز	٣٦١ ، ٤٢٤
الخيول	٢٠ ، ٠٥٣

(١) تنوير اللجنة الاقتصادية لشرق الاردن : ملحق رقم (٧)

(٢) النظام الاقتصادي في فلسطين ص ١٧١

البغال	٨٠٩٨٩
الحمير	٩٢٠٢٠٥
الجمال	٢٨٠٠٨٥

وكانت نعمة هذه الحيوانات جميعها تتركز على أربعة ملايين جسيما فلسطينيا . ولا يمكن زيادة الحيوانات في فلسطين الا بزيادة ما يزرع من الحشائش لتغذيتها بشراخلة المراعي في فلسطين .

ومن الجدير هنا ان نذكر ان نفس الملاحظات التي ذكرت بشأن الاراضي تنطبق على الحيوانات الموجودة في ابرار الحربية وهي ان العراق تستطيع ان تنتج ثائضا منها وكذلك سوريا . اما لبنان وفلسطين فمضطربان لاستيراد حاجتهما منها من سوريا والعراق ، وكذلك شرق الاردن في سبي المحلي .

في العراق تكثر الاسماك في الخليج الفارسي وفي النهرين الا ان طرق صيده لا تزال ساذجة ، ويمكن سيد كميات من السمك حتى بالطرق الحالية - تفيض كثيرا عن حاجات العراق المحلية (١) ويصدر قسم من الاسماك الفائضة الى فلسطين .

وكذلك فان مياه لبنان وسوريا ليست فقيرة بالاسماك . ففي المناطق اللبنانية الوانعة نمالي طرابلس وخليج جونيه وسان جوي كميات وافرة من الاسماك . وتوجد الاسماك في سوريا في بحيرات حمس وانطاكية وفي شتى الفرات والعاص ، ويعتقد الحبير كرون ان الاسماك الموجودة في لبنان وسوريا كافية لتوفير الطعام للاستهلاك المحلي كما يمكن اقامة صناعة لحفظ الاسماك على اساسها .

ويوجد اسماك في شرق الاردن بكثرة شديدة في خليج العفبه . (٣)

(٢) المرائق المعدنية الهامة

اذا استثنينا البترول ورواسب البحر الميت فليس هناك ما يدل على وجود ثروات

معدنية ذات قيمة اقتصادية في البلاد العربية .

(١) حمادة : النظام الاقتصادي في العراق س ١٠٦ - ١٠٧

(٢) حمادة ، النظام الاقتصادي في سوريا س ٤٠ - ٤١

(٣) حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين س ٦٦ .

١- البترول : اما البترول فموجود بكثرة خصوصا في العراق ، ويعتقد بأنه موجود ايضا في سوريا في الجزيرة الفراتية حول دير الزور وفي منطقة الملائكية (١) . وفي الجايز ايضا وجود البترول في فلسطين وخصوصا في المنطقة الواقعة حول المطرف الجنوبي للبحر الميت (٢) الا ان البترول لا يستغل في الوقت الحاضر الا في العراق ، والكميات الموجودة منه هناك كبيرة جدا . فلعراق (٣) كما يعتقد اكبر الجيولوجيين نسج من المنطقة النفطية الممتدة من رومانيا ومناجم النفط الروسية من باكو شرقا وراى البحر الاسود وبحر قزوين الى العراق وايران ويتالف نفط العراق من اربعة مستودعات كبيرة .

١- المستودع الاول يبدأ من زاخو ويرجمام الحليل في جنوب الموصل ثم بكر كوك وبابا كركو وطوز خورماتو وينتهي بفخر شرين .

٢- المستودع الثاني يمتد من الفيارة في جنوب الموصل مارا بكفري وينتهي في جبل همرين في جنوبي غربى كركو .

٣- المستودع الثالث يبدأ المحفر في جنوب الموصل على مسافة خمسين ميلا وينتهي في شمال مندلي .

٤- المستودع الرابع في منطقة البصرة

وهذه المستودعات تستغلها الان ثلاث شركات تمثل مصالح دولية مختلفة وهي شركة نفط العراق وشركة نفط خافين (وهي فرع لشركة النفط الانكليزية الايرانية وشركة ترنية النفط البريطانية المعروفة بشركة

وسيكون للنفط اثر بعيد جدا في التقدم الاقتصادي للعراق وذلك لسببين :

١- ان حصة الحكومة من دخل النفط هي بمثابة راسمال للبلاد يمكن صرفه على المشاريع العمرانية والاقتصادية ، وحصة الحكومة ليست ضئيلة فقد بلغت في سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ مقدار ١٠١٨٨٨٦ ديناراً وفي سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ٨٨٩١٢١ ديناراً وفي سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بلغت ١٣٠٦٥٨ وكان معدل ما اخذ استخرج من النفط في كل سنة من هذه السنين حوالي ٤ ملايين طناً وبما انه يفدر ان الكمية التي يمكن استخراجها من ابار النفط العراقية ستبلغ ٨ ملايين

٥ حمادة النظام الاقتصادي في سوريا ص ٣٨

٦ حمادة النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٦٢

٣ حمادة النظام الاقتصادي في العراق ص ٨٤ - ٩١

طنا بالسنة فان حصة الحكومة ستبلغ في ذلك الحين حوالي مليوني ديناراً بالسنة .
وفد تمكنت الحكومة العراقية من وضع مشاريع عمرانية انفتت عليها من حصتها من ايراد
النفط .

٢- كما ان الاتفاقات المعقودة بين الحكومة العراقية وشركات النفط والتي بموجبها
فان على الشركات ان تبيع البنزين والكيروسين وزيت الفوفد بأسعار رخيصة توجد في البلاد
وفودا بكميات وافرة واسعار رخيصة . وهذا من شأنه ان تشجع التقدم الاقتصادي في
البلاد لانه يذلل تكاليف الآلات التي تجرى على الفوفد والتي تستعمل في الزراعة (كالتركتورات
وموتورات الضخ) والصناعة (مختلف الآلات الصناعية) كما ان من شأنه ان يذلل نفقات النقل .
ب : مرافق البحر الميت : اهم مرافق البحر الميت هي كلوريد الصوديوم وكلوريد البوتاسيوم
وكلوريد المغنيسيوم وكلوريد الكالسيوم موزعة بوجه التقريب على الشكل الآتي :

ملايين الاطنان

٢٠٠٠	كلوريد البوتاسيوم
٩٨٠	بروميد المغنيسيوم
١١٠٠٠	كلوريد الصوديوم
٢٢٠٠٠	كلوريد المغنيسيوم
٦٠٠٠	كلوريد الكالسيوم

ويستعمل البوتاس كمصدر للبوتاسيوم وهو من الاسمدة الهامة . ويتم للسمادين
الهامين الاخرين وهما الفوسفات والازوت ولا يحل محلها . ولا يخفى ما للسمادين اهمية خصوصا
في النسبة لبلد يعتمد على الزراعة الى حد كبير . ولا شك بان الانتاج الزراعي في البلاد جميعها
يزيد كثيرا اذا استعملت الاسمدة المختلفة ومن جملة البوتاس .

ويستعمل البوتاس ايضا في صنع هذه المتفجرات والادوية والادوية والدهان والصابون
والزجاج والاصباغ والورق وسواها .

اما البرومين فيستعمل بشكل بروميد الصوديوم وبروميد البوتاسيوم وبروميد الألومنيوم
للتصوير الشمسي وللغيايات الطبية ، الا ان اهم استعمالاته هو بشكل ديبروميد الايتلين الذي يستعمل
في تكرير البترول لجعله صالحا لاستعمال السيارات كما انه يصلح لغايات اخرى كالمصباغة والنفابيل
اليدوية وسواها .

اما كلوريد الصوديوم او ملح الطعام فرخيص رغم كثرة استعماله وكلوريد المنيسوم قليل الاستعمال وكذا كلوريد الكالسيوم .

وقد منح امتياز باستخراج رواسب البحر الميت لـ مؤسسة نوفايمسكي وتولت لمدة ٢٥ سنة تبدأ من سنة ١٩٣٠ تأسيس شركة البوتاس الفلسطينية التي تستغل هذه الرواسب الآن . وقد بلغ ما صدر من هذه الرواسب في سنة ١٩٣٦ ما قيمته ١٦٧ / ٩٥٤ جنيها فلسطينيا الآن المد المعتمد ان استخراج البوتاس والبرومين سيزيد في المستقبل وكذلك كلوريد المنيسوم .

وقد وجد ان نفثات استخراج البوتاس والبرومين من البحر الميت ضئيلة جدا وانقل من اي بلد اخر (١) .

٢- الفوسفات : ذكر ان الاسمدة الاساسية هي البوتاسيوم والازوت والفوسفات ، وقد راينا توفر البوتاس في فلسطين ، فاما الفوسفات فهو ايضا موجود بكثرة في شرق الاردن ويعتقد وست استاذ الكيمياء بجامعة بيروت الاميركية بان بالامكان استخراج سماد جيد بطريقة تجارية .

وبهذه المناسبة فاننا نذكر ان السماد العام الثالث وهو الازوت سيصبح في الامكان صنعه في مصر ثم مشروع كهرية خزان اسوان وحينذاك فيصبح لدى البلاد العربية وهي بلاد زراعية كما ندنا جميع الاسمدة التي تحتاج اليها من انتاجها المحلي .

٣- الموارد الاخرى : وفي البلاد العربية موارد اخرى اقل اهمية من الموارد المتقدمة

ومن هذه الموارد .

١- مواد البناء :

توجد في كثير من انحاء البلاد . في العراق توجد في الشمال وفي الصحراء الجنوبية وتجد صعوبة نقلها من استعمالها على نطاق واسع . وبالإضافة الى هذا فان حجر الكلس الموجود في المنطقة الصخرية الواقعة بين خانقين والموصل يصلح الصنعت وقد اسست شركة لصنع اسمنت من هذا الحجر باسم " شركة اسمنت ما بين النهرين " براسمال قدره ٨٥٠ الف جنيها ولكنها لم تنشئ بعد معمل (١)

(١) حماد النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٥٧-٦٠

(٢) حماد النظام الاقتصادي في العراق ١٤٠

وفي سوريا حجارة تصلح للبناء إلا أن صعوبة نقلها تجد استعمالها لا إلى المناطق التي توجد فيها ، وفي سوريا أيضا حجارة تصلح للسمنت وقد أسس فيها مصنعا للسمنت في دمشق ولبنان غني بحجارة البناء وكذلك بالحجارة التي تصلح للسمنت وفي منطقة طرابلس معمل كبير لصنع السمنت (١) .

وفي فلسطين أيضا كميات كبيرة من حجارة البناء ذات الألوان المختلفة كما يوجد فيها تراب يصلح لصنع السمنت وفي حيفا مصنع السمنت يستطيع أن ينتج ٣٠٠ ألف طن بالنسبة الواحدة . (٢)

وشرق الأردن غني بحجارة البناء أيضا .

ويوجد في مختلف أنحاء البلاد أثرية تصلح لصنع الخزف الخنزق .

ب - ملح الطعام : رأينا أن البحر الميت غني جدا بملح الطعام ، ويوجد الملح أيضا في أنسام مختلفة في البلاد ففي سوريا ولبنان يندر ما يمكن استخراجه سنويا من ملح الطعام ٣٠٠٠٠ طن (٣) كما أن في العراق أيضا كميات من واثرة منه (٤) .

ج - المعادن الثمينة : أما المعادن الثمينة فالبلاد فقيرة جدا بها . فهناك كميات ضئيلة من الحديد والكروم والمنجنيز والذهب في الجبال السورية الشمالية (٥) ، كما أن بالعراق حسب ما هو معروف حتى الآن كميات قليلة من الفحار والحديد والكروم والمنجنيز والزنك وجميع هذه لا تصلح للاستغلال التجاري (٦) .

د - الفحم : لا في البلاد كميات صغيرة من الفحم وهو على الرغم من صنف ردي

ويمكن للبلاد أن تستغني عن الفحم بالبيتروول والكهرباء .

وهناك قليل من الكبريت في العراق وفلسطين .

ويوجد الفير في الألبية الشمالية في العراق وقرب هيت كما يوجد في سوريا في الحلوبين

(١) حمادة النظام الاقتصادي في سوريا ص ٣٦

(٢) حمادة النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٦٣

(٣) حمادة النظام الاقتصادي في سوريا ص ٣٧

(٤) حمادة النظام الاقتصادي في العراق ص ١٠٢

(٥) حمادة النظام الاقتصادي في سوريا ص ١١٣٨

(٦) المخط حمادة النظام الاقتصادي في العراق ص ١٠٥

ودير الزور .

وفي كل من سوريا وفلسطين وشرقي الاردن مياه معدنية ذات اهمية لاجتذاب المستحمين

هـ الآثار والمزارات ومواقع الاصطياف :

هذه المزارات من مصادر الايراد للبلاد لانها تجتذب الزائرين الذين ينفقون الاموال

اما الآثار فتوجد في جميع المناطق تقريبا ، ففي العراق آثار تاريخية على جانب كبير

من الاهمية وهي تمثل ^{اس}مختلفه ودولا مختلفة قامت في بلاد ما بين النهرين ولدى العراق
مجموعة اثرية قيمة تمثل تاريخه (١) .

وكذلك فان في سوريا آثارا تاريخية مهمة اهمها في الشام وتدمر (٢) وفي لبنان

ايضا آثار قديمة اهمها في بعلبك .

وهناك آثار مهمة في شرق الاردن وبشكل خاص في جسر والبطرا . وكذلك فان في

فلسطين آثار ذات اهمية .

وهناك بالاضافة الى الآثار المزارات الدينية الهامة كمزارات وسبعه في العراق

ومزارات فلسطين التي يؤمنها الناس من جميع الاديان .

واخيرا فهناك ^٨اماكن مختلفة تشمل للاصطياف . واهم منطقة من مناطق الاصطياف

هي لبنان الذي توجد اهم مصايفه في منطقتي المتن والشوف كما توجد بعض مصايفه في الجنوب

× جزين - وفي زحلة واليناع ، وفي الشمال ، ^{١٠} ومعظم هذه المصايف لها طرق جيدة

ومستعدة لاستعدادا جيدا . (٣)

وفي العراق وسوريا وفلسطين بعض الاماكن الصالحة للاصطياف .

٤- درجة تنوع الموارد

على اساس البحث المتقدم لنحاول ان نرى مدى التنوع في موارد البلاد الانتصادية

واهمية هذا التنوع .

راينا ان البلاد العربية تتشابه جميعا في ان المورد الاساسي الذي لديها هو

الارض وما تنبته من زرع وشجر وما يعبر عليها من حيوان وطيور ، ولكن بالرغم من هذه الحذيفة

(١) المصدر نفسه .

(٢) حماد ، النظام الانتصادي ص ٤٧ .

(٣) حماد ، النظام الانتصادي في سوريا ص ٤٦ .

الاساسية فاننا نرى ضمن هذا التشابه تنوعا ذا اهمية ، وهذا التنوع نتيجة لتنوع المناخ في مختلف انحاء البلاد ولتنوع الغربة ولوجود المياه في بعض المناطق ودون المناطق الاخرى . وهذا التنوع في هذه الامور من ثمانية ان يوسع مجالا للتخصص الزراعي بان ينتج كل بلد ما يصلح لثريته ولمناخه . الا انه يجب ان لا يغرب عن بالنا ان التخصص الزراعي لن يكون نتيجة لعامل الامكانية الطبيعية وحدها ، بل ان هنالك عاملا اخر مهما جدا هو في النهاية يندرج تحت الانتاج الزراعي وهذا العامل هو القيمة الاقتصادية للشيء المنتج ولكن العامل الطبيعي له اهمية خاصة يانه يثقل التكاليف ولذا يترك مجالا واسعا للمزج الذي تناس القيمة الاقتصادية بموجبيه .

فوائد المتنوع في الاراضي اذن هي امكانية التخصص على اساس املاحيه الطبيعية وزيادة انواع المحاصيل التي يمكن ان تنتجها البلاد وتوفر كثير من المحاصيل الزراعية لجميع انحاء البلاد في مختلف اوقات السنة . وستبحث هذه النقطة بالتفصيل في فصل الزراعة . وهنالك ملاحظة اخرى لا بد من ذكرها وهي انه وان كانت الزراعة هي المورد الاساسي في البلاد جميعها فان بعض الانظار التي يشملها بحثنا كحالات فلسطين ولبنان لا تنحصر في المحاصيل الزراعية ما يكفيها وليس هناك ما يدل على انها ستنتج من هذه المحاصيل في المستقبل ما يكفيها ولذا فان من الفوائد الهامة التي يمكن ان تجنيها البلاد العربية بشكل تام من ايجاد وحدة اقتصادية انه بينما بعضها لا يكفي نفسه ذاتيا بالمحاصيل الزراعية فانها جميعها تكفي نفسها من هذه المحاصيل الى حد اكبر بكثير . وسنعود الى هذه النقطة في فصل الزراعة مرة ثانية ايضا ويجب ان نلاحظ ايضا ان بعض انسام البلاد تعتمد في زراعتها اعتمادا غير قليل على تغلبات الطقس التي لا يمكن التحكم بها اعني المطر . فلو كانت زراعة البلاد باسرها معتمدة على المطر ومرت سنة قل فيها هطولها فتناثرت انتصديات البلاد تاثرا عظيما ولكن ككل كائن في المجال انسام اخرى فيها انهر عظيمة ولكن لما كان في البلاد انسام اخرى فيها انهر عظيمة يمكن في المستقبل زيادة التحكم في مياهها باقامة السدود والخزانات والانتية فان اعتماد البلاد على امور لا يتحكم بها يصبح اقل من السابق .

واخيرا فمن الطريف ان نذكر ان الاسمدة التي تحتاجها بلاد زراعية كالبلاد العربية موجودة في انظار مختلفة من البلاد - كل نظريه من السماء ما يتم بها بالنظر الاخر - فالبيوتاس

موجود بكثرة في فلسطين والفوسفات موجود بكثرة في شرق الاردن ، وبوسعنا ان نصيف - رغم ان هذا خان عن نطاق البحث الحالي - ان الأزوت سيصبح في الامكان صنعه بمصر ، وبهذا تتوفر جميع الاسمدة الرئيسية للبلاد . وحيداً لو تجرى الاتفانات لبيع هذه الاسمدة بأسعار رخيصة في داخل البلاد - كما يباع البترول مثلاً بأسعار رخيصة في العراق - لما لهذه الاسمدة من تأثير شديد في رقي البلاد الزراعي .

اضف الى ما تقدم توفر البترول في العراق ، وهذا لو يمكن تسييره بنفس الاسعار الرخيصة التي في العراق في الانظار الاخرى . ولا يخفى ما للبترول من اثر شديد في مساعدة تقدم الزراعة لانه يشجع استعمال المضخات للرى فتكثر الزراعة الكثيفة والمشجرة والمروية كما انه يشجع على استعمال الات الحرائث الالية (التركورات) ويكفي ان نذكر بهذه المناسبة ان رخص البترول في العراق ادى الى تقدم في الزراعة ، خصوصاً من ناحية استعمال المضخات ففي سنة ١٩٣٤ بلغ عدد ماكات المضخ في العراق ٢١٥٠ مجموع فرتها ٦٥٢٨٢ حصاناً تستطيع ارواء ١٦٠٠٠٠٠ دونماً اي نحو مليون اكر (١) اضف الى هذا ان رخص البترول يشجع حركة النقل ذات اثر هام جداً في الحياة الاقتصادية للبلاد .

تلك بعض امكانيات الفوائد الزراعية لوحدة اقتصادية عربية . ولكن يجب ان لا ننسى مطلقاً بان قولنا بان هذه الزراعة تغلب على البلاد العربية لا يعني ان البلاد لا تستطيع اقامة صناعات . فالصناعات على نوعين ثنيلة وخفيفة اما الثنيلة وهي صناعة الآلات وادوات الانتاج لا يمكن ان تقوم الا في مكان يتوفر فيه الحديد والمعادن الفلزية الاخرى والفولاذ ، ولكن فبالرغم من ان الفولاذ (البترول) متوفر بكثرة في البلاد العربية فان الحديد والمعادن الفلزية معدومة تقريباً ولذا فليس من الممكن اقامة صناعات ثنيلة .

اما الصناعات الخفيفة فيمكن انشاؤها حيث تتوفر موادها الأولية وسنرى ان كثيراً من المحاصيل الزراعية والحيوانية تصلح مواد اولية لمثل هذه الصناعات ، وانه بسبب وجود هذه المواد الأولية توجد الان صناعات خفيفة في البلاد العربية ويمكن زيادة هذه الصناعات الى حد كبير .

ولكننا ننابل هنا نفس المشكلة التي نابلناها في الزراعة وهي ان المواد الأولية الصناعة

تشابه اجزاء البلاد بانتاجها لانها كما ندمنا بلاد زراعية ولذلك فلا بد للمرء ان يستمال
عن امكانيه التخصص الصناعي . وهنا كما سنرى في فصل الصناعة فاننا سنجد اسبابا تدعو الى
وجود التخصص الصناعي في بعض الانظار اكثر من الانظار الاخرى وهذا التخصص ضرورى
لجعل الاستغلال الجيد لموارد البلاد الزراعية والصناعية بمساعدة الموارد الانسانية والراسمالية
المحدودة في الوقت الحاضر . امرا ممكنا . وبعبارة اخرى فيجب ان تخصص بعض الانظار
العربية بشكل عام بالانتاج الزراعي بينما تخصص الانظار الاخرى بشكل عام في الانتاج الصناعي
وستتضح هذه النقطة في فصلي الصناعة والزراعة .

ولا يد لنا ان نذكر ان الموارد الموجودة في البلاد العربية - سواء الزراعية او الصناعية
منها - غير مستغلة استغلالا وافيا - وان الاتحاد الاقتصادي هو افضل وسيلة لاستغلالها
بافضل الطرق الممكنة .

تلك هي الفوائد التي يمكن ان تجنيها البلاد العربية من وحدة اقتصادية وهي فوائد
لا يستهان بها مطلنا ، وستكون ذات اثر فعال في التكوين الاقتصادي والتقدم الاقتصادي لجميع
البلاد العربية . اما وسائل تحقيق هذه الفوائد فستبحث في جميع الفصول القادمة .

الفصل الثالث

الزراعة والحدود العربية

١- الأراضي المزروعة والمناطقة للزراعة

- أ - الأراضي التي يمكن زرعها والأراضي التي يمكن رعيها . والمزروع والحروى منها .
- ب - أسباب عدم زراعته كانه الأراضي المناطقة للزراعة .
- ج - المناطوق التي تزرع بالفعل : في العراق . في سوريا . في لبنان . في شرق الأردن . في فلسطين .

٢- معدل الانتاج

مجموع غلة المذكتار ، من محاصيل مختلفة في مختلف الانطار العربية ، صافي غلة المذكتار في الانطار المختلفة ، صافي نيمه ما ينتجه الفرد الواحد في الزراعة .

٣- المحاصيل الزراعيه مصنفة على حسب نوعها :

أ - الحبوب :

(١) الحنطة

(٢) الشعير

(٣) الرز

(٤) حبوب اخرى

ب - المحاصيل التي تعد مواد اوليه للصناعة

(١) القطن

(٢) الحرير

(٣) التبغ

ج - الفواكه

(١) الحمضيات

(٢) التمر

(٣) الفواكه الاخرى .

د - الخضار

٤ - حنول الالبان وتربية المواشي

٥ - نيمة مجموع الانتاج الزراعي وتوزيعها

٦ - تنوع المحاصيل

١ - المحصولات التي توجد في نظردون الانظار الاخرى

أ - التمر في العراق

ب - الرز في العراق

ج - الحرير في سوريا ولبنان

د - بعض الفواكه في سوريا ولبنان

٢ - المحصولات التي تكثر بشكل خاص في نظرواحد

١ - الحمضيات في فلسطين .

٢ - البطاطا في لبنان

٣ - الاغنام والمواشي في العراق

٣ - المحاصيل التي تنتج في جميع الانظار وامكانيات التخصص فيها .

١ - الحنطة

٢ - الحبوب الاخرى

٣ - التبع

٤ - القطن

٥ - الخضار

٧ - الاكتفاء الذاتي بالمحاصيل الزراعيه

أ - لكل فطر بشكل مستقل

١ - العراق

٢ - سوريا

٣ - لبنان

٤ - شرق الاردن

٥ - فلسطين

ب - الاكتفاء الذاتي للبلاد العربية كوحدة واحدة

٨ - الامكانيات الزراعيه

٩ - التخصص الزراعي

١٠ - أسس التقدم الزراعي -

الفصل الثالث

الزراعة والمزده العربيه

ان الصنف الغالبه على البلاد العربيه انما يلاذ زراعيه ففى العراق يعتمد نحو من ثمانين بالمئه من السكان على الزراعة (١) وفى سوريا يعتمد ٦٢ بالمئه على الزراعة (٢) وفى فلسطين يعتمد ٥٤ بالمئه من السكان عليها (٣) وفى شرق الاردن يعتمد على ٨٥ بالمئه من السكان عليها (٤) .

والمرجح ان الصنف الزراعيه ستبنى الصنف الغالبه على البلاد العربيه لانعدام المعادن الضرورية لتأسيس الصناعات الرئيسيه المصنعه ، ولان فى البلاد مرافق زراعيه عظيمه يمكن ان تدفع على السكان المشتغلين مراح طائله اذا اعتنى بها عناية كافيه واذا تحسنت طرق استثمارها . اضاف الى ذلك ان صناعه البلاد فى الحاضر والمستقبل مضطوره للاعتماد على الزراعة فى تجهيزها بالمواد الاوليه .

١- الاراضى المزروعه والغابله للزراعه :

فلما ان فى البلاد العربيه اراضى واسعه قابله للزراعه ولكن لايزرع فى هذه الاراضى سوى نسيبه صغيره .

١- فى العراق تبلغ مساحه الاراضى الغابله للزراعه ٩٢٢٠٠ كيلومترا مربعا .
ولكن الاراضى التى تزرع منها عاده ٧٧٢٠٠ كيلومترا مربعا ، اى ان فى البلاد ١٤٥٠٠

(١) حماده النظام الانتصادى فى العراق ١٦٧

(٢) حماده : السام الانتصادى فى سوريا ص ٢٣

(٣) حماده ، النظام الانتصادى فى فلسطين ص ١١١

(٤) تفوير النجده الانتصاديه لشرق الاردن ص ٩

كيلومترا مربعا قابله للزراعة ولكنها لم تزرع حتى الان ولكن الاراضي التي تزرع في اي سنة في
السنين تتراوح بين عشر وخمس الاراضي الصالحة للزراعة وهذه نسبة غايه في الضآله (١) ومساحه
الاراضي القابله للزرايه تبلغ ٥١٠٠٠ كيلومترا مربعا لا يزرع منها في اي سنة سوى ٧٠٠٠ كيلومترا
مربعا (٢) .

وفي سوريا ولبنان يندر مجموع الاراضي الصالحة للزراعة ٦١٠٠٠ كيلومترا مربعا
لم يستعمل منها سوى النصف ولكن المزروع منها في اي سنة من اسنين لا يزيد على ١٦٠٠٠ كيلو
مترا مربعا اي الربع تقريبا كما ان مجموع المساحه القابله للزرايه تبلغ ما يزيد على ٦٠٠٠ كيلومترا
مربعا يروى سوى نحو ١٦٠٠ كيلومترا مربعا (٣) .

وفي شرق الاردن تقدر مجموع مساحه الاراضي القابله للزراعة ١٠٠٠٠٠ كيلومترا
مربعا لا يزرع منها سوى ٤٦٠٠٠ (٤) .

وفلسطين تبلغ مجموع مساحه الاراضي القابله للزراعة فيها ٨٧٦٠٠٠٠ دونما تفرس
كلها تقريبا (٥)

ب - اما اهم الاسباب التي ادت الى وجود هذه المساحات الواسعه من الاراضي
التي بينها ما هو غايه في الخصوبه بدون زراعه فهي التاليه .

١ - قلة السكان . ان عدد السكان في البلاد التي يجري بحثها قليل بالنسبة
للمساحات التي يمكن استغلالها ان لا تزيد كثافه السكان في الاراضي القابله للزراعة في العراق
عن ٤٣٤ لكل كيلومتر مربع ولا يزيد في المناطق الاريائيه عن ٤٩ وفي الجمهوريه السوريه ٥٣ لكل
كيلومتر مربع بينما في مصر التي تتصف بربو اجتماعي مشابه للجوا الموجود في سوريا والعراق تبلغ
كثافه السكان في المناطق القابله للزراعة ٤٥٠ شخصا لكل كيلومتر مربع (٦) .

وعلى ذلك ليكون من اسباب عدم زراعه كاهه الاراضي عدم توفر الايدي العامله
الكافيه الملائمه للزراعه هذه الاراضي . ونحن اكثر الانظار العربيه شعورا بهذا اسف هو العراق
الذي يندر عدد اذكور الذين ينوبون على موازاه الاعمال من السكان الزراعيين فيه ياتل من ٥٠٠
الف نفسا (٧) وهذا الحد اقل بكثير من ان يستطيع ان يكفي لزراع ٩٢٠٠٠ كيلومترا مربعا

(١) حماده ، النظام الاقتصادي في العراق ص ١٦٥ - ١٦٨

(٢) بونه ، النظام الاقتصادي في الشرق الاوسط ص ١١٧

(٣) المصدر نفسه ص ١١٢ - ١١٧ ومصادره ، النظام الاقتصادي في سوريا ص ٢٦

(٤) تقرير مدير الزراعة وتقرير اللجنة الاقتصادية لشرق الاردن

(٥) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ١١١ - ١١٢

(٦) حماده ، النظام الاقتصادي في العراق ص ١٤

(٧) المصدر نفسه ص ١٩٦

من الأراضي ، خصوصا في طرق الانتاج التي تستعمل حاليا والتي تعتمد الى حد كبير على جهود
الايدي العاملة ولا تستعمل الآلات الموفرة للعمالة الى حد قليل جدا . انما الى هذا
ان نساء كبيرا من هؤلاء هم من البدو انصاف الرجل الذين لا يمكن الاستفادة من جهودهم
استفادته تامة . ويمكن التنبيل من حدة مشكلة الافتقار الى الايدي العاملة بالانكار من استعمال
الآلات الموفرة للعمالة كما قدمنا . ولكن بالنسبة للعراق هناك مشكلة اخرى تحد في القدرة
اعدا على استعمال هذه الآلات وهي عدم توفر طلبة من العمال الزراعيين تعمل باجور نغديه (١)
ولا يد من توفر مثل هذه الصنفه اذا كان المراد زراعة الأراضي العراقية القابلة للزراعة باجمعها .
وسوريا ايضا . فافتقر الى الايدي العاملة اذا اخذنا بعين الاعتبار جميع الامكانيات
الزراعية فيها . فان عدد العمال الزراعيين فيها لا يزيد عن ٦٥٠ الف شخصا . (٢) بينما
رأينا ان الأراضي الخاصة بالزراعة فيها تبلغ ٤ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠ هكتارا . نعم قد يحج بان
بالنسبة للأراضي المزروعة حاليا فان هذا العدد من العمال ليس نفيلا ، بل من الممكن ان يكون
ازد قليل مما نتحمه الأراضي المزروعة حاليا ، ولكن اذا استثمرت جميع الامكانيات الزراعية
فان عدد العمال الزراعيين لا يكون كافيا وذلك فلا شك بان أي برنامج لزيادة استغلال الموارد
الزراعية فيها لا بد وان يصطدم بمشكلة عدم توفر العدد الكافي من العمال . ولحل اكثر المعضلات
شعورا بالحاجة الى العمال الزراعيين منطقة الجزيرة الفراتية - وهي منطقة غنية بمياهها
وخصبها بترتتها ولكنها لا تزرع زراعة تامة لاسباب منها عدم توفر العمال الزراعيين والفلاحين فيها
وكذلك شرق الاردن فان العمال اقل مما يلزم لاستغلال الموارد الزراعية . اما فلسطين ولبنان
فيزد العمال في كل منهما عن الحاجات الزراعية وسنرى اهمية ذلك فيما بعد .

٢- ولكن ليس الافتقار الى الفلاحين والعمال الزراعيين وحده هو السبب في عدم
زراعة كافة الأراضي ، بل ان هناك سببا اخر هو نلة الراسمال المستغل في الزراعة ، وللمؤسسين
والرأسمال المشغل في الزراعة على نوعين المشاريع العامة المضخمة التي لا يستطيع القيام
بها افراد كثره ، فنانها ولكنها مشاريع ثابتة تؤدي خدمات دائمة واهم هذا النوع مشاريع الري
الكبرى وقد رأينا في الفصل السابق المساحات الواسعة من الأراضي التي يمكن ردها سرا في
العراق او في سوريا ولكن لا تروى في الوقت الحاضر لعدم توفر المشاريع الضرورية لريها .

(١) المصدر نفسه ص ١٩٧

(٢) بدنه ، التعميم الاقتصادي لشركة الاوسط ص ٤٤ - ٤٥

وهناك المراسم الخاص وهو يشمل الوسائل المستعملة في الزراعة وهي جميعها في البلاد العربية قديمة وبسيطة ولا بد لتقدم الزراعة وزيادة مساحة الاراضي المزروعة من استعمال المحارث الحديثة والمضخات والسماط الخ . . .

٣- كثر المستنقعات خصوصا في العراق الجنوبي وهذه المستنقعات او الاهوار تتجدد كل سنة في فصل الفيضان واهمها بحر النجف وهو ينح غرب النجف وهو الحوزة وينح شرقي البصرة وهو سنكاف بين الدجلة والفرات شمالي الفرات وهو عتق شرقي الديوانية وهو ابو ديس بين كربلاء وشتات (١) . وكثير في هذه المستنقعات يصعب التخلص منها لانها اكثر انخفاضا من الانهر ولكن يرجى ان يكون لسدود الرى وخصوصا مشروع البحيرة الحبيانية اثر في تجفيفها ، ومتى جففت يمكن زراعة ارضها والارض التي تنح حولها وهذا بالاخذ الى المزاي الصحية من تجفيفها .

وهناك مستنقعات اخرى في غير العراق ولكنها اقل اهمية مثل مستنقع الحولة في فلسطين . وكثرة هذه المستنقعات ، يصعب تجفيفها بسبب ضخامة الاموال اللازمة لهذه الغاية .

٤- وهناك سبب اخر خاص بالعراق وهو وجود الاراضي الملحية الناشئة عن الملح الذي تحتويه تربة الارض وهذا الملح ناتج عن تفاعلات في التربة بسبب التقلب الشديد في الطقس ومن صفات هذا الملح انه يعيق نمو النباتات واجيانا ليفتلها ويساعد على بقاء الملح عدم وجود نظام وان للتصريف ويمكن معالجة هذه المشكلة بايجاد مصارف لنزح المياه وهناك طرق اخرى كرى الاراضي بالثام بدلا من اغراقها بالمياه واستعمال التظليل تخفف من منفعول هذه الاملاح (٢) .

٥- واخيرا فان من الاسباب التي تحد من زراعة بعض الاماكن خصوصا في سوريا والعراق عدم وجود استقرار تام وعدم توفر الامن الكافي بسبب المخاضات اليدوية ولكن هذا العامل ينزل تدريجيا بسبب زيادة سيطرة الحكومات المركزية .

ح - المناطق المزروعة

١ - في العراق (٣)

١- شط العرب وهو معروف ببساتين النخيل المزروعة فيه

(١) حماد، النظام الاقتصادي في العراق ص ٦٦ .

(٢) حماد، النظام الاقتصادي في العراق ص ٦٧ - ٦٨ .

(٣) المصدر نفسه ١٦٨ - ١٧٠ .

٢- منطقة العماره وتقع بين العماره ونلعه صالح واهم مزرعاتها الرز وينزع فيها

الشعير والحنطة .

٣- منطقة الفراك الاسفل بين الناصريه وسوق الشيخ وبين القرنه والجبارش وتكثر

فيها زراعة الرز وينزع فيها الدخن والذرة .

٤- منطقة الفرات وكانت مهمة بزراعة الحنطة ولكنها انحطت لتأخر وسائل الري فيها

٥- منطقة الفرات الاوسط بين شط الهنديه وشط الحلة ويغن الحبيب والمساواة

ونروى بواسطة سدة الهنديه ويكثر فيها الرز والشعير .

٦- منطقة ديالى وهي على ضفتي نهر ديالى وهي مشهورة ببساتينها ونواكدها

وينزع فيها الشعير والحنطة شتاء والمفطن والرز والتبغ صيفا .

٧- منطقة الدجلة بين الكوت وسامراء على ضفتي دجلة وتعتمد على المضخات وينزع

فيها الحنطة والشعير شتاء والمفطن والمسمم والذرة صيفا .

٨- منطقة الديلم وهي بين الرمادي والمفلوحة على ضفتي الفرات وتصلح لزراعة

الحنطة والشعير والمفطن وتستخدم المضخات لريها .

٩- منطقة بغداد بين دجلة والفرات واهم محصولاتها الشعير والمفطن واكثرها

يروى سبعا .

١٠- منطقة الزاب وهي بين الدجلة بالقرب من الموصل والزاب الاكبر وبين الزاب

الاكبر والزاب الاصغر وتشمل سهول الموصل وسهل اربيل وسهل كركوك وتعتمد على الامطار واهم

محصولاتها الحنطة والشعير .

١١- منطقة شمزرور بين ديالى الشمالي والحدود الايرانيه وتأخذ مياهها من

نرع وجداول منحدره من الجبال .

١٢- المنطقة الجبلية في الشمال وهي تتمتع بمطر كاف وتنتج التبغ والكرم

ب- في لبنان (١)

١- السهل الساحلي

٢- البقاع

ج - في سوريا

٣- سهل في حمص وحماة

٤- سهل حلب وانطاكية

٥- واحة الشام

٦- سهل حوران

٧- جبل الدروز

د - شرق الاردن (١)

١- سلسلة الجبال الرئيسية وفيها احراش ويزرع نسم كبير من اراضيها .

٢- الغور

٣- الاراضي الوانعة بين الجبال والخط الحديدى الحجازى .

هـ - فلسطين (٢)

١- السهل الساحلى الممتد من النافورة حتى رفح ويزرع بالحفريات والمحبوب

٢- السهل الداخلى واهمها من ابن عامر وسهل الحولة وسهل بطوف وسهل

صانور .

٣- التلال القريبة من ^{السهل} حيث يهطل المطر .

٤- وادى الاردن حيث توجد بعض عيون المياه بالاضافة الى نهر الاردن ويزرع

في هذا الوادى المحبوب والخضار والفواكه خصوصا العوز والبرتقال .

٥- يبر السبع شبه الصحراوية ويزرع بها الشعير والقمح لا بالتقارب .

٢- معدل الانتاج :

يختلف معدل الانتاج بين الانطار المختلفة باختلاف خصوبة الارض المستعملة

للزراعة وكثافة الايدى العاملة المستعملة على وحدة الارض وطرى الزراعة والعوامل الاخرى المشجعة

للفلاح او المزارع على الاهتمام بالزراعة او الجببطة له ،، والجدول التالي يعطي فكرة عن كمية

الانتاج الزراعي في مختلف انطار البلاد وقد اضيفت مصر لغابات المفارنة والاشارة الى الامكانيات

(١) تقرير اللجنة الاقتصادية ١٥

(٢) حمادة النظام الاقتصادي في فلسطين ١١٢-١١٥

معدل غلة الحبة الدكر في السنة للسنتين ١٩٣٤ - ١٩٣٥ (١) .

حفظه	شعير	نذ	تبيخ
المراق (١) ٣٣٤	(١) ٦٠٩	(٢) ١١١٢	(٣) ٧٦٠
(٢) ٥٢١	(٢) ٦١٢		
سوريا ولبنان ٧١٥	١٠٩٢	٣٦١١	٦٧٣
القطر المصري ١٨٦٣	١٨٢٩	٣٣٣٧	

يرينا هذا الجدول ان العراق وهي ذات تربة شديدة الخصوبة غنية بالمواسب

الطوية ، وتتوفر فيها مياه الري الى حد كبير ، لا يزال معدل الانتاج فيها اقل من سوريا كما ان كل هذين البلدين لا يزال معدل الانتاج فيهما دون مصر بكثير . ليجق والسبب ليس راجعا الى التفاوت بالخصوبة بمقدار ما هو راجع الى الاسباب الاخرى .

فالا سباب التي تغفل الانتاج في العراق مثلا هي نظام التصرف بالاراضي (المحاصة)

الذي لا يشجع الفلاح على زيادة محصوله مطلقا ، (ونظام التصرف ببالاراضي هو ايضا من

الاسباب التي تغفل الانتاج الزراعي في سوريا) ثم ان الفلاح ليس نشيطا الى الحد الكافي ، وطرق نلاحته لا تزال متاخرة . يضاف الى هذا فيما يختص بالعراق ان كثيرين من المزارعين لا يزالون يعيشون حياة شبه حياة البداوة لينتقلون من مكان الى اخر دون الاهتمام باستثمار المكان الذي يبذلون فيه الى انصى حد ممكن ، ومن الاسباب الخاصة بالعراق ايضا وجود الاراضي القلوية ، الا ان جميع هذه الاسباب يمكن ازالتها كما سنرى وبذلك يمكن زيادة الانتاج

الزراعي زيادة كبرى .

ولدينا جدول اخر يعطى فكرة عن معدل قيمة الانتاج الزراعي بشكل عام في انحاء

البلاد المختلفة وهي كما يلي :

(١) ما خوذ من حمدة ، النظام الاقتصادي في العراق ص ٧١ .

(٢)

(٣)

صافي قيمة انتاج الميكار الواحد (١) (بالوحدات الاولى (٢))

المراق	٤٣
سوريا	٤٠
فلسطين	٣٩
مصر	١٢٨

ولعل من اسباب تفوق المراق على سوريا في صافي الانتاج للميكار الواحد رغم ان سوريا متفوقة في مجموع غلة الميكار الواحد في اكثر الاصناف كما راينا في الجدول السابق ان اجرة العامل الزراعي في سوريا اعلى بكثير منها في المراق وتقدر معدل اجرة العامل الزراعي للميكار الواحد في سوريا في سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ما بين ٤٠ - ١٠٠ ملا في اليوم بينما كانت في المراق ٢٠ - ٤٠ - ملا في اليوم (٣) . ان تكاليف العامل الزراعي او الفلاح كانت في سوريا اكر من ضعف ما كانت عليه في المراق . وكذلك فان كثرة تكاليف العامل هي السبب الذي يفسر كون صافي قيمة الانتاج للميكار في فلسطين اقل منها في كل المراق وسوريا . اما تفوق مصر الذي يزيد على اربعة اضعاف ما هو في المراق وسوريا وفلسطين فتد تفسيره يعود الى ان الايدي العاملة على الوحدة الواحدة من الارض (الميكار في هذه الحالة) اكثر بكثير في مصر منها في كل من المراق وسوريا وفلسطين اضافة الى هذا ان وسائل الري والطرق الزراعية صوما اكثر تنديما في مصر .

اما لو اخذنا الفرد المشتغل بالزراعة كوحدة لقياس قيمة الانتاج بدلا من وحدة الارض فاننا نحصل على نتائج مختلفة . ان صافي قيمة ما ينتجه الفرد الواحد في هذه البلاد هي كما يلي :

صافي قيمة ما ينتجه الفرد بالزراعة (١) (بالوحدات الدولية :

المراق	١٣,٢
سوريا	١٧,٦
فلسطين	٢٥١,٥
مصر	١٠,١

(١) بونه ، التندم الاقتصادي في الشرق الاوسط ص ٣٦
 (٢) الوحدة الدولية مقياس للقيمة وضعه الاقتصادي كلارك وهو البضائع والخدمات التي كانت تشتري بدولار أميركي واحد بين ١٩٢٥ - ١٩٣٤
 (٣) بونه ، التندم الاقتصادي في الشرق الاوسط
 (٤) بونه ٣٥ ، التندم الاقتصادي - - -

وهنا ينزل التفوق الذي لمصر والذي رأيناه سابقا لان تفوق انتاج الوحدة الواحدة

من الارض الحاصل من كثافة الايدي العاملة ، هو يحد ذاته سبب في ثلة انتاج الفرد ولان انتاج الواحد قالوا حده من الارض يوزع على عدد كبير من الناس ، اما تفوق فلسطين نراجع الى كثرة استعمال الآلات الزراعية والى وجود زراعتها راسا ل ضخمة (زراعة الحمضيات) ولذلك فان انتاج الفرد فيها يسبب كثرة الراسا ل المشغل بها اكثر بكثير من الزراعات التي يقل فيها راس المال .

(٣) المحاصيل الزراعية الرئيسية

لا بد لنا لكي نعرف ما اذا كانت هنالك نافذة زراعية للبلاد العربية من اتحادها

ان نجيب على الاسئلة التالية .

- ١- ما هي محاصيل البلاد الزراعية ؟
 - ٢- اين توجد هذه المحاصيل وما هي الكميات التي توجد فيها ؟
 - ٣- هل هنالك تنوع في المحاصيل بين انسام البلاد المختلفة ؟
 - ٤ - هل هنالك محاصيل يمكن زيادة التخصص بها في انسام بشكل تنتج معه في تلك الانسام بتكاليف اقل ، بينما تخصص الانسام الاخرى في محاصيل اخرى لتنتجها بدورها ككلا تكاليف اقل ؟
 - ٥ - هل يستطيع كل بلد من البلاد المذكورة ان يكفي نفسه زراعيا ام هو مضطر للاعتماد على البلاد الاخرى ؟
 - ٦ - هل يستطيع كل بلد نافذة اقتصادية فيما لو لم يحاول سياسته اقتصادية ضيقه اى اذا لم يحاول زيادة انتاجه الزراعي بنظم النظر عن التكاليف بل واتفق على سياسة زراعية عامة مبنية على اساسا مكائيات التربة والتكاليف في مختلف انحاء البلاد ؟
- ولا بد لنا للإجابة على هذه الاسئلة من استعراض محاصيل البلاد الزراعية كلا على حدة .

تصنف المحاصيل الزراعية عموما الى الاصناف الاربعة التالية :

- ١- الحبوب
- ٢- المحصولات الزراعية التي تعد موادا اولية للزراعة
- ٣- الفواكه
- ٤- الخضروات

الحبوب

(١) الحبوب هي المحصول الزراعي الاساسي في البلاد واهمها الحنطة والشعير والذرة والسمسم والارز وسواها وهذه الحبوب اما شتوية كالحنطة والشعير واما صيفية كالارز والذرة والسمسم .

١- الحنطة -

تزرع الحنطة في جميع المناطق العربية وهي اهم محصول من محاصيل الحبوب ولكي ندرك اهميتها يجب ان نعرف مساحات المزروع منها ومقدار الغلة الناتجة .

١- في العراق (١)

السنة	المساحة المرق حنطة بالهكتار	الغلة بالاطنان
١٩٣٤-٣٥	١,٠١٠,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠
١٩٣٥-٣٦	١,٠١٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
١٩٣٦-٣٧	١,٢١٤,٠٠٠	٥٣٥,٨٠٠

ب - في سوريا ولبنان (٢)

السنة	المساحات المغروسة بالهكتارات	الغلة بالاطنان
١٩٣٤	٥٥٥,١٥٧	٤٤٣,٠٤٢
١٩٣٥	٥٢٣,٢٦٠	٥٠٤,٠٣٥
١٩٣٦	٥٣٢,٦٠٠	٤٢٧,٣٩٠
١٩٣٧	٥٥٥,٨٠٠	٤٦٨,٨٤٥

الا ان النسب الاكبر من منتوج الحنطة ومن المساحات المغروسة حنطة توجد في سوريا وليس في لبنان كما يستدل من الارشام التالية

السنة	مساحة المزروع حنطة في لبنان بالهكتارات	الغلة بالاطنان
١٩٣٥	٦٧,٥٠٠	٣٠,٠٠٠
١٩٣٦	٦٦,٩٠٠	٣٠,٠٠٠

اما الباقي المزروع بسوريا وهذا يظهر لنا ان لبنان انتجت في سنة ١٩٣٥ مقدار ١ / ١٧ من مجموع انتاج الحنطة تقريبا وسنة ١٩٣٦ مقدار ١ / ١٤ من هذا المجموع .

(١) حمادة النظام الاقتصادي في العراق ١٧٣

(٢) النشرة الاحصائية لكل ٤ اربعة اشهر ١٩٣٤-٣٧ (باللغة الفرنسية)

ج - فلسطين (١)

السنة	المساحة بالدونات	الغلة بالاطنان
١٩٣٤	١,٩٣٠,٧١٣	٨٥١٧١
١٩٣٥	٢,٢٥١,٠١٨	١٠٤,٣٥٣
١٩٣٦	٢,٣٢٠,١٤٠	٧٦,٠٥٩
١٩٣٧	٢,٢٥٨,٩٠٨	١٢٧,٤٢٠

وليس لدينا إحصاءات تبين مقدار ما تنتجه شرق الأردن من الحنطة أو مساحة الأرض التي تزرعها حنطه ولكننا نعرف أنها تنتج ما يكفي لاستهلاكها المحلي وتصدر علاوة على ذلك إلى فلسطين وحدها ما بين ١٥,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ طناً من الحنطة سنوياً وبإني منتوجها يستهلك محلياً .

نلاحظ من الجدول المتقدم أن سوريا أكثر المناطق إنتاجاً للحنطة وأنه بينما تكاد المساحة المغروسة بحنطة في العراق أن تكون ضعف ما هي عليه في سوريا فإن مجموع الإنتاج يزيد في بعض السنين في سوريا عنه في العراق وهذا راجع إلى الأسباب التي سبقت الإشارة إليها . ولكن في كل هذين البلدين فإن إنتاج الحنطة - مثل سائر الإنتاج الزراعي - أقل بكثير مما يمكن أن يصل إليه إذا استغلت جميع الأراضي الصالحة للزراعة استغلالاً جيداً .

فقد ندر هولان المساحة التي يمكن زراعتها بالحنطة في سوريا بـ ٢,٠٠٠,٠٠٠ هكتاراً ليتمكن أن تنتج بمعدل ١٤٠٠ كيلوغراماً للهكتار فيكون مجموع ما ينتج منها ٣,٠٠٠,٠٠٠ طناً في السنوى حوالي ستة أضعاف ما ينتج حالياً . (٢)

ويمكن القول بأن العراق تنتج من القمح ما يكفيها أما فلسطين فمضطرة إلى الاعتماد إلى حد كبير على المستورد من الخارج من الحنطة . وكذلك سوريا فإنها تستورد في بعض السنين (وإذا فصلنا لبنان فيمكن القول أن سوريا عادة تكفي نفسها بنفسها) تسماً ما تحتاجه من الحنطة .

(١) حماده : النظام الاقتصادي في فلسطين ص ١٢٥

(٢) حماده : النظام الاقتصادي في سوريا ص ٧٦

وتعتمد زراعة الحنطة في جميع الانعام ما عدا بعض انعام العراق - على المطر ،
ولذلك ندد راينان مقدار الناتج من الحنطة لا يختلف ندد باختلاف المساحة المغروسة فيها لان
هنالك عاملاً آخر هو عا مل المطر . ولذلك فان السنين السيئة المطريقل فيها انتاج الحبوب
الى درجة كبيره .

اما العراق فلا تعتمد زراعة الحنطة فيها على المطر وحده بل هنالك مناطق تروى
فيها الحنطة واهم هذه المناطق هي : (١)

(١) منطقة الفرات بين ترعة الصقلاوية وهو الشناية

(٢) منطقة - - - المسماوه وسوق الشيخ

(٣) - الخالص وهي واحة بين ديالي ونهر دجلة

(٤) - العمارة

واما المناطق المطرية في العراق فهي سهل الموصل وسهل سنجار وسهل اربيل
وسهل كركوك وسهل كمربر وسهل بازيان وهضبه رانيه وهضبه حليمه وسهل شهرزور (٢)
ويفتح بشأن زراعة الحنطة في البلاد :

١- ان يزيد انتاجها بحيث تسد جميع حاجات السكان في جميع انحاء البلاد

٢- ان تشجع زراعتها في المناطق الأكثر خصوبة والأقل تكاليفاً وهي بشكل خاص

السهل السوري والعراق

٣- ان تزداد مساحة الارض التي تدرع حنطة دون اعتمدا على المطر ، بل بالاعتمدا

على الارواء لانها اقل اعتماداً على امور لا يتحكم بها

وأن نلح من الاحاصيل المهمة التي تدخل في التجارة بين مختلف انحاء البلاد ، خصوصاً

تلك التي تنتج بكثرة بشكل يفيض على حاجتها وتلك التي لا تنتج منه ما يكفيها مثل سوريا ولبنان ،
وسوريا وفلسطين ، وشرق الاردن وفلسطين .

نقد بلغ المعدل السنوي لما أصدرته سوريا الى فلسطين بين سنوات ١٩٣٤ - ٣٧

من الفتح ما قيمته ١٠٦ ، ٦١٨ جنيهاً فلسطينياً ، ومن المطحين ما قيمته ٥٤ ، ٥٤٤ (٣) كما ان

فلسطين كما ذكرت قبلاً تستورد من شرق الاردن من الفتح ما زنته بين ١٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ طناً

(١) حماده : النظام الانتصا دي في العراق ص ١٧٤ .

(٢) حماده النظام الانتصا دي في العراق ١٧٤

(٣) حكومة فلسطين : نشرة تجارية خاصة ١ / ٣٩

كل سنة أى ربع ما تستورده من هذه المادة (١) . ولا شك ان لبنان ايضا يعتمد الى حد كبير جدا على سد حاجاته من القمح على سوريا لان ما ينتج من القمح في لبنان لا يكفي الا لسد جزء صغير من حاجاته . الا انه ليس لدينا ارتقاء ^{دقيقة} بمقدار ما يصدره من القمح من سوريا الى لبنان . وسنرى ان هذه ليست المادة الغذائية المهمة الوحيدة التي تعتمد فيها انظار عربية على انظار اخرى الى حد كبير .

٢- الشعير

والشعير ايضا من الحبوب التي تتربح بكثرة في مختلف انحاء البلاد ، وهو يستعمل علفا للمواشي والدواب وبعضه يدخل في تركيب الخبز الذي يصنعه المزارعون لاستهلاكهم كما ان نسبا منه يصلح لصنع البيرة .

وفي العراق تمتاز زراعة الشعير على زراعة القمح بأنه اسرع نضجا وائل احتياجا للماء وائل تاثرا بملوحه الارض وائل تعرضا للامراض النباتية (٢) وكذا لك يلاحظ في سوريا تزايد مساحة الارض المزروعة شعيرا بعد سنة ١٩٢٧ بمقدرته على تحمل تقلبات الطقس والآفات الزراعية كثر من القمح (٣) .

وفي فلسطين ايضا يلاحظ تزايد مساحة الاراضي المزروعة شعيرا للاسباب المتقدمة وكذلك هو الحال في شرق الاردن وهذا يظهر لنا ان اهمية الشعير اخذت بالتزايد ولذلك ندد اصبح من المهم جدا الاهتمام بنوعه وتنويع الغايات التي يستعمل من اجله . ولنلق الآن نظره على مقدار ما يزرع منه ومقدار حاصلاته في الانظار المختلفة من البلاد :

١- في العراق (٤)

السنة	المساحة بالهكتارات	الغلة بالاطنان
١٩٣٤	١,٥٠٦,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠
١٩٣٥	٥٥٠,٠٠٠	٢٦٢,٠٠٠
١٩٣٦	٨٠٩,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠

- (١) حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين
- (٢) حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ١٧٤
- (٣) حمادة ، النظام الاقتصادي في سوريا ٧٦
- (٤) حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ص ١٧٥

ب -٠ ني سوريا (١) ولبان	مساحة بالهكتارات	الغلة بالاطنان
١٩٣٤	٢٩٥,٤٠٠	٢٨٢,٠٩٠
١٩٣٥	٢٨٩,٢٩٠	٣٤٧,١٠٩
١٩٣٦	٢٩٤,٢٥٠	٣٠٨,١٠٠
١٩٣٧	٣٢٣,٥٥٠	٢٦٦,٤٣٦

وهنا أيضا فان القسم الاهم من انتاج الشعير هو من سوريا دون لبنان كما يظهر

من الناحية التالية .

انتاج لبنان من الشعير

سنة	المساحة المغروسة شعيراً بالهكتارات	الغلة بالاطنان
١٩٣٥	٣٢,٠٠٠	٢٨,٠٠٠
١٩٣٦	٣٢,٠٠٠	٢٧,٥٠٠

اي ان لبنان ينتج حوالي ١/١٢ من مجموع الشعير

ج -٠ نيل فلسطين (٢)

١٩٣٤	٢٠١,٠٢٣	٧٠,٣٠٨
١٩٣٥	٢٦٢,٧٩٣	٦٨,٩٠٥
١٩٣٦	٢٧٢,٣١٩	٥٥,١٦٩
١٩٣٧	٢٢٣,٧٤٤	٧٥,٤١٧

اما انواع الشعير المستعمل نيل العراق الاسمر والابيض واكثر ما يشحن من الشعير

الابيض .

وتنتج سوريا (٣) والعراق من الشعير ما يفيض عن حاجتهما ، اما فلسطين فيكفي

محصولها لسد حاجتها ، نيل هذه الماد لا نيل في السنين المجديده وهي لذلك تضر احيانا الى استيراد كمية هامة منه من الخارج خصوصا من سوريا وشرق الاردن فقد بلغ ما استوردته فلسطين

(١) النشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٥ - ٣٧

(٢) حماده ، النظام الانتصادي نيل فلسطين من ١٢٥

(٣) حماده ، النظام الانتصادي نيل سوريا ٧٦

سوريا وحدها من الشعير بين السنوات ١٩٣٤ - ١٩٣٧ ما قيمته ٨٢,٠٠٠ جنيها لكل سنة (١)

٢- الرز

يزرع الرز في العراق ، أما الكميات التي تزرع منه في غير العراق فضئيلة لا تستحق الذكر وبعد الرز من الحبوب المهمة في العراق ان اهم الحبوب الصينيه وثالث الحبوب جميعا في الاهمية .

ويحتاج الرز الى كميات كبيرة من المياه ولذا تعتمد زراعته الى حد كبير على المياه المتوفرة وفي السنوات التي شحت فيها مياه الري كان محصوله قليلا .

ومما طوق زراعته هي ضفاف الانهر والمستنقعات وفي اسافل الدجله والفرات وفي الفرات الاوسط وفي منطقة دياي وفي كردستان . واغلب محصول الرز في العراق يذهب للاستهلاك المحلي ولا يصدر منه كميات كبيرة بالرغم من ان الانظار الاخرى في حاجه الى هذا المحصول لتغله الاراضي الصالحة لزراعته عندها ، فلا ينتظر زيادته في العراق الى حد يكفي معه غايات جميع البلاد العربية الا اذا انشئت مشا ري التي تكفل خزن المياه وحسن توزيعها . اما مع نظام الري الحالي نند رأيت الحكومة ضرورة بتحديد زراعة الرز في الاوقات التي تدعو فيها الضرورة الى الانتصاد في مياه الري .

وبالاضافه الى تجديد المساحة التي تزرع ارزا . نند كان هناك ما مدن آخرا اثرا في التقليل من زراعته وهذا مكانه انتشار الملاريا ، وانصراف الفلاحين عنه الى زراعة القطن (٢) د - حبوب اخرى .

وهنا لك حبوب اخرى تزرع في سائر انحاء البلاد منها المهرطمان وهو من الحبوب المشتهيه ويزرع في العراق وسوريا ويعتبر من المواد الغذائية المهمة التي يعتمد عليها الشعب . (الذرة الصغرى) اهمية خاصة في سوريا وهولاء الحبوب والسرغو

اهمية هناك ويستعمل في الخبز كما يستعمل ورثه علقا للمواشي ولكنه لا ينبت على علو يزيد عن ١٠٠٠ متر وند كانت مساحة ما زرع منه في سوريا سنة ١٩٣٧ مقدار ١١٤,٠٠٠ هكتارا ومجموع انتاجه ١٤,٦١٠ طنا . (٣) كان ١١,٠٠٠ هكتارا منها في لبنان مجموع غلتها ١٥,٠٠٠ طنا .

(١) حكومة فلسطين - نشره تجاريه خاصه ١٩٣١ ص ٢

(٢) حماده ، النظام الانتصادي في العراق ص ١٧٦

(٣) حماده ، النظام الانتصادي في فلسطين ص ١٢٥

ومن الحبوب الأخرى المممة الذرة البيضاء والصنفاء . وأهميتها الذرة أخذت بالازدياد وقد بلغ وزن ما أنتج منها في فلسطين وحدها سنة ١٩٣٧ مقدار ٦١,٠١٣ طناً (١) كما أن الأراضي المزروعة ذرة في فلسطين تزداد ببطء سنة بعد سنة .

والعندس أيضاً من الحبوب المممة التي تنوع في جميع الأنظار وكذلك الفاصوليا والباذنجان والفول تنوع في جميع الأنظار ولها قيمة تغذوية كبيرة .

ب) المحصولات التي تعد مواد أولية للصناعة

أهم هذه المحصولات هي الحرير والظن والتبغ ومواد الزيت كالسمسم وسواها .

١- الظن

نتيجة لتشجيع الحكومة في سوريا ، أخذت زراعة الظن تحت إهمية في سوريا حتى

لقد وصلت المساحة المزروعة ظناً سنة ١٩٣٨ مقدار ٣٥,٠٠٠ هكتاراً (١)

وكان إنتاج الظن في سوريا في السنة التي سبقت الحرب كما يلي :

(٢) السنة		محصول الظن بالاطنان غير محلول	محلول
١٩٣٤	١٠,٣٧٧	٢,٤٠٠	
١٩٣٥	١٨,٥٠٢	٥٤٦	
١٩٣٦	٢٠,٢٦٢	٦١٨	
١٩٣٧	١٦,٢٥٩	٥,٦٥٠	

وأنواع الظن المزروع في سوريا هي البدوي والنوع الأميركي المعروف بـ "sue skor"

والنوع المصري والنوع الأول هو أرق الأنواع ولكنه أكثرها زراعة ١٠ أما النوع المصري فجيد ولكنه

لا يزرع إلا في المناطق التي يمكن ريها والنوع الأميركي أثبت نجاحاً بائاً لزراعة الجافة وهو نوع

جيد جداً ولذا فإن الحكومة تشجعه (٤) . وأغلب ما يزرع الظن في منطقتي اللاذقية وحلب .

وفي العراق أدخل الظن إلى البلاد بعد الحرب الماضية على أثر تجارب قامت بها

بعثة زراعية بريطانية ، وقد قامت أبحاث لتحسين صنف الظن المزروع في العراق فاختبر نوع

(١) حمادة : النظام الاقتصادي في فلسطين ص ١٢٥

(٢) حمادة : النظام الاقتصادي في فلسطين ص ١٢٥

(٣) النشر الاقتصادي ١٩٣٥ - ٣٧ (باللغة الفرنسية)

الميسوايت ولكن ما لبث أن ظهر نوع آخر ثبتت أفضليته وهو نوع الاكالا ولذا فقد تفررت زراعته وحده . وقد أنتجت العراق من القطن في السنتين الاخيره كما يلي (١) :

السنة	المحصول بالآلات	المصدر بالاطنان المتره
١٩٣٣ - ٣٤	٥١٢	١٨٨
١٩٣٤ - ٣٥	٢,٠١٣	٤٩٣
١٩٣٥ - ٣٦	٥,٠٠٠	٧٦١

ويمكن ان تصبح زراعة القطن من الزراعات الهامة جدا في العراق وسوريا .

٢- الحرير

ان مركز انتاج الحرير الاساسي في البلاد العربية في سوريا ولبنان وقد كان من الاعمال الزراعية الصناعية المهمة قبل الحرب الماضية حتى لقد تدر انتاجه السنوى قبل الحرب الماضية ب ٦٠٠٠ طنا في السنة ولكنه تضائل بعد الحرب الى حد كبير بسبب ظهور الحرير الصناعي وبسبب منافسة الحرير الاجنبي خصوصا وان الحرير الاجنبي اقل تكليفا واكثر انتاجه في لبنان والملاذنية (١) وفيما يلي جدول ما انتج منه (٢) .

السنة	المنتج من الحرير بالاطنان
١٩٣٤	١٣٠٠
١٩٣٥	٩٤٦
١٩٣٦	٩٥٦
١٩٣٧	١٣٢٦

٣- التبغ

والتبغ من المحصولات الزراعية المهمة التي تسد في كل قطر من الاقطار حاجات صناعية محلية هامة .

ويزرع التبغ في سوريا ولبنان والعراق وفلسطين

وفي سوريا كانت صناعة التبغ احتكارا حكوميا في العهد العثماني وبقيت كذلك حتى

(١) حماد النظام الاقتصادي في سوريا من ٨٠ و ٨٢ العدد ٧٩

(٢) النشرة الاقتصادية ١٩٣٥ - ٣٧

سنة ١٩٣٠ ثم تركت حرة نادى هذا الى تضخم شديد فى زراعته واخيرا اعيد الاحتكار وقد بلغ محصول التبغ فى سوريا ولبنان كما يلى : (١)

السنة	المحصول بالاطنان (٢)
١٩٣٤	٣٣٥٦
١٩٣٥	٢٠١٤
١٩٣٦	٥٤٠٩
١٩٣٧	٥١٧٩

والتبغ الذى يزرع فى سوريا يزرع فى الغالب فى اللاذقية ولبنان وهو على نوعين ابو ريح وشكل البنت

أما فى العراق فاكثرا يزرع التبغ فى الموصل وانضية كوى سنجق وراينى وراوندون وكان فى الاصل يزرع نوع منه يعرف بالكردى وهو نوع غير جيد ولكن تجارب أجريت لتحسين نوعه بادخال اصناف التبغ الاجنبى كالصمون والبانرة والبيضة وسواها كما جىء بعمل اترك لتعليم زراعته ووزعت البذور المحسنة .

وقد ندر محصوله على اساس ما يجيب عليه من المكوس كما يلى : (٣)

السنة	التبغ الوارد الى المستودعات بالكيلوغرام	المنتج من التبغ المحسن
١٩٣٢ - ١٩٣٣	٢٥٦٠٢٦٨	٨١١٥٧٨
١٩٣٣ - ١٩٣٤	٢٨٦٩٣٧٧	١٨٥٢٥٠٠
١٩٣٤ - ١٩٣٥	٣١٠٥٦٠٨	٢٣٩٢٣٥٨

وفلسطين تنتج من التبغ ما يكفي لاستهلاكها المحلى وقد انتجت منه كما يلى

السنة	النتاج بالاطنان
١٩٣٤	١٠١٢
١٩٣٥	١٠٣١
١٩٣٦	١٢٣٦
١٩٣٦	٢٣٧١

(١) حماد، النظام الانتصادى فى سوريا ص ٨١-٨٢

(٢) النشر الانتصادية ١٩٣٥-٣٧

(٣) حماد، النظام الانتصادى فى العراق ١١٨

ويظهر ان العراق افضل مكان لزراعة التبغ لان معدل غلة الهكتار الواحد من التبغ فيه تفدر بنحو ٧٦٠ كيلو غراما (١) بينما هو في لبنان ٦٠٠ كيلو غراما للهكتار وفي الملايكية ٧٠٠ كيلو غراما للهكتار وفي فلسطين ٤٦٠ كيلو غراما للهكتار (٢). اضافة الى هذا ان الاصناف المحسنة منه في العراق تفوق الاصناف المغروسة في غيره وعلى هذا فيكون من الانضل ان يزداد تخصص العراق في هذا الصنف .

وهناك محصولات زراعية اخرى ذات اهمية صناعية تفرع في مختلف الانطار كالسمسم وهو يستعمل لاستخراج الزيت وينزع في العراق وفلسطين وسوريا وبالإضافة اليه فهناك المكان في العراق وشرق الاردن وزراعة نصب السكر في سوريا ولبنان^{وبعض} الزراعات الاخرى الاقل اهمية . ويجدر الاشارة هنا الى ان امكانيات زراعة نصب السكر في كل من العراق وسوريا واسعة ويمكن انشاء صناعة سكر على اساس تربية هذه الزراعة .

ج - الفواكه

لا عجب ان تكون البلاد غنية بالفواكه نظرا للملائمة الطقس فيها لنمو الكبير من اشجار الفاكهة ولتوفر المياه والتربة الملائمتين . ولا عجب ايضا ان تكون في البلاد انواع كثيرة من الفواكه نظرا لتنوع الطقس في الانسام المختلفة من البلاد . واهم الفواكه التي تنتج بالنسبة لقيمتها واهميتها لانتصاديات البلاد هي الحمضيات في فلسطين والتمر في العراق ثم تأتي بعدها الفواكه الاخرى كالزيتون والعنب والمشمش والتين وسواها .

١. الحمضيات

تررع الحمضيات بالاكتر في فلسطين حيث بلغت المساحة المغروسة فيها سنة ١٩٣٨ مقدار ٣٠٠٠٠٠ دونما تقريبا نادا ندرنا ان الدونم الواحد يتسع لخمسين شجرة من الحمضيات نتج انه كان في فلسطين في تلك السنة ١٥٠٠٠٠٠ شجرة وكان اليهود يملكون حوالي ٥٦ بالمئة من هذه المساحات المغروسة بالحمضيات والعرب حوالي ٤٤ بالمئة الا انه يعتقد ان هذه النسبة قد تغيرت في اثناء هذه الحرب نظرا لان ما اهل من الاشجار عند اليهود يفوق ما اهل عند

(١) المصدر نفسه ١٨٠ - حمادة النظام الاقتصادي في العراق ١٨١

(٢) النظام الاقتصادي في فلسطين ١٦٣

٠ الحرب

وند كان محصول الاشجار الحمضية في تزايد مطرد قبل الحرب كما يظهر من المصدر منه (واغلبه يصدر) في السنوات التي سبقت الحرب (١) .

السنة	المصدر بالصاديق
١٩٣٥-٣٦	٥٨١٧٣١٠
١٩٣٦-٣٧	١٠٧٩٠١١٠
١٩٣٧-٣٨	١١٤٠٨١٦٤

وكان ينتظر اذا اطردت الزيادة بنفس النسبة السابقة ان يصل المصدر منه سنة ١٩٤٣ -٤٤- السنة الحالية ٢٣٥٠٠٠٠٠٠ صندوقا اي ضعف ما كان عليه سنة ١٩٣٦ ولكن الواقع ان المحصول كله في هذه السنة لم يزد على ٦٠٠٠٠٠٠٠ صندوقا اي نصف ما كان عليه سنة ١٩٣٦ وذلك بسبب اهمال الاشجار نتيجة للحرب ولعدم امكان تصدير محصولها او تصريفه باسعار مناسبة وقد تلح عدد كبير من اشجار الجيرتال وندران المساحة المغروسة بالحمضيات نفست بمقدار ٢٥٠٠٠ دونات بالاضافة الى ان الباني ليس كله بحالة جيدة .

كان القسم الاكبر من الحمضيات يصدر الى انكلترا بينما كان يصدر قسم منها الى ألمانيا (وقد تنافس المصدر الى ألمانيا بعد الحكم النازي) وهولندا وفرنسا ورومانيا والسويد وسواها الا ان الحرب قد حجبت جميع هذه الاسواق تقريبا .

وند قدرت قيمة المحصول سنة ١٩٣٨ ب ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهها وكان المصدر من الجيرتال يشكل ٩٥ بالمئة من المصدر من المحصولات الزراعية و ٣٠ بالمئة من قيمة جميع المنتج من هذه المحصولات كما ندر الارسال المشغل فيه بمقدار ٢٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيهها تقريبا وندرا ما يصرف على حفظها بالنسبة الواحدة ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهها تقريبا . ولكن حتى قبل الحرب كانت زراعة الحمضيات تواجه مشاكل خطيرة اهمها مشكلة التصريف التي تشمل ايجاد اسواق جيدة وتحويل قسم من المحصول الى مربيات وعصير واشياء اخرى وتنظيم الشحن والتعبئة والماركات . وند استت الحكومة مؤخرا مجلسا لمراقبة انتاج الحمضيات وتصريفها وسيعهد الى هذا المجلس بعد الحرب في حل هذه

المشاكل . (١)

ومن الجدير ان نلاحظ ان ما يصرف من ا محصول الحمضيات الفلسطيني في الانظار العربية المختلفة قليل في الوقت الحاضر ، ومن اسباب ذلك ان لبنان تنتج حمضيات وتحميها كما ان الحماية بين فلسطين والعراق وبعد المسافة يجعلان من العسير تصريف كميات مهمة من الحمضيات في العراق وكذلك فان مصر تفرض رسوما باهظة على الحمضيات الفلسطينية الذاهبة اليها بسبب وجود الحمضيات عندها .

وهذا مثل من امثال اخطار السياسة الاقتصادية الزراعية^{لرستعملية} فان فلسطين التي تنتج هذه الكمية الكبيرة من الحمضيات بتكاليف قليلة والتي اثبتت ان طيبتها مناسبة للتخصيص فيه لا تستطيع تصريفه في الانظار المجاورة التي كان يحسن ان تخصص في غير الحمضيات لان الحمضيات تنتج بتكاليف اقل في فلسطين وتحصل على حاجاتها من الحمضيات من فلسطين وتوجه جهودها الى اشياء اخرى .

وفي لبنان ايضا زراعة حمضيات وقد كانت مساحة المزروع منه هناك سنة ١٩٢٣ مقدار ٣٠٦٠٠ دونما ومحصوله ٣٣٤٦٠ طنا اغليها يذهب للاستهلاك المحلي (٢)

٢- التمر

والتمر من اهم الفواكه التي تنتج في العراق ويندر ما يصدره العراق من التمر الى الاسواق العالمية بما يزيد على ٨٠ بالمئة من مجموع التجارة العالمية في التمر ، ولا توجد احصائيات للمساحة المزروعة بالنخيل في العراق وقد ذكر السيد محمد الراضي مدير الزراعة العام عدد اشجار النخيل في العراق بـ ٢٥ مليونا وتقدر قيمة المصدر من التمر بالنسبة الى مجموع المصدر والمستورد المصدر بـ ٢٧٨ بالمئة وهذه نسبة عالية ولا شك انها ترتفع اذا تسناها الى صادرات العراق في محصولات وحدها .

وقد زادت اهمية التمر باهتمام الحكومة بالاعلان عنه وتنظيم كسبه وتعبئته وتحسين وسائل عرضه في الاسواق العالمية والاهتمام بمكافحة افاته وفي العراق انواع كثيرة في التمر اما المناطق التي يزور فيها فاهمها شط العرب ثم منطقة بغداد ومنطقة الشتات والرحالية وكربلاء .

(١) حمادة النظام الاقتصادي في فلسطين ص ١٢٧ - ١٤٥ ومعلومات خاصة من مجلس مراقبة الحمضيات
(٢) حمادة النظام الاقتصادي في سوريا ص ٨٥

والفراة الاسفل والاسط ومنطقة دجلة السفلي (١)

ولا نعلم مقدار ما يصرف من محصول القمح العراقي في الاسواق العربية ولما نجد اية محاولة لانشاء زراعة تمر في الانظار الاخرى المبحوثة وقد يكون السبب ذلك عدم ملائمة الطقس في هذه البلاد وشدة ملامته في العراق فني هذه الحالة يكون التفوق في العراق مطلقا وينتظر ان يبنى كذلك .

٣- الفواكه الاخرى

وهناك فواكه اخرى مهمة بعضها يستعمل للاستهلاك المحلي وبعضها يستعمل اساسا لبعض الصناعات . واهم هذه الفواكه هي :

١- التوتون ويكثر في سوريا ولبنان وفلسطين وقد ندر محصوله السنوي في سوريا ولبنان ٤٨٠٠٠ طنا وفي فلسطين ٥٠٠٠ طنا في السنة (٢) . ويستعمل قسم من هذا المحصول في الاستهلاك المحلي ويذهب القسم الاكبر منه لصناعة الزيت التي هي اساس لصناعة الصابون وسنبحث في فصل الصناعة .

٢- العنب

يزرع العنب في مختلف انحاء البلاد بكثرة في كل من سوريا ولبنان وتدرت مساحة ما يزرع عنب في فلسطين بـ ١٥٠٠٠٠ دونما وفي شرق الاردن باكثر من ١٤٠٠٠٠ دونما وكان محصوله في سوريا ولبنان لسنة ١٩٣٣ مقدار ١٤٤١٨ طنا وفي فلسطين لسنة ١٩٣٦ مقدار ٤٥٥٠٠ طنا وفي شرق الاردن مقدار ٤٥٠٠٠ طنا (٣) .

ويزرع العنب في العراق ايضا بكميات وافية .

ويذهب قسم من العنب للاستهلاك المحلي وقسم اخر لصنع الزبيب وقسم ثالث لصنع الخمر وسيبحث في هذه الصناعة في فصل اخر .

وفي الفواكه المهمة الاخرى التي تزرع في البلاد المضمرة الذي يوجد بكثرة في الشام وتعتبر سوريا ثالث البلدان المنتجة لهذه الفواكه في العالم ويذهب القسم الاكبر من محوله لعمل فمرالدين وبلاضافة الى هذه الفواكه فني البلاد فواكه اخرى كالتيين والموز والبطيخ والتفاح

(١) حمادة النظام الاقتصادي في العراق ص ١٨٣-١٨٧

(٢) حمادة النظام الاقتصادي في سوريا ص ٨٤ والنظام الاقتصادي في فلسطين ص ١٤٦

(٣) حمادة النظام الاقتصادي في سوريا ص ٨٧ وتقرير مدير الزراعة في شرق الاردن ص ١٥٠

حمادة النظام الاقتصادي في فلسطين - حمادة النظام الاقتصادي في العراق ص ١٨٧

والاجاص والخوخ وتنتج في انحاء البلاد للغايات المحلية على الغالب .

د - الخضروات

تزرع الخضروات الصيفية والشتوية في جميع الانطار العربية للاستهلاك المحلي . الا ان المهم الملاحظة بان تكاليف انتاج هذه الخضروات يختلف اختلافا واضحا بين الانطار المختلفة . مثلا فان تكاليف انتاج الخضار في فلسطين تبلغ حدا عاليا جدا بينما هي اقل من ذلك بكثير في سوريا ، ولذا فان الحكومة الفلسطينية تضع حماية جمركية عالية على الخضراوات الواردة من سوريا الى فلسطين ، فلورفعت هذه الحماية لتمكن المستهلك الفلسطيني ان يحصل على كميات اكبر من الخضار بأسعار ارخص .

اضف الى هذا ان الانتاج المحلي للخضار في بعض الانطار عدا فلسطين لا يكفي حاجاتها وهذا يصدق على كل من لبنان وشرق الاردن اللتين تضطران الى استيراد قسم من خضارهما من سوريا .

٤- احتول الايجان وتربيته المواشي :

ذكرنا قبلا ان الاغنام والابنار توجد في البلاد بكثرة ولكنها على كثرتها لا تربي على الطرق الحديثة كما ان انواع الاغنام من حيث منتوجها من الحليب غير جيدة ، وكذلك فان اكر الابنار الموجودة في البلاد ليست جيدة النوع .

والقسم الاهم من الابنار والاعنام لا يربى لذاته وانما تاتي تربيته عرضا مع امور اخرى ولذا فلا تلقى تربية هذه الحيوانات من الاهتمام ما يجدر بها ان تلقاه .
واهم الحيوانات التي تنتج الحليب هي البقر ، والغنم ، والماعز ، والجاموس ، والابل ويصنع حليبها سمنه وزبد وجبنا ولبن ولبنة ، ولكن لا توجد في البلاد سوى مصانع قليلة حديثة لانتاج هذه الاشياء فالسمن والزبد يصنع اغلبها اليدوي بطرق ساذجة وكذلك الجبنغ تصنع بطرق ساذجة اما اللبن فيضع عادة في البيوت وتعيش هذه الحيوانات على المراعي الموجودة في البلاد اثنا الشتاء والزبد وعلى ما يقدم لها من الحبوب والاطعمة الاخرى حين يجف الربيع ولكن لا توجد لها زرائب حديثة كما لا يوجد اهتمام كاف بتربيتها من حيث المحافظة عليها من تسرب الامراض واللاوبنة .

وتبذل الحكومات الان جهودا لتحسين نوع الابنار والاعنام باستجلاب انواع جيدة من الخارج وتوليدها معملا حتى تصبح اقدر على انتاج الحليب ما كانت سابقا .

ولاشك بأنه بالنسبة لأهمية هذه المحاصيل للبلاد نظر لكثرة المواشي فيها فمن

الضروري زيادة الاعتناء بها وجعلها تتبع الطرق الحديثة .

وتوجد أكثر المواشي في سوريا والبطرك نظراً لكثرة المراعي فيها والسمنة من منتجات

المواشي المهمة وهي من أهم صادرات العراق ولاشك أن فلسطين ولبنان تعتمدان إلى حد غير

قليل على ما تستوردانه من منتجات الألبان من العراق وسوريا .

٥- قيمة الانتاج الزراعي وتوزيعه :

بعد هذا الاستعراض التفصيلي لأنواع المحاصيل في البلاد لابد قبل الوصول إلى

حكم نهائي على الزراعة أن تدرى قيمة الانتاج الزراعي بشكل عام وتوزيع هذه القيمة بين الأنظار

المختلفة وتوزيعها في هذه الأنظار بين الزراعة العربية وغير العربية كما لابد لنا من الإشارة إلى

الإمكانات للمستقبل في كل من هذه الأنظار . ويرينا الجدول التالي بالمقارنة بين الأراضي التي

تؤرخ والتي يمكن زراعتها الإمكانات الزراعية وإذا أخذنا نسبة ما يحدث من هذه القيمة من

الأراضي العربية وأخذنا بعين الاعتبار مجموع الأراضي التي يمكن زراعتها والتي وضعت في الفترة

السابقة واضفنا إلى هذا إمكانات الزيادة عن طريق تسخير وسائل الزراعة أمكننا أن نتصور

الإمكانات الزراعية في البلاد .

قيمة الحصول على أساس محصول سنة ١٩٣٧ (١)

بلد	المساحة القابلة للزراعة	المساحة القابلة للارواء	المساحة المزروعة كم ^٢	المساحة المروية بالكيلومترات المربعة	قيمة محصول بملايين الجنيهاً	قيمة الانتاج من الأراضي المروية بملايين الجنيهاً
العراق	٩٢,٠٠٠	٥١,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٧,٠٠٠	١٥,٥	١٠,٧
سوريا ولبنان	٦١,٠٠٠	*٦,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٢,١٠٠	١٠,٤	٣,٥
فلسطين	٩,٠٠٠	٤٠٠	٩,٠٠٠	٤٠٠	٧	٤

٦- تنوع المحاصيل

وضعنا في بدء البحث قائمة بأسئلة لابد من الإجابة عليها قبل الوصول إلى حكم

على الفائدة الزراعية لوحدة عربية . لنحاول الآن أن نجيب على هذه الأسئلة بشكل مباشر

على أساس البحث المتقدم .

لقد رأينا أن البلاد العربية تنتج أنواعاً مختلفة ومتنوعة من المحاصيل من حبوب

(١) بونه التقدم الاقتصادي في الشرق الأوسط ص ١١٧

ولاشك بان بالنسبة لاهمية هذه المحاصيل للبلاد نظر لكثرة المواشي فيها لن
الضرورى زيادة الاعتناء بها وجعلها تتبع الطرق الحديثة .

وتوجد اكثر المواشي في سوريا والبطرك نظرا لكثرة المراعي فيها والسمنة من منتجات
المواشي المهمة وهي من اهم صادرات العراق ولاشك ان فلسطين ولبنان تعتمدان الى حد غير
قليل على ما تستوردانه من منتجات الالبان من العراق وسوريا .

٥ - قيمة الانتاج الزراعي وتوزيعه :

بعد هذا الاستعراض التفصيلي لانواع المحاصيل في البلاد لابد نيل الوصول الى
حكم نهائي على الزراعة ان ترى قيمة الانتاج الزراعي بشكل عام وتوزيع هذه القيمة بين الالطار
المختلفة وتوزيعها في هذه الالطار بين الزراعة العربية وغير العربية كما لابد لنا من الاشارة الى
الامكانيات للمستقبل في كل من هذه الالطار . وسنأ الجدول التالي بالمقارنة بين الاراضي التي
تفروع والتي يمكن زراعتها الامكانيات الزراعية واذا اخذنا نسبة ما يحدث من هذه القيمة من
الاراضي العربية واخذنا بعين الاعتبار مجموع الاراضي التي يمكن زراعتها والتي وضعت في الفترة
السابقة واخذنا الى هذا امكانيات الزيادة عن طريق تحسين وسائل الزراعة امكنا ان نتصور
الامكانيات الزراعية في البلاد .

قيمة المحصول على اساس محصول سنة ١٩٣٧ (١)

البلد	المساحة القابلة للزراعة	المساحة القابلة للاروا	المساحة المزروعة كم ^٢	المساحة العربية بالكيلومترات المربعة	قيمة المحصول بحلايين الجنيئات	قيمة الانتاج من الاراضي العربية بحلايين الجنيئات
العراق	٩٢٠٠٠٠	٥١٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	١٥٠٠	١٠٠٧
سوريا ولبنان	٦١٠٠٠٠	*٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٢٠١٠٠	١٠٠٤	٣٠٠
فلسطين	١٠٠٠٠		٩٠٠٠٠	٤٠٠	٧	٤

٦ - تنوع المحاصيل

وضعنا في بدء البحث قائمة بالاسئلة لا بد من الاجابة عليها قبل الوصول الى حكم
على المائدة الزراعية لوحدة عربية . لنحاول الآن ان نجيب على هذه الاسئلة بشكل مبسّط
على اساس البحث المتقدم .

لقد رأينا ان بالبلاد العربية تنتج انواعا مختلفة ومتنوعة من المحاصيل من حبوب

(١) بونه التلدم الاقتصادي في الشرق الاوسط ص ١١٧

كالحنطة والشعير والرز والذرة ومن مواد اوليه كالقطن والحبر والشمع ومن فواكه كالبرتقال والتمر والزيتون والمشمش والبطيخ والتفاح ومن خضار كثيرة والان نائنا نعيد تصنيف هذه المنتجات جميعها لا على اساس نوعها ولكن على اساس المكان الذي تنتج فيه والكمية التي تنتج فيها في ذلك المكان وامكانيات التخصيص لئلا ما اذا كان هناك التفرع في المحاصيل الزراعية وما اذا كانت هناك امكانيه لزيادة التخصيص .

١- المحصولات التي توجد في قطردون الانطار الاخرى

نلاحظ اولاً ان هناك محاصيل توجد في قطر واحد دون الانطار الاخرى اي ان لقطر واحد من الانطار ثلثاً مطلقاً او شبه مطلق بها وهذه المحاصيل هي :

أ - التمر يتخصص في انتاجه العراق وينتجه بكميات كبيرة تكفي لحاجات البلاد العربية باجمعها وتترك نائضاً كبيراً للتصدير للخارج ولا ينتظر ان تزرع الانطار الاخرى اشجار البعل لعدم ملائمة الطقس فيها كما هو الحال في العراق .

ب - الرز وتخصص به العراق ايضاً دون غيرها وسبب ذلك حاجته الى كميات كبيرة من مياه الري وطقس حار وكلا هذين الشرطين متوفران في العراق اكثر من سواها ولا ينتظر ان تزرع الانطار الاخرى هذا المحصول بكميات تذكر لان المساحات التي تصلح لزرعه قليلة ولكن بالرغم من ان العراق ينتج من الرز كميات تكفي لسد حاجاته المحلية فانه ليس لديه حتى الان كميات نائضة تكفي لسد حاجات الانطار المجاورة الاخرى كما اننا لاحظنا ان هذه اسباب ادلت الى تاخر زراعة الرز اهمها كتحديد المساحات المخصصة له في الاوقات التي تشج فيها مياه الري وانصراف الفلاحين عنه لزراعة القطن ومكافحة الملايا ، الا انه يمكن ان يقال بانه يمكن للعراق في المستقبل اذا اتام وسائل الري اللازمة ان ينتج من هذه المادة ما يكفي لسد حاجات البلاد العربية الاخرى وكذلك يفتح الاهتمام به في العراق وزيادة التخصيص فيه خصوصاً اذا كان صافي الربح الناتج عن انتاجه اكثر من صافي الربح من محاصيل اخرى ومساوياً له .

٣- الحبر في سوريا ولبنان وتشج هذه المادة بكثرة ويذهب قسم كبير منها في صناعة الحبر المحلية ويمكن ان ينتج هذان البلدان ما يكفي لانشاء صناعة حربية تسد حاجات البلاد جميعها .

٤- بعض الفواكه توجد في مناطق معينة دون الاخرى فالمشمش يوجد بكثرة نائضة في

سوريا خصوصا في الشام ويمتلك ومنتوجه في سوريا يكفي لسد حاجات البلاد سواء في هذه المادة
كالكهة طازجة أم من المفردين .

كما ان الموز يوجد في لبنان وفلسطين ولا يوجد في العراق لانه يعتقد ان طقس
العراق المتقلب لا يلائم نموه والموجود من هذا المحصول في لبنان وفلسطين يكفي لحاجتهما
المحلية ولكن لا يصدر منه حتى الان الى العراق شي . ويمكن زيادته بشكل يمكن معه انتاج
كميات تسد حاجات العراق .

٢- المحاصيل التي تكثر بشكل خاص في قطر واحد .

ان المحصولات السائدة مواد لبعض الانظار فيها تفرق شبه مطلق بمعنى ان الانظار
الاخرى لا سبب طبيعيه مظهره الى الاعتماد على الفطر المنتج لها لتزويدها بهذه المحصولات
وهذه اولى التوارد ووضح المظاهر لتتنوع الانتاج في البلاد الا ان هناك مواد اخرى لاحد
الانظار بها تفرق نسبي بحيث يستحسن ان يزيد تخصصه فيها وان يترك انتاجها له واهم
هذه المواد هي .

١- الحمضيات وهي من اهم المحاصيل الزراعية في فلسطين وتنتج في هذا الفطر
بكميات تفرق كثيرا حاجاتها المحلية وتترك فائضا ضخما يصدرا الى الخارج وفي الوقت نفسه لان
لبنان ينتج من هذا المحصول كميات للاستهلاك المحلي وانتاج لبنان من الحمضيات في حاجة الى
حمايته في وجه البرتغال الفلسطيني لان هذا الاخير ارخص اسعار ولذا يفتتح الغاء الحماية
الجمركية بين البلدين وعدم تشجيع هذا المحصول في لبنان وفي الوقت نفسه يجب ايجاد الوسائل
لتشجيع تصريف البرتغال الفلسطيني في الاسواق العراقية .

وفي مقابل تقليل الاهتمام بالبرتغال في لبنان يقترح ان يزيد هذا الفطر من اهتمامه
في زراعة اخرى اخذ الان يحاول ان ينتجها على نطاق واسع وهي زراعة التفاح والاصار والخوخ
اذ نجحت زراعتها في لبنان نجاحا واضحا ومنتظرا اذا زاد لتخصصه فيها ان ينتج منها ما يكفي
لسد حاجات الاسواق العربية باجمعها تقريبا وكذلك يقترح كما ذكرنا قبل زيادة الاهتمام بزراعة
الموز وتصريف قسم من محصوله في العراق .

٢- هناك خضار يظهر ان طبيعته بعض الانظار اكثر ملاءمة لزراعتها من الانظار الاخرى
واهم هذه الخضار هو البطاطا التي يظهر ^{ان} لبنان اندر على التخصص فيها لعلامة الطقس وامكانيات ز
زراعة هذا المحصول في لبنان واسعه بشكل يعتقد معه بانه اذا استثمرت هذه الامكانيات كلها .

كلها فانها ستكون لسد حاجات جميع البلاد وهذا القول يصح على البندورة التي يمكن انتاجها
بلبنان وسوريا بشكل او بكمير ما تنتج في فلسطين مثلا .

٣- الاغنام والمواشي راينا ان الاغنام تكثر بشكل خاص في كل من سوريا والعراق
والسبب في ذلك ان هذين البلدين اغنى من غيرهما بالمراعي ولكن كثيرا من هذه المراعي يعتمد
الى حد كبير على المطر الذي قد يشح وقد باتت بكميات كافية بينما يمكن ايجاد مراعي واسعة
في العراق ايضا لو اطلقت مياه الانهر على المناطق النواظرة بين حبرين واخرى وما ان هذه الطريقة
اضمن لوجود المراعي ولا تكلف كثيرا فيجب زيادة الاهتمام بها ويجب على العموم زيادة الاهتمام
في الحيوانات في العراق وزيادة التخصص فيها هناك لوجود المراعي الواسعة .

اما الابنار وخصوصا ما يستعمل منها لتخليب الطازج او لتجرائه فلا بد من وجودها في
الانظار المختلفة بشكل يكفي حاجات كل نظر منها لانها حاجات مباشرة . اما منتجات الالبان
غير تخليب الطازج كالسمن والزبد والجبنه فكان وجودها يتبع المكان الذي تكثر فيه الاغنام
والابنار وهو العراق ثم سوريا ولذا فان فلسطين التي نفتقر الى هذه الالبان مضطرة لاستيرادها
من هذين من هذين القطرين .

وبزيادة التخصص في المواد السابقة على الشكل المقترح يمكن زيادة انتاج هذه المواد
بشكل تكفي لسد حاجات البلاد جميعها كما ان انتاجها يكون حينذاك بتكاليف اقل فينتفع
المستهلكون انتفاعا واضحا .

٢- المحاصيل التي تنتج في جميع الانظار وامكانيات التخصص فيها .
والان سننتقل الى ما نشأه من المحصولات الزراعية تنتج في جميع انحاء البلاد ونسب
لنفس من اناسها فتوق واضح في انتاجها ولكن من الممكن ان تكون تكاليف انتاجها في بعض
المناطق مضاعفا اليها تكاليف النقل لا اما لاسباب طبيعية او لاسباب اخرى - اقل منها في
المناطق الاخرى كما ان الكميات المنتجة في نظر تزيد عن الكميات المنتجة في الانظار الاخرى واهم
هذه المواد هي .

١- الحنطة وقد راينا ان الحنطة تزرع في العراق وسوريا ولبنان وشرق الاردن وفلسطين
ورايانا في الوقت ذاته ان ما يزرع منها في فلسطين ولبنان لا يكفي حاجتهما بينما تنتج في العراق
وسوريا بشكل يفرض عن حاجتهما ولذا فان فلسطين ولبنان مضطران الى استيراد كميات من الحنطة
من سوريا وشرق الاردن والعراق - ويجب ان لا تستنتج من كون غلة المذكار الواحد من الحنطة في

سوريا اكبر منها في العراق انه يجب زيادة التخصص في سوريا بهذه المادة

لان تنفق سوريا لا يعود الى سبب طبيعي متعلق بطبيعة الارض - فارض العراق خصبة وغنية بالرواسب الطموية ولديها وسائل الري . وانما السبب في هذا التفوق هو اجتماعي راجع الى وجود البدو وانصاف المتحضرين في العراق والى نظام المحاصة الذي سببت الاشارة اليه والى كسل الفلاح ، ولذلك نيفتح ان تعمل الحكومة بكل وسعها لازالة العوائق الاجتماعية التي تحول دون تقدم الزراعة على الشكل الذي سيذكر فيما بعد .

وند رأينا ايضا انه حتى بالرغم من هذه العنبات فان صافي انتاج الهكثار في العراق اعلى منه في سوريا .

٢- المحبوب الاخرى .

وهناك كالشعير والذرة ^{حب} والقمح وسواها ولايفتح ان تفلح اى بلد من البلدان عن زراعة هذه المحبوب الا متى وجدت زراعة اخرى اهم منها يمكن لها ان تتخصص بها واذا ما توفرت حرية التجارة بين الانظار المختلفة فان الاسعار هي التي تنظم المساحات التي تزرع فيها هذه المحبوب بالانظار المختلفة فان كانت التكاليف اكر من السعر في مكان اخطر لايقاف زراعة ذلك المحصول او لتقليله وان زاد السعر عن التكاليف في مكان اخر زاد ذلك المكان من انتاجه والوانع ان الاسعار على العموم ستنظم الانتاج الزراعي بأكمله .

٢- التبغ وهذا المحصول ينتج ايضا في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن بشكل يكفي الحاجات المحلية لكل من هذه البلاد وند يكون من غير المفيد فتح الاستمرار في انتاجه على هذا الشكل اذا ثبت ان نظرا ما يستطيع ان ينتج اصنافا اجود منه بتكاليف اقل وند رأينا ان صافي انتاج الهكثار من هذا النوع في العراق اعلى منه في سوريا ولبنان ورأينا ان الاصناف المحسنة في العراق اصناف جيدة ولذا فيبدو ان العراق اقدر على التخصص فيه وعلى كل فيقرر هذا بشكل اوضح فيما اذا منحت حرية الاتجار في التبغ والخيت احتكاراته .

٤- الفطن - ينتج الفطن في كل من سوريا والعراق والامكانيات الطبيعية لزيادة

ما ينتج منه في كليهما واسعه جدا والتوسع في انتاج هذا الصنف في كلا البلدين يتوقف على مندرتهما على تحسين نوعه وعلى الاسعار العالمية لانه بالرغم من ان انتاج الفطن في سوريا في الوقت الحاضر مثلا - كما سنرى في فصل الصناعة لايفي للصناعة الفطنية في سوريا وحدها فان التوسع الكبير في زراعة الفطن لايد وان يتوقف على الاسواق العالمية وهذه لايمكن التنبؤ بها من الان +
٥- الخضار - وهذه لايد من انتاجها محليا في كل نظرم من الانظار لصعوبة نقلها

لمسافات بعيدة وإذا ما عجز قطر عن انتاج ما يكفي منه فإنه يستورد من القطر المجاور له والقريب منه كما يحدث بين فلسطين وسوريا ولبنان مثلا .

يظهر لنا من البحث المتقدم أولى فوائد الوحدة الاقتصادية وهي تنوع المحاصيل فهناك محاصيل كثيرة توجد في بلدان دون البلدان الاخرى الوحدة الاقتصادية تجعل من الممكن لكل مستهلك في نظران يتألفا بأسعار رخيصة نسبية .

والفائدة الثانية هي إمكانية زيادة التخصص في كثير من المحاصيل الزراعية وقد اشرنا الى بعض الامكانيات الطبيعية لزيادة التخصص وجدربنا الان ان نذكر مرة اخرى ان الامكانيات الطبيعية ليست وحدها كافية لتقرير وجود التخصص بل ان قيمة الانتاج يجب ان تؤخذ ايضا بعين الاعتبار وهذه القيمة لا يمكن التنبؤ بها سلفا لانها تعتمد على تقلبات الاسعار بين عام واخر الا ان الامكانيات الطبيعية ذات اثر هام لان وجودها يعني ثلة التكاليف والتكاليف عامل مهم في الانتصاد

٢- الاكتفاء الذاتي ، لكل قطر بشكل مستقل

ونأتي الى سوال اخر من الاسئلة التي اثرناها وهي مقدار الاكتفاء الذاتي لكل قطر من هذه الانظار ولهذا الانظار كمجموعة لنرى ما اذا كان بينها ما هو مضطر للاعتماد على غيره في تزويده ببعض حاجاته من المحاصيل الزراعية وفيما اذا كان لدى الانظار الاخرى ما يكفي لتزويد القطر المحتاج او الانظار المحتاجة الى هذه المحاصيل ولناخذ اولا كل قطر من هذه الانظار على حدة ثم نأخذها كمجموعة .

١- العراق - العراق بشكل عام يكفي نفسه زراعيًا ولديه فائض سنوي من المحصولات الزراعية لتصديره للخارج يكفي لتسديد ثمن وارداته من المحصولات الزراعية ويترك فائضا لتسديد ثمن وارده من بعض المواد الاخرى ان بلغت قيمة المصدر من المحاصيل الزراعية في سنتي ١٣٣٤-١٣٥-١٣٦ اكر من ستة ملايين دينارًا أما الواردات من المحاصيل الزراعية فكانت ثلث هذه القيمة تقريبًا .

وننظر قائمة المحاصيل الزراعية التي يستوردها العراق لنرى اذا كان من الممكن ان يسد حاجاته منه باستيرادها من الانظار العربية الاخرى او بانتاجها في العراق ذاته +

١- السكر - يستطيع العراق في المستقبل ان ينتج من هذه المادة ما يكفي حاجاته ولكن في الوقت الحاضر تستورد العراق سنويًا من هذه المادة بما معدل ثمنه ٣٨٠٠٠٠ -

دينارا (١)

٢- الشاي والبن والبهارات وهي محاصيل استوائية لا يستطيع العراق أو غيره من البلاد العربية إنتاجها لأسباب طبيعية ولذا فلا بد من استيرادها وتستورد العراق منها في السنة بما تقرب بقيمته ٣٠٠ ألف ديناراً . (٢)

٣- بعض الفواكه مثل

١- المشمش والفانوس من محصوله في سوريا يكفي

٢- الموز ويمكن أن ينتج في لبنان بشكل يكفي حاجات العراق كما قد منا

٣- التريب ويمكن أيضاً إنتاجه في سوريا والعراق كذلك الخوخ وكذلك

كثير من الفواكه الأخرى كاللبنج والبرتقال وسواها وقد استوردت العراق من الفواكه ما قيمته ٥٢٠٠٠ ديناراً في سنة ١٩٣٦

٤- المواشي البقرية ويمكن إنتاجها في العراق بشكل تكفيه .

٥- البطاطا ويمكن إنتاجها في لبنان بشكل يكفي حاجات العراق والانتظار

الأخرى .

٦- الجوز واللوز واشباهها ويمكن زيادة إنتاجها في العراق بحيث تكفيه .

يظهر لنا أن هنالك محاصيل يمكن أن ينتجها العراق بحرق يكفي حاجاته منها

ومحاصيل أخرى يمكن الاعتماد فيها على الانتظار الأخرى .

على أن لدى العراق ثائلاً من كثير من المواد الزراعية والمحيدانية ولتذكر أهم

المحاصيل الزراعية التي لدى العراق نائض منها لتري ما اذا كانت انتطار أخرى بحاجة إليها .

١- المحبوب أن بيننا واردات العراق من هذا المحصول ضئيلة لا تستحق الذكر لأن

لديها ثائلاً كبيراً منها فقد بلغت صادراتها من هذا المحصول كما يلي :

السنة الصادر بالديناتير

١٩٣٣ - ٣٤ ٤٢٢ ٠٠٠

١٩٣٤ - ٣٥ ٨٩٧ ٠٠٠

١٩٣٥ - ٣٦ ٤٥٣ ٠٠٠

(١) حمادة النظام الانتصادي في العراق ص ٢٣٢

(٢) المصدر نفسه ٢٣٢

وسنرى ان فلسطين ولبنان في حاجة الى الحبوب وكذلك شرق الاردن لسي سنين

الحل .

٢- الحيوانات الحية ولدى العراق نائض غير قليل منها وهي لذلك تصدر من هذا

المحصول اكثر مما تستورد وقد بلغت قيمه المستورد والمصدر من هذا المحصول كما يلي :

القيمة بالدينار

السنة	المستورد	المصدر	زيادة المصدر على المستورد
١٩٣٥-١٩٣٦	٤٥٢٩٠	١٩٠,٥٠٠	١٤٥٢٩٠
١٩٣٥-١٩٣٦	٧٢٧٠٩	٢٥٣١١٧	١٨٠٤٠٨

وكذلك فان فلسطين ^{ومن} يشكو خاص في حاجة الى الحيوانات الحية .

٣- الحليب ومنتجاته ولدى العراق منها نائض غير قليل وقد بلغت الصادرات

والواردات من هذا المحصول كما يلي

القيمة بالدينار

السنة	المستورد	المصدر	زيادة المصدر على المستورد
١٩٣٤-٣٥	٦٧٤٠	٥١٧٦٦	٤٥٠٢٠
١٩٣٥-٣٦	٧٧٩٠	٤٤٨٦٠	٣٧٠٧٠

وكذلك هنا فان فلسطين بشكل خاص في حاجة الى كثير من هذه المنتجات وخصوصا

السمنه

وسنرى في فصل

٤- التمور ولدى العراق نائض كبير منها ترسله للأسواق العالمية الداخلة في التجارة

بين الحيوانات الحية والذهن والتمور هي أهم المواد الداخلة في التجاره بين فلسطين والعراق

كما ان وجود نائض من المواد الزراعية في العراق سواء المحاصيل التي ذكرت او بعض المحاصيل

التي لم تذكر كالبيض والسك والطيور الحية ، وانتشار فلسطين الى كثير من هذه المواد من الاسباب

المهمه التي أدت الى نمو التجاره بين البلدين في المده الاخيره وسنرى الى زيادة التجارة

بينهما في المستقبل .

وهناك محاصيل زراعيه اخرى سبنت يمكن ان تدخل في التجارة بين العراق والاقطار

العربية الاخرى حتى أصبح لدى العراق نائض منها وأهمها الرز .

وبالإضافة إلى المحصولات الزراعية التي تذهب للاستهلاك المباشر فإن الزراعة العراقية نادرة على تزويد الصناعات في الأنظار الأخرى بكثير من المواد الأولية الزراعية والحيوانية إذ لدى العراق فائض من الفطن الخام والصوف الخام والجلود الخام كما يظهر في صادراتها من هذه الأنواع .

النوع	قيمة الصادر لسنة ١٩٣٤-١٩٣٥	قيمة الصادر لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦
الجلود الخام	١٠٩ ٠٠٠	١٣٧ ٠٠٠
الفطن الخام	٢٧ ٣٠٠	٥١ ١٠٠
الصوف الخام	٢٥٣ ٣٦٠	٢٧٤ ٨٧٠

ويستحسن بصفة عامة أن تبني العراق متخصصة في إنتاج المواد الأولية الصناعية دون أن تزيد اهتمامها في الصناعة في الوقت الحاضر لأسباب سيأتي ذكرها في هذا الفصل وفي فصل الصناعة ومن المنتظر إذا زاد التخصص العراقي في هذه المحاصيل أن يزيد إنتاجها كما أن من المنتظر إذا نامت صناعات لها في الأنظار العربية أن تزيد التجارة بين هذه الأنظار زيادة محسوسة

٢- سوريا ولبنان :

إذا أخذنا مجموع الإنتاج الزراعي في سوريا ولبنان نجد أنه لا يمكن مجموع حاجتهما بشكل عام . ولكن علينا أن نلاحظ عدة أمور هامة لكي نفهم الموقف بشكله الحقيقي وهذه الأمور هي :
١- أن حساب الأكتفاء الذاتي مبني على أساس الصادر والوارد فإن زاد الصادر من المواد حكمة بأن تلك المادة كافية ذاتية وأن زاد الوارد حكمة أنه ليس بتلك المادة كافية ذاتية . ولكن بما أن الصادر والوارد محسوب بالنسبة لسوريا ولبنان مجتمعين وليس لدينا حساب لما تستورده سوريا على حدة ولبنان على حدة فإن أرقام الكفاية الذاتية التالية هي للبلدين مجتمعين

٢- إلا أنه يمكننا بالرغم من الحقيقة المتقدمة أن نحسب الكفاية الذاتية لكل من سوريا ولبنان على حدة بشكل تقريبي إذا أخذنا بعين الاعتبار ما تنتجه كل واحدة منهما وما تستهلكه ^{منها} سوريا على وجه التقريب كما أننا سنحاول معرفة أرقام ما يستورده لبنان لا من سوريا من بعض

المحاصيل الزراعية الاسمية .

ضمن هذه الحقائق نتقدم لحساب الكفاية الذاتية للبنان وسوريا وهذا الحساب مبني

على اساس محاصيل سنوات ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨ .

١ - المحبوب : ان انتاج المحبوب في سوريا ولبنان لا يكفي هذين البلدين فقد كان المصادر والوارد من المحبوب كما يلي :

السنة	المصادر	الوارد	العجز او الفائض
١٩٣٦	٣١٠٣٤٦٢	٨٠٤٥٥٠	٢٢٩٨٩١٢
١٩٣٧	٧٥٦١٦١	١١٩٥٥٢٥	٤٣٩٣٦٤
١٩٣٨	٤٥١٦٣٢	١١٤١٩٤٤	٦٩٠٣١١

وقد رأينا ان في العراق فائضا من المحبوب .

ومن المهم ان نلاحظ هنا ان لبنان ينتج ١ / ١٥ من الحنطة التي تنتجها سوريا

واثل من ١ / ١٢ من الشعير الذي ينتجه سوريا ولبنان معا بينما ثلثا انه يستهلك ١ / ٣ من مجموع المحبوب التي تأتي الى سوريا (٢) فالأخذنا هذا الامر بعين الاعتبار فاننا نستنتج من ان عجز المحبوب الموجود في سوريا ليس ناشئا عن احتياجات الجمهورية السورية وانما هو ناشئ عن احتياجات الجمهورية اللبنانية .

والواقع ان لبنان يستورد من سوريا مقدار مئة الف طنا من الحبوب كل سنة (٣)

ولذلك نبوسعنا ان نقول عن المحبوب ما يلي

أ - ان سوريا تنتج ما يكفيها مع ترك الفائض يذهب الى لبنان .

ب - ان الفائض في المحبوب السورية لا يكفي الحاجات اللبنانية وان كان سلب نسبا كبيرا منها . وفي بعض السنين يكفي لسوا حاجات لبنان

ج - ان العجز العام في المحبوب سببه احتياجات لبنان .

٢ - الخصار : ان سوريا ولبنان تكتفيان نفسيهما بالخضر كما يظهر من القائمة التالية

(١) النشر الاحصائي لكل اربعة اشهر ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨

(٢) انظر الارقام المتعلقة بانتاج المحبوب في فترة المحاصيل الزراعية

(٣) معلومات خاصة من ممثل لبنان في مجلس الميرة الاعلى السيد نديم دمشقية .

السنة	المصدر	الوارد	الفاصل
١٩٣٦	١٤٢٠١٢٠	٢٥٩٦٧٢	١٠١٦٠٤٤٨
١٩٣٧	١٤٧٨٧٨	١١١٤٢٤	٣٦٤٥٤
١٩٣٨	٢٥١٥٣٩	٦٢٧٧٧	١٨٨٧٦٢

ولاشك أن لبنان تستورد تسماً من خضارها من سوريا .

وسنلاحظ عند بحث الخضار في فلسطين أن فلسطين لا تكتفي نفسها بها رغم ارتفاع

الحماية الجمركية ولذا فإن في وسع سوريا تصريف خضارها في فلسطين .

٣- الفواكه : وسوريا ولبنان أيضاً تكتفيان نفسيهما بالفواكه كما يظهر من القائمة التالية

السنة	المصدر	الوارد	الفاصل
١٩٣٦	١٦٧٥٩٥٥	٩٣١٩١٤	٧٤٤٠٤١
١٩٣٧	٤٨٤٦٥٣	٣٧٨٤١١	١٠٨٢٤٢
١٩٣٨	٦٨٠٨٨١	٣٠٥٥٢١	٣٧٥٣٦٥

ولبنان تشترك اشتراكاً هاماً في إنتاج الفواكه إذ لديها العوز والبرتقال والتفاح

والاجاص والخوخ والبطيخ وسواها وكذلك فإن سوريا تنتج بعض الفواكه بكثرة زائدة كالشمش

ولذا فلا يمكن القول بأن لبنان لا يكتفي نفسه بالفواكه بل هناك فواكه ستتمكن لبنان من تصديرها الى

مختلف الانظار العربية في المستقبل مثل العوز والتفاح والاجاص والخوخ والكمثرى . وكذلك فإن

سوريا بلد منتج للفواكه .

وند لاحظنا ان العراق في حاجة الى كثير من الفواكه وسنلاحظ ان فلسطين أيضاً

في حاجة الى كثير منها .

٤- الحليب ومنتجاته والبيض والعمل .

وهذه أيضاً فإن سوريا ولبنان تكتفيان نفسيهما مع فائض غير قليل بها كما يظهر من القائمة

التالية .

السنة	المصدر	الوارد	الفاصل
١٩٣٦	١٠١٩٧٤٧	٣٢٦٥٩٦	٦٩٣١٥١
١٩٣٧	٤١٢٣٧٣	٩٢٩٧٤	٣١٩٣٩٩
١٩٣٨	٧٦٣٧٦١	٧٥٦٠٣	٦٨٨١٦٦

والمرجح ان لبنان لا يكفي نفسه بهذه ولذا فانه يسد عجزه من سوريا وسنلاحظ ان

في فلسطين عجزا بهذه المواد ايضا يمكن سده من سوريا .

٥- الحيوانات الحية : ان كمية هذه الحيوانات الموجودة في سوريا ولبنان لا تكفي

حاجاتها كما يظهر من القائمة التالية :

السنة	المصدر	الوارد	المعجز
١٩٣٦	١٩٩٤٢٢٦	٢٦٩٧٨٠٠	٣٥٦٤
١٩٣٧ .	٤١٥٣٢٤	٥٣٨٢٢٦	١٢٢٨٩٢
١٩٣٨	٣٨٢٥٨٨	٤٢٨٨٨٣	٣٦٢٩٥

ولكن مرة ثانية نلاحظ ان اكثر الحيوانات رخيصة موجودة بسوريا بينما تستهلك لبنان ثلثها

وتستورد لبنان أربعة أخماس حاجاتها من اللحم في سوريا (١) ولذا فان المعجز ناشئ عن

اجتياجات لبنان لا سوريا .

الدهن والزيت : وان لدى سوريا ولبنان فائضا هاما بهذه المواد .

السنة	المصدر	الوارد	الفائض
١٩٣٦	١٢٦٦٢٦٠	٦٣٥٣٢٥	٦٣٠٩٣٥
١٩٣٧	٧٦٨٣٨٩	٣٩٤٤٧٩	٣٧٤٩١٠
١٩٣٨	٤٤٩٠٩٩	٣٣٦٩٠٦	١١٢١٩٣

٦- الجلود في سوريا ولبنان عجز بهذه المادة كما يظهر من البيان التالي :

السنة	المصدر	الوارد	المعجز
١٩٣٦	٧٨٧٥٦٧	١٠٥٦٥٩٢	٢٦٩٠٢٥
١٩٣٧	٣٥٠٩٠٠	٤٨٨٩١٨	١٣٨٠١٨
١٩٣٨	٥٠٦٥٢٨	٧٢٧٥٢٧	٢٢٠٩٩٩

وندري اننا ان بالعراق فائضا بهذه المادة والمعجز هنا ايضا ناشئ عن حاجات لبنان

التي لا تنتج من الجلود الا القليل + نلاحظ مما تقدم

١- ان هناك اختصاصة اصنافا هامة لسوريا ولبنان مجتمعين عجز بها وهذه المواد

(١) معلومات من السيد نديم دمشقية ممثل لبنان في مجلس الميرة ومدير مصلحة اللحوم

هي المحبوب في بعض السنين والحيوانات الحية والجلود . اما في المواد الاخرى كالفواكه والخضار والدهن والحليب ومنتجاته والبيض والعمل نان للبنان وسوريا نائضا بها .

٢- ان المعجز في جميع الاحوال سواء في المحبوب او الحيوانات الحية او الجلود

مصدره لبنان وان لبنان لا يكفي نفسه بهذه المواد التي بها عجز وتزيد حاجاته عن نائض سوريا بها ولذا فان لبنان معتمد على سوريا لتزوده بها .

٣- ان لدى لبنان عجزا في بعض المواد التي بها نائض عام لان مصادر الفائض ان

سوريا تنتج اكثر من العجز اللبناني وهذه المواد هي الخضار والدهن ومنتجات الحليب ولذا فان لبنان معتمد ^{حقا} بهذه على سوريا .

٤- بناء على ذلك فيمكن القول بان سوريا تكفي نفسها زراعي كفاية تافلا تقريبا بينما

لبنان لا يكفي نفسه بجميع المواد الزراعية (ما عدا الفواكه) ولذا فهو مضطرا الى سد عجزه بما يستورد من سوريا وسواها .

٥- ان لبنان سيزداد عجزه بالمواد الزراعية كلما تقدم الزمن نظرا لازدياد سكانه

ولان مساحة الاراضي الزراعية به محدودة بينما سوريا سيزيد فيها الانتاج الزراعي نظرا للمكانيات الزراعية الواسعة الموجودة بها . ولذلك فان لبنان سيزداد اعتمادا على سوريا لتزويده بالمحاصيل الزراعية بينما ستزيد مقدرة سوريا على تزويده بها .

٣- شرق الاردن (١) وتختلف مقدرة شرق الاردن على كفاية نفسها بالمحاصيل

الزراعية بحسب سنوط الاهلك الامطار وتوفر الاحوال الجوية الملائمة للزراعة ففي السنين الجيدة التي يكثر فيها المطر يكون منتوجها الزراعي كافيا لسد حاجاتها مع نائض غير قليل تستطيع

تصديره وكذلك فان منتوجها الزراعي في السنين العادية يكفيها . اما في السنين المجذبه فهي مضطرة الى استيراد كميات غير قليلة من المحصولات الزراعية لسد حاجاتها المحلية .

ولذلك فانها قد كفت نفسها مثلا في سنتي ١٣٥ - ١٣٧ وكانت هاتان السنتان عاديتين

اما سنة ١٩٣٦ وقد كانت سنة رديئة فقد اضطرت الى استيراد كميات كبيرة من الحبوب والمحبوب هي اهم المنتوجات الزراعية في شرق الاردن كما انها اهم المحاصيل التي تحتاجها شرق الاردن حين يقل المحصول ٤

(١) اطروحة رياض الخطيب عن الزراعة في شرق الاردن ص ٥٠ و ٥١

ولذا فيكون لدى شرق الاردن فائض من هذه المحبوب في السنين الجيدة وقد رأينا ان فلسطين التي تحتاج المحبوب ، تستورد من شرق الاردن ما معدله السنوي ٥٠٠٠ - ٢٠٠٠ طنا كما انه في وسع شرق الاردن ان تستورد حاجاتها من الفائض من سوريا والعراق في السنوات الرديئة .

وكذلك الحيوانات الحية فان شرق الاردن تكفي نفسها فيها في السنوات الجيدة أما في السنوات الرديئة فتضطر الى استيراد الحيوانات الحية من سوريا ونجد .

٤- فلسطين - ان فلسطين بسبب كونها غير غنية بالمساحات الصالحة للزراعة لا تكفي نفسها بالمحصول الزراعي ويظهر عدم اكتفائها الزراعي من مقارنه مجموع وارداتها من المحاصيل الزراعية بمجموع صادراتها . فقد قدر مجموع ما تنتجه فلسطين من المحاصيل الزراعية وما تصدره وما تستورده من هذه المحاصيل كما يلي : (١)

١- مجموع قيمة الانتاج الزراعي في فلسطين اما عدا الحمضيات ٥٦٧٥٠٥١ جنيهها

٢- مجموع ما تستورد فلسطين من المحصولات الزراعية

٢٩٣٠٨١٠
٨٦٠٥٨٦١

٣- مجموع قيمة ما تصدره فلسطين من الانتاج الزراعي ماعدا الحمضيات ٢٢٩٢٣٥

٤- فتكون قيمة الاستهلاك الزراعي . ٨٣٧٦٦٢١

وعلى ذلك فتكون فلسطين مضطرة لاستيراد ٣٥ بالمئة مما تحتاجه من المحاصيل

الزراعية اللازمة للاكل .

ولدى مراجعة المواد الزراعية التي تحتاجها فلسطين واحدة نجد انها تكاد لا تكفي نفسها في اية مادة من المواد الزراعية ماعدا الحمضيات وانما مضطرة الى حد كبير الى استيراد قسم كبير من حاجاتها الزراعية .

١- الحبوب : ان فلسطين مضطرة الى استيراد كميات كبيرة جدا من الحبوب كما يظهر

من ارقام المستورد والمصدر والعجز من هذه المادة وهي التالية :
القيمة بالمليون الفلستينية

المصدر	المصدر	العجز
١٩٣٥	٦٢٥،٤٥٩	٥٨١،٢٤٨
١٩٣٦	٨٤٦،٠٣٩	٨٣٣،٣٩٦
١٩٣٧	١،٠٣٣،٣٧١	٨٢٩،١٦١

(١) حمادة : النظام الاقتصادي في فلسطين ص ١٩٩-٢٠٥

وند رأينا ان في العراق نائضا من هذه المادة وسنرى ايضا ان الحبوب هي المواد المدخلة في تجارته بين سوريا وفلسطين ومنتظرا ايضا ان تصبح ذات اهمية في تجارته بين فلسطين والعراق .

٢- الخضار : وفلسطين ايضا : لا تكفي نفسها بالخضار على الرغم من الرسوم الجمركية العالية التي تحميها لذا فهي مضطرة لاستيراد قسم كبير من حاجتها منها كما يظهر من القائمة التالية :

السنة	المستورد	المصدر	المعجز
١٩٣٥	١٤٨,٩٠٢	٣,١٢٤	١٤٧,٣٣٦
١٩٣٦	١٧٢,٨٢٤	٩,٦٠٠	١٦٦,٥٨٩
١٩٣٧	١٥٣,٣٨٥	٦,٤١٠	١٤٩,٨١٤

وند رأينا ان لدى سوريا نائضا من الخضار

٣- الفواكه (ما عدا الحمضيات) وكذلك فلسطين بعيدة عن كفايتها نفسها بها

السنة	المستورد	المصدر	المعجز
١٩٣٥	٢١٥١١٨	٣٤٦٨٥	٥١٠١٣٠
١٩٣٦	٢٥٧٥٨٥	٢٢٠٦٢	٢٥١٩٠٣
١٩٣٧	١٩٥١٣٢	٤٠٤٦٩	١٨٩٩٣٥

وكذلك نجد رأينا ان لدى سوريا نائضا من الفواكه .

٤- الحليب ومنتجاته . وفي هذه المادة ايضا فان في فلسطين عجزا سنويا كبير

كما يظهر من القائمة التالية .

السنة	المستورد	المصدر	المعجز
١٩٣٥	٥٥٠٦٨٧	١٤٤	٥٥٥٥٤٣
١٩٣٦	٦٣١٠٦٨	١٥٨٢	٦٢٩٤٨٦
١٩٣٧	٦٠٥١٦٦	٢١٥	٦٠٤٩٥١

ولقد رأينا ان لدى العراق نائضا من منتجات الحليب كالسمن وانها اخذت تصدر

بالفعل من هذا الفائض الى فلسطين .

٥- الطيور والبيض والمسل . واخيرا فان لدى فلسطين عجزا كبيرا بدنه ايضا كما

توضح القائمة التالية

السنة	المستورد	المصدر	العجز
١٩٣٥	٢٧٢٢٥٥	٥٢٣	٢٧١٧٢٢
١٩٣٦	٣٥٤٢٤٧	٥٨٠	٣٥١٧٠٩
١٩٣٧	٢٧٢٢٨٨	٧٢٥	٢٧١٥٦٣

والعادة الوحيدة التي للفلسطين ناخر فيها هي الحشيات فقد بلغت قيمة المصدر من

الحشيات كما يلي

السنة	المصدر بالجنيهات
١٩٣٥	٣٥٤٦٤٣٧
١٩٣٦	٢٨٤٩٤٢٢
١٩٣٧	٤٣٢٦٧٠٧

والوانع ان فلسطين بعيدة جدا من ان تكفي نفسها بالمحاصيل الزراعية على الرغم من

الرسم الجمركي العاليه واعتقد على العموم ان كفايتها الزراعية هي في الوقت الحاضر تنل عن ٦٥

بالمئة وانها بالمستقبل ستضطر الى الزيادة من استيراد المحاصيل الزراعية نظرا لتكاثر سكانها

وضيق المساحات المزروعة فيها ولا ينتظر ان تحصل زيادة مائة في الانتاج الزراعي لان الاراضي ا

الحالدة في فلسطين تررع كلها تقريبا ولذلك نسيزد اعتمادها على البلاد العربية المجاورة

كما لتزودها بالحاجات الزراعية ولا يبعد ان تضطر فلسطين الى استيراد اكثر من نصف ما يلزمها

من الحاجات الزراعيه في المستقبل .

ب- الاكتفاء الذاتي لبلاد العربية كوحدة واحدة .

يرينا البحث المتقدم ان المفترين الوحيدين الذين يمكنهم ان يكتفيا نفسيهما زراعي

بشكل دائم هما العراق وسوريا ، ثم شرق الاردن التي تكفي نفسها في السنين العادية والجيدة

اما فلسطين ولبنان فبعيدان جدا عن ان تكتفيا نفسيهما زراعي كما ينتظر زيادة العجز الزراعي

فيهما كلما تقدم الزمن نظر لتكاثر السكان السريع وعدم امكانه زيادة فالانتاج الزراعي الى حد

كبير في كل منهما .

ورأينا ايضا ان كثيرا من المحاصيل التي ينتفرا اليها احد الانظار توجد في قطر

سواء بحيث يمكن تزويد حاجة الفطر المدتفرا إليها ، كما أن هناك محاصيل أخرى يمكن انتاجها إلا أنه لا بد من وجود محاصيل زراعية يتحتم استيرادها من الخارج نظر لعدم امكانية زراعتها في البلاد ولا سباب طبيعيه ، اهمها الشاي والبن والبنات .

والآن نتقدم الى سؤال آخر : لو اخذنا البلاد العربية المبحوثة كوحده واحده وانما بشك عام فمن تستطيع أن تكفي نفسها زراعيًا وبعبارة أخرى هل العجز الموجود في بعض الانظار يمكن تعويضه بالفائض في الانظار الأخرى بحيث تستطيع البلاد بشك عام أن تسد حاجاتها الزراعيه . لكي نجيب على هذا السؤال علينا أن نرى مقدار ما تنتجه البلاد بشك عام ، وما تستهلكه لنرى ان كان الانتاج يساوي الاستهلاك او يزيد او ينقص عنه .

رأينا في فتره متقدمه ان نيمه الانتاج الزراعي في جميع هذه البلاد يمكن تقديره بوجه عام وتقريري كما يلي (لسنة ١٩٣٧)

البلد	نيمه الانتاج بالآف الجنيهات (١)
العراق	١٥,٥٠٠
سوريا	٨,٤٠٠
لبنان	٢,٠٠٠
فلسطين	٢,٠٠٠
شرق الاردن	(٢) ٢,٠٠٠
	<hr/> ٢٤,٩٠٠

أما نيمه الاستهلاك الزراعي فكانت كما يلي :

البلد	(٣)
العراق	١١,٥٠٠
سوريا	(٤) ١٨,٠٠٠
لبنان	(٥) ٤,٠٠٠
فلسطين	٨,٣٧٠
شرق الاردن	(٦) ٢,٠٠٠
	<hr/> ٢٣,٨٧٠

- (١) التنظيم الاقتصادي في الشرق الاوسط ص ١١٨
 (٢) هذا الرقم تقديري بإضافه نيمه المستورد إلى الانتاج وقدرها مليوناً جنيه تقريباً وطرح المصدر وقدر نيمته ستة ملايين جنيه تقريباً
 (٣) هذا الرقم تقريبي تقديري
 (٤) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص (٦) خلا حماده النظام الاقتصادي في فلسطين ١٢١
 (٥) هذا الرقم تقريبي

يظهر لنا من هذين الجدولين أن قيمة الانتاج الزراعي في البلاد العربية عموماً أكثر من قيمة الاستهلاك لها ولكن يجب أن لا يغرب عن البال أن بين الاصناف التي حُسبت قيمتها مع الانتاج الزراعي محاصيل يذهب القسم الأكبر منها لا للاستهلاك المحلي ^{وكذا} والتي للتصدير وهما الحمضيات في فلسطين وقد قدرت قيمتها سنة ١٩٢٩ بمبلغ ١,٣٧٠,٠٠٠ (١) جنيه كما أن قيمة المصدر من التمر في العراق بلغت سنة ١٩٢٦ مقدار ٩٣٠,٠٠٠ (٢) جنيه أي أن قيمة المصدر من هذين الصنفين تزيد عن ٢,٢٥٠,٠٠٠ جنيه فإن طرحنا هذا المبلغ من مجموع الانتاج الزراعي نتج معنا أن المعدل الاستهلاكي لها من منتوج البلاد الزراعي قيمته فقط ٢٢,٦٥٠,٠٠٠ جنيه وهذه القيمة تقل قليلاً عن مجموع قيمة الانتاج الزراعي وإذا يمكن القول أن البلاد العربية لا تكفي نفسها بالانتاج الزراعي كفاية تامه بالوقت الحاضر .

ولكن في المستقبل لأنه يكون في وسعها أن تنتج من المواد الزراعية ما يزيد عن حاجاتها بكمير .

نستنتج مما تقدم أن البلاد العربية كوحده تكفي نفسها زراعياً أكثر من ٩٥ بالمئة وانها تستطيع أن تزيد انتاجها الزراعي في المستقبل بشكل يزيد عن انتاجها الحالي بكثير مع ترك فائض ضخم للتصدير إما الكفاية الذاتية في المحاصيل المختلفة فقد بحثت سابقاً .

٨- الامكانيات الزراعية

ذكرنا في البلاد العربية امكانيات زراعية واسعة ويظهر هذا من مراجعة الفترة الاولى من هذا الفصل بمقارنته الاراضي الصالحة للزراعة بالاراضي المزروعة بالفعل في كل بلد من البلدان ، وبشكل خاص منا رة الاراضي القابلة للرى بألاراضي التي تروى حالياً . نأذا اخذنا بعين الاعتبار الاراضي القابلة للرى وقارناها بما يمكن ان تنتجه حتى بالنسبة لبلد عربي مشابه لهذه البلاد مثل مصر لرأينا الامكانيات الهائلة .

لمصر لديها ٢٣,٠٠٠ كم^٢ من الاراضي القابلة للرى تروى كلها تقريباً وتزرع زراعه كيفة . انتجت في سنة ١٩٣٧ من المحاصيل الزراعية ما قيمته ٧٥ مليون جنيه (٣) أي ان كل كيلومتر مربع ينتج من المحاصيل الزراعية ما تزيد قيمته عن ٣٠٠٠ جنيه .

(١) حماده ، النظام الانتصادي في فلسطين ١٢١

(٢) هذا الرقم تقريبي تقديري

(٣) بونه ، التنظيم الانتصادي للشرق الأوسط ص ١٧٧

مقابل هذا فان بالعراق وسوريا ٥٧٠٠٠ من الاراضي القابلة للرى لا يروى سوى ١١٠٠ بالسنه الواحدة . وقد انتجت هذه الاراضي المروية ما قيمته ١٣,٧ مليون من الجنيهات اى ان كل كيلومتر مربع انتج ما قيمته حوالي ١٥٠٠ جنيها . وهكذا نائنا نرى ان نى العراق وسوريا من الاراضي القابلة للرى تبلغ اكثر من ضعفى ونصف ضعف الاراضي القابلة للرى نى مصر ولا يبلغ انتاج الوحدة الواحدة منها سوى نصف انتاج الوحدة الواحدة نى مصر ، وهذا يعطى فكرة عن بعض الامكانيات .

هذا كله دون ان نأخذ بعين الاعتبار الامكانيات الواسعة جدا للزراعة غير المروية هذه هي الامكانيات الطبيعية اما تحقيق هذه الامكانيات فيتوقف على عوامل كثيرة من اهمها اسعار المواد الزراعية نى المستقبل ، وايجاد الاسواق لتصريف الفائض من المحاصيل الزراعية فاذا كانت اسعار المواد الزراعية قليلة بالنسبة لاسعار المواد الصناعية نسرى اتجاهها لترك الزراعة وانصباً على الصناعة كما انه اذا لم تتوفر الاسواق الضرورية لتصريف المحاصيل الزراعية الزائدة ، فسيجد هذا من انتاجها .

١- التخصيص الزراعي

لقد سبقت الاشارة الى بعض المحاصيل الزراعية وبعض الامكنه المناسبة للتخصيص فيها اذا توفرت العوامل الاقتصادية الاخرى . وذكر ان التخصيص نى هذه المحاصيل لا يمكن ان يتم الا على اساس اسعار المنتجات الزراعية بالنسبة لتكاليفها ولذا فقد اكدنا وجوب توفر تجارة حرة بين هذه البلاد لكي تتلوق البلادان الحلائمة للتخصيص الزراعي .

والان نأتى الى موضوع اخر وهو التخصيص الزراعي بشكل عام وبعبارة اخرى الموازنة بين الزراعة والصناعة نى البلاد وسنجد انفسنا مضطرين للعودة لهذا الموضوع لدى بحث الصناعة . لقد راينا ان الايدى العاملة نى البلاد لا تكفى لسد حاجة الامكانيات الزراعية وحدها فاذا اخذنا بعين الاعتبار صناعة البلاد ايضا وجدنا ان الايدى العاملة اقل بكثير من ان تكفى لتحقيق جميع امكانيات البلاد الانتصادية من زراعة وصناعة .

فاذا اضفنا لفلة الايدى العاملة عاملا اخر هو فلة الراسمال المتوفر نى البلاد امكننا ايضا ان نرى ان الراسمال الذى نى البلاد لا يكفى لاستثمار جميع امكانياتها الصناعية . ولذا لك فيجب توزيع العمل والراسمال بين الزراعة والصناعة بشكل ياتي باكبر قيمة ممكنه

وهذا يتطلب أن تصرف الجهود الزراعية على أحسن الأراضي وأخصبها وأفضلها للإنتاج بينما يعيا العمال الذين يشتغلون في زراعة المناطق الأقل خصوبة للصناعة .

وأصلح الأراضي للزراعة هي تلك الواقعة على ضفاف الأنهر نظرا لامتلاكها لمكانية رها وبذلك تزرع زراعة كثيفة دون الاعتماد الكبير على تغلبات الطقس (خصوصا إذا أقيمت السدود والخزانات) كما أن المطر المجلوب إليها بواسطة الأنهر يزيد في خصوبتها .

والمناطق النهرية تكثر في العراق وكذلك تكثر فيه الأراضي الخصبة ولذا فيستحسن أن يزداد تخصص العراق في الزراعة وسوريا أيضا يجب أن تهتم بزراعة المناطق الخصبة في بلادها أما فلسطين ولبنان والمدن السورية فيجب أن يزداد اهتمامها بالصناعة لأسباب تذكر في فصل الصناعة .

ومن المهم أن نلاحظ أن الموازنة بين إنتاج الزراعة والصناعة يجب أن تتم بحيث يكون دخل الفرد المشتغل في الزراعة مساويا لدخل الفرد المشتغل بالصناعة فإذا حصل تبدل في هذا الدخل فلا بد من إجراء بعض التعديل في توزيع العمال والراسمال بين الزراعة والصناعة ودخل الفرد في الزراعة أو الصناعة يعتمد على أسعار المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ولذا فإن للأسعار أهمية كبرى في تقرير توزيع الجهود بين الزراعة والصناعة في البلاد .

١٠ - أسس التقدم الزراعي :

- مرت معنا في مناسبات متعددة بعض مشاكل الزراعة ولا بد لحل هذه المشاكل جميعها قبل أن تتمكن البلاد العربية من زيادة إنتاجها الزراعي .
- ولكن يزيد الإنتاج الزراعي في البلاد يجب أن يهتم بالأمور التالية .
- ١- زيادة الراسمال المشتغل بالزراعة سواء في ذلك الراسمال العام الذي تنفقه الحكومة على المشاريع الكبرى كشارع الري أو نظام نزع المياه والمواصلات أو الراسمال الخاص الذي يستعمله الفلاح كالمحاريث والأدوات الزراعية المختلفة .
 - ٢- جعل الطرق الزراعية حديثة باستعمال الدورات الزراعية الحديثة والبذور - والسمدة وحراثه الأرض حراثة جيدة . ومن الضروري لتحقيق هذه الغاية إنشاء المدارس الزراعية في مختلف أنحاء البلاد كما من الضروري نشر الثغاة الزراعية الحديثة بين المزارعين .

- ٣- ايجاد الوسائل الناجعة في مكافحة العشرات والافات الزراعية .
- ٤- ايجاد انواع المحاصيل الجيدة التي تقل كثيرا وتناسب حالات البلاد ويمكن ان توجد هذه المحاصيل محطات التجارب الزراعية التي يجب الاهتمام بها اهتماما خاصا .
- ٥- الاهتمام بشؤون الفلاح الصحية وتعليمه من شأنه ان يزيد في انتاجه .
- ٦- وضع برنامج لتحضير اليد وتشجيع التنازل لزيادة العمال الزراعيين في البلاد .
- ٧- ولكن اهم شرط من شروط امكانيات التقدم الزراعي هو تغيير نظام التصرف - بالاراضي الشائع في البلاد في الوقت الحاضر . هذا النظام الذي بموجبه لا تكون الارض ملكا للفلاح وانما هي ملك لشخص اخر والفلاح يعمل بها لقاء اعطاء حصة من منتوجها لصاحبها - لا يشجع الفلاح على زيادة منتوجه لان اية زيادة في المنتج يتبعها زيادة في حصة صاحب الارض اضاف الى هذا ان الفلاح بسبب هذا النظام لا يستطيع ان يجرى في الارض التي يزرعها ايسرة تحسينات ثابتة لان صاحب الارض يستطيع ان يخرجها في اى وقت شاء ويذهب التحسين لصاحب الارض .

والخطوة الاولى لحل هذه المشكلة هي ايجاد تشريع عادل على شاكثة قانون الزراعة الفلسطيني يعطي المزارع حق البقاء في الارض التي يزرعها ويضع الشروط الصعبة لخراجها منها ويكفل له في حالة خروجه من الارض قيمة جميع التحسينات التي ادخلها عليها .

ولكن مثل هذا التشريع يفيد في انه يطمئن الفلاح على استقراره في ارضه ولا يحل له المشكلة لان الارض لا تزال لغيره وهو لا يزال مضطرا لدفع جز كبير من غلتها لسواه ولذلك فان الاصلاح الحقيقي لا يأتي الا عن طريق اعطاء الفلاح ملكية الاراضي التي يزرعها ولاجرا هذا الاصلاح يجب وضع تشريع بالامور التالية :

- ١- تحديد الحد الاعلى لملكية الفرد من الاراضي ووضع جميع الاجراءات التي تضع تهريب الاراضي باسماء مستعارة مختلفة .
- ٢- تشتري الحكومة جبرا الاراضي التي تزيد عن الحد الاعلى الذي وضعته ويصدر رهن هذه الاراضي من قبل الحكومة ويدفع اناسطا متعددة على عدد من السنين .
- ٣- تباع الحكومة بدورها هذه الاراضي للفلاحين ويدفع الفلاحون ثمنها مقسطة على عدد من السنين على ان لا يزيد القسط السنوي عن الحصة التي كانوا يدفعونها لصاحب الارض

ولا تنف في وجه مثل هذه العمل اية عفة قانونيه لان جميع الاراضي الزراعية في البلاد تقريبا هي اراض اميرية والاراضي الاميرية ملك للحكومة والحكومة وضعت قوانين لتنظيم التصرف بها ولها الحق في ان تغير هذه القوانين ونضع القوانين الاخرى التي تراها مناسبة .
ولا ينف في وجه مثل هذا المشروع سوى اصحاب المصالح والانطاعيين ولكن حكومة مخلصه وجريئة تستطيع ان تسير فيه .

اما حين يزد الانتاج الزراعي في البلاد فتصبح المشكلة الهامة التي تدعو الى الحل مشكلة ايجاد اسواق رابحة لتصريف الانتاج الزراعي وهذه المشكلة تعتمد الى حد كبير على احوال اجتماعية واقتصادية لا يمكن التنبؤ بها منذ الان .

- (١) اهمية الصناعة
- (٢) الصناعة في العهد العثماني
- (٣) تقدم البلاد العربية الصناعي بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨
- (٤) الصناعات الحالية وما كن وجودها
 - ١ = الصناعات الزراعية وشبه الزراعية
 - ب = صناعات البناء
 - ج = الصناعات الاخرى
 - ١ = الصناعات الزراعية وشبه الزراعية
 - ١ = صناعات الاكل
 - ٢ = صناعات الخمور والتبغ
 - ٣ = صناعة الصابون
 - ٤ = صناعات الغزل والنسيج
 - (١) غزل الحرير ونسجه
 - ١ = غزل الحرير
 - ٢ = نسج الحرير
 - ب (الصناعات الفطنية
 - ١ = حليج الفطن
 - ٢ = غزل الفطن
 - ٣ = نسج الفطن
 - ج (الصناعات الصوفية
 - ١ = غزل الصوف
 - ٢ = نسج الصوف
 - د (صناعات الحبك والجرسيات والملابس التحتانية
 - هـ (صناعات الجلود
 - ١ = الدباغة
 - ب = صناعة الاحذية
 - ج = الصناعات الجلدية الاخرى
 - ٢ = صناعات البناء
 - ١ = صناعة السمينة
 - ب = صناعات الطوب والبلاط والاثايب
 - ج = حجارة البناء
 - د = صناعات اخرى متصلة بالبناء

٣ = صناعات أخرى . الكبريت ، العواذ الكيماوية والطبية ، الكهرباء ،
النفط ، استخراج البوتاس ، الفوسفات .

٤ = ملاحظات واستنتاجات

تشابه الصناعات

الصناعات التي ينفرد بها قطر واحد

الصناعات التي يتفوق بها قطر واحد

الصناعات التي تتساوى بها الاقطار

المخصص الصناعي

٥ = امكانيات التقدم الصناعي .

الفصل الرابع

الصناعة والوحدة العربية

(١) أهمية الصناعة .

لا شك بأن الصناعة ذات أهمية كبيرة جداً في انكسار الانتعاش لأي بلد من البلدان ، ذلك لأنها الطريقة الأساسية في استثمار قسم كبير من المواد الأولية ، فإذا لم تكن في البلاد صناعة . أو كانت صناعة ولكنها غير كافية ، تكون النتيجة أن تساهم من مواد البلاد الأولية ببنى مدمراً ، أو يصدر بشكله الأولي إلى الخارج ليصنع هناك فلا يستفيد منها البلد استفادة كافية . والأهمية الثانية التي للصناعة هي أنها تشغل عدداً كبيراً من الأيدي العاملة في البلاد وتساهم بذلك على تقليل البطالة وعلى زيادة مقدرة البلاد على استيعاب السكان .

وأخيراً فإن دخل الفرد في البلاد الصناعية على العموم أكثر من دخل الفرد في البلاد الزراعية ، وبكلمة أخرى فإن قيمة الإنتاج الفردي في الصناعة على العموم أعلى من قيمة الإنتاج الفردي في الزراعة ولذلك فإن البلاد الصناعية يكون المستوى المعيشي فيها أعلى وتكون الثروة فيها أعظم ويكون دخل الدولة أكبر وبالتالي تكون الدولة أكثر على الإنفاق في الأغراض المختلفة . ولذلك فإن أي دولة تريد رفع المستوى المعيشي لسكانها لا بد لها من إنشاء الصناعات المتلائمة مع طبيعتها ومواردها .

وعلى ما للصناعة من الأهمية الفائقة فإن الصناعة الموجودة في البلاد العربية لا تزال

متأخرة وغير وافية .

(٢) الصناعة في العهد العثماني .

فالصناعة بشكلها الحديث حديثة العهد في البلاد العربية ، بل يمكن القول بأنها بدأت بعد الحرب الكبرى السابقة (حرب ١٩١٤ - ١٩١٨) . فقبل تلك الحرب - أي في العهد العثماني - كان ينف في وجه التقدم الصناعي عيوب كثيرة . من هذه العيوب أن الحكم العثماني كان حكماً ناسباً وجاهلاً بمصالح البلاد الاقتصادية ولذلك فإنه لم يحاول الاهتمام بالصناعة أو سواها من النواحي الاقتصادية اهتماماً كافياً بل بالعكس كثيراً ما كان يرهقها بالضرائب . أضف إلى هذا عدم الاستقرار الذي كان سائداً والذي كان يجعل الناس متخوفين من تشغيل أموالهم في الصناعة . وزيادة على ذلك فإن رداءة طرق المواصلات كانت تحد من نقل المنتجات من مكان

الى آخره بالتالي تحد من نمو الصناعة كما أن نظام الامتيازات كان يمنع من حماية الصناعة المحلية الناشئة حماية كافية ، إذ ان الحكومة العثمانية بموجب هذا النظام لم تكن تستطيع وضع حاجز جمركي يزيد عن ٨ / ٠ من قيمة البضائع المستوردة ما بين سنوات ١٨٦٢ - ١٩٠٨ وفي سنة ١٩٠٨ تمكنت من رفعه الى ١١ / ٠ وهذا غير كاف لحماية اية صناعة ناشئة ، واخيرا فقد كان يحد من نمو الصناعة في العهد العثماني عدم وجود بنوك صناعية تساعد في بناء الراسمال أو تساهم في امداد الاموال اللازمة لاستمرار العمل به كما لم يكن في البلاد نقادة ثنية كافية (١)

كل هذه العيوب منعت تقدم الصناعة وحدثت من تطورها ، ولذلك فقد كانت الصناعة في العهد العثماني متأخرة لا تستعمل سوى طرق ساذجة قديمة ، وكان رأس المال المشغل بها قليلا ، وكانت اكثر الصناعات على نطاق ضيق ، أما المعاصر الحديثة التي تستعمل الآلات والاعداد الكبيرة من الحمال فكانت نادرة الوجود إذ أن عدد المعامل التي يشتغل في الواحد منها اقل من خمسين عاملا كان اقل من مئة معمل في سوريا وفلسطين أما المعامل التي كان يشتغل في الواحد منها أكثر من مئة عامل فكانت اقل من ١٢ معملا ، أما الصناعة الموجودة فكان القسم الاكبر منها صناعات يدوية مركزها البيوت ، وكانت اكثر هذه الصناعات من النوع الذي يعتمد على المواد الأولية الزراعية كالمطاحن ومعاصر الزيت ومصانع الحبوب والخمور والدخان ، او من النوع الذي يعتمد على المواد شبه الزراعية (الحيوانية) كصناعة النسيج بالصوفي وصناعة الحرير - وصناعات الجلود ، واخيرا وقد كانت هناك بعض صناعات البناء .

وهذه الصناعات جميعها تقريبا وكما نرى صناعات خفيفة استهلاكية ، ولم يكن في البلاد صناعات ثيلة رأسمالية بسبب عدم توفر المواد الاساسية لهذه الصناعات كالحديد والفحم بالإضافة الى الاسباب المتقدمة ، وسيبني عدم توفر المواد المعدنية في البلاد - وخصوصا الحديد - حاجزا أساسيا في وجه قيام اية صناعة ثيلة بالبلاد في المستقبل . وسنرى ان تطور الصناعة محدود بطبيعة البلاد الزراعية ، ولذلك نستغل الصناعة معتمده في الدرجة الأولى على الانتاج الزراعي والحيواني لان هذا الانتاج يشكل القسم الأهم من المواد الأولية الموجودة في البلاد .

٣٠ تقدم البلاد الصناعي بعد حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ .

بعد الحرب السابقة اخذت الصناعة القديمة بطونها اليدوية الساذجة تتأخر تدريجيا

(١) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين (باللغة الانكليزية) ص ٢١٦

واخذ يحل محلها المصنع الحديث ، وبالتدريج انتقل العامل من شخص مستقل يعتمد على آلاته الخاصة الى ماجور في مصنع لا يملك شيئا من ادواته . ولعل اهم الاسباب التي ادت الى هذا التأخر التدريجي في الصناعات القديمة عدم مدرتها على منافسة الصناعة الخارجية خصوصا بعد ان حدث تغير في اذواق السكان بسبب اعتناق وسائل المعيشة واللبس الاوربية . اذف الى هذا ظهور المصانع الحديثة ذات التكاليف الانل . وكما ان التطور الطبيعي كان يمشي في اتجاه زوال الصناعة اليدوية ، فقد اصبحت احوال البلاد اكثر ملائمة لظهور الصناعة الالية الحديثة : نزوال الحكم العثماني ادى الى قيام حكومات اكثر كفاءة واكثر اهتماما باقتصاديات البلاد بالرغم من ان هذا الاهتمام المحدود يكون الحكومات في بعض هذه البلاد اما اجنبية واما تحت النفوذ الاجنبي المباشر وهذه الحكومات قد تهتم بتقريب بضائع بلادها اكثر من اهتمامها ببناء صناعة البلاد المنتدب عليها .

ولعل ابرز مظهرين من مظاهر التحسن الاداري هما تحسن المواصلات ، ونظام الحماية الممركية .

ففي فلسطين وحدها زاد طول السكك الحديدية من ٢٠٠ كيلومترا في سنة ١٩١٣ الى ٤٧٣ كيلومترا سنة ١٩٣٦ ، كما زاد طول الطرق الجيدة من ٣٠٠ كيلومترا الى ١٧٥٠ كيلومترا عدا عن ١٧٦٠ كيلومترا اخرى تصلح للسير في الفصول الجافة وبالإضافة الى هذا فقد تحسنت وسائل البريد وخطوط التلفون والتلغراف تحسنا عظيما فاصبحت فلسطين متصلة ببعضها اتصالا تلفونيا وثيقا وكذلك فهي متصلة تلفونيا بمصر وسوريا والعراق كما انها متصلة تلغرافيا بسائر انحاء العالم . (١)

وفي العراق ايضا تحسنت وسائل المواصلات فبينما لم يزد مجموع طول السكك الحديدية فيها قبل سنة ١٩١٤ عن ١٢١ كيلومترا اصبحت في سنة ١٩٣٦ ، ١٢١١ كيلومترا (٢) وكذلك فان مختلف انحاء العراق متصلة بطرق السيارات ولكن هذه الطرق لاتزال غير وافية ومن نوع ردي لاتصلح للسير الا في فصول الجفاف .

اما سوريا فان اكثر خطوطها الحديدية كان موجودا قبل الحرب ، ولكن طرق السيارات

١- حماد ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٢٥

٢- سعيد حماد ، النظام الاقتصادي في العراق ص ٣١٠

الجيدع والطرق الصالحة للسير في بعض الفصول قد زادت زيادة كبيرة (١) .

أما الأثر الثاني من آثار التحسن الإداري فهو حماية الصناعة بالرسم الكركية واعفاء

الآلات والمواد الأولية من هذه الرسوم .

وفي سوريا بدأ بهذه التحسينات سنة ١٩٢٤ عندما أعفيت الآلات من الرسم ثم زادت الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع الأجنبية في سنة ١٩٢٦ من ١٥ بالمائة إلى ٢٥ بالمائة (٢) وفي فلسطين بدأ بنظام الحماية الجمركية سنة ١٩٢٧ عندما فرضت الرسوم العالية على البضائع التي ينتج مثلها في فلسطين حتى يبلغ معدل الرسوم المفروضة على البضائع المستوردة في سنة ١٩٣٦ مقدار ٢٨,٧ بالمائة . وبالإضافة إلى هذا فقد أعفيت الآلات والمواد الأولية من الرسم . (٣)

وفي العراق أيضا أصدرت الحكومة في سنة ١٩٢٧ قانونا أعلنت بموجبه كبرا من الآلات من الرسوم الكركية كما خفضت هذه الرسوم عن غيرها (٤) . أضاف إلى هذا الحماية الكركية واهتمام الحكومة بتشجيع الصناعة .

فإذا أضفنا إلى الأسباب المتقدمة التطور الحاصل بسبب التقدم إلى كبرياء -

استعمال الآلات وشيوع استعمال السيارات أمكننا أن نلمح الأسباب التي أدت إلى التطور الصناعي في البلاد العربية بعد الحرب السابقة .

وزيادة على الأسباب المتقدمة التي أدت إلى تطور الصناعة في البلاد العربية بشكل عام ، فإن هنالك عاملا آخر نلخصه في فلسطين كان له دور خاص في الحياة الصناعية فيها ، وهذا العامل هو الهجرة اليهودية .

فقد دخل فلسطين من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٦ ، ٢٦٥ ٠٠٠ يهوديا وقد أدى تدفقهم إلى إيجاد حركة كبيرة سواء لبناء البيوت اللازمة لهم أو لتهيئة الأعمال التي يعملون فيها ولذلك فليس عجيبا أن تكون الصناعات المستفيدة من البناء من أهم الصناعات الموجودة في فلسطين . أضاف إلى هذا الراسمال الضخم الذي جاء به اليهود أن يندرج الراسمال الذي شغله اليهود في فلسطين منذ الحرب الماضية بـ ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ إلى ١٥ ٠٠٠ ٠٠٠

١- حماد ، النظام الاقتصادي في سوريا ص ١٨٦

٢- المصدر نفسه ص ١٣٠

٣- حماد ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٢٧

٤- سعيد حماد ، النظام الاقتصادي في العراق ص ٢١٥

جنيتها كان مجموع المشغل منها في الصناعة في نهاية سنة ١٩٣٥ يبلغ ٦٥٤٠٠٠ ٨ جنيتها
وفد ساعد وجود عدد كبير من الفنيين بين المهاجرين اليهود على انشاء الصناعة اليهودية ،^(١)
ليس لدينا احصاءات يمكن الاستدلال منها عن مقدار التطور الصناعي منذ الحرب
الماضية ، كما اننا لانقص استعراض التطور بجميع مداخله ، وانما القصد من هذا البحث ان
نستعرض بسرعة الصناعة كما هي عليه الان ، وان نحاول ان نرى اهميتها بالنسبة للوحدة العربية
وامكانياتها للمستقبل ووسائل تحقيق هذه الامكانيات ، وبعبارة اخرى فان هذا الاستعراض
سيحاول الاجابة على الاسئلة التالية .

- ١- ما هي انواع الصناعات العربية واين توجد هذه الصناعات ،
- ٢- هل بعض البلاد العربية متخصصة في بعض الصناعات في الوقت الحاضر .
- ٣- هل يمكن زيادة التخصص الصناعي في البلاد العربية ،
- ٤- اي البلدان يجب ان يزداد تخصصها في الصناعة ، وما هي الصناعات التي
يجب ان تخصص بها ولماذا ؟
- ٥- هل الصناعات الحالية تكفي حاجات البلاد ؟
- ٦- هل هنالك امكانية لزيادة الانتاج الصناعي في البلاد - وما وسائل تحقيق
هذه الامكانيات ؟

٣- الصناعات الحالية واماكن وجودها :

يمكن تنسيق الصناعات القائمة في البلاد العربية الى ثلاثة انواع :

- ١ - الصناعات الزراعية التي تعتمد على المواد الاولية الزراعية والصناعات شبه
الزراعية التي تعتمد على المواد الاولية الحيوانية .
- ب - صناعات البناء .
- ج - الصناعات الاخرى
- ١ - الصناعات الزراعية وشبه الزراعية

فلما ان الصنف الغالبة على البلاد العربية هي ٢ ١ انما بلاد زراعية ولذلك فان
الصناعات التي تعتمد على المواد الاولية الزراعية او شبه الزراعية (الحيوانية) هي على العموم
اهم الصناعات الموجودة في البلاد .

ويمكن تقسيم الصناعات الزراعية والحيوانية الى الانقسام التالية :

(١) صناعات الاكل . (٢) صناعات الخبز والتبغ (٣) صناعة الصابون (٤) صناعات الغزل

والنسيج (٥) صناعات الجلود .

١- صناعات الاكل

اهم هذه الصناعات المطحن ، وتجفيف الفواكه ، واستخراج زيوت الاكل ، والخير وما يتفرع عنه كصنع المعكرونه والبسكوت ، والشوكولاته والحلويات ، ومستخرجات الحليب كالجبن والسمن والزبدة .

ان المطحن فقد كان قبل الحرب السابقة يعتمد على طرق ساذجة بينها المطاحن البيتية فاصبح اليوم للمطحن معامل بعضها كبيرة ، وفي مختلف انحاء البلاد اليوم مطاحن تستعمل الطرق الحديثة (١)

كما ان كثرة الفواكه في البلاد ادت الى قيام عدد من المصانع بتجفيف الفواكه او استخراج عصيرها ففي الشام مصنع هام لتجفيف الفواكه هو مصنع الكونسروة ورأسه ١٥٠٠٠٠ فترك كما ان في لبنان ثلاثة مصانع لتجفيف الفواكه وصنع المربيات هي مصنع جبر ومصنع فرطاس ومصنع الشركة الصناعية للمحصولات الزراعية (٢) وفي فلسطين معمل يهودى ينتج عصير الفواكه والمربيات والخضار المحفوظة والبندورة المحفوظة وهو معمل شركة عيسى (

ورأسه ٣٥٠٠٠ جنيه (٣) كما ان فيها ايضا معمل عربي للمربيات تابع لشركة برتال يافا وفي العراق عدد من مصانع المربيات والمربيد تنتج اشياء جيدة النوع ، ولكن اهم صناعة فواكه في العراق هي صناعة التمروكبها وقد اصبح في العراق مكابس حديثة وصحية لكبس التمور وتهدم الحكومة العراقية اهتماما كبيرا بكبس التمور لان التمور من حاصلات العراق الاساسية ومن صادراته المهمة ان يبلغ ما يصدره العراق من التمور اكثر من ٨٠ بالمائة من مجموع التجارة العالمية بهذا الصنف (٣)

وصناعة تجفيف الفواكه والخضار وحفظها ذات مستقبل حسن نظرا لتوفر موادها الأولية في البلاد ، كما انها ذات غائدة عظمى لان الفواكه والخضار من المواد السريعة التلف

١- حماد، النظام الانتصادى في فلسطين ص ٢٥٥

٢- النظام الانتصادى في سوريا ص ١٦٨

٣- حماد، النظام الانتصادى في العراق ٢٥٩ و ٣٩١

ولذا فمن الضروري تصريف في وقت نضوجها ، وهذا يؤدي الى وجود كميات كبيرة منها في الاسواق في وقت واحد فتهدبط اسعارها . ولكن يتجنبونها يمكن حفظها وبيعها في مختلف اوقات السنة فتأتي بربح اوفر .

وقد أدى توفر الزيتون والنباتات الاخرى الصالحة لاستخراج الزيت كالمشم الى قيام صناعة استخراج الزيت وبالرغم من ان القسم الاكبر من معاصر البلاد ، وخصوصا المعاصر القروية ، لا يزال يستعمل الطرق القديمة فان هنالك عددا من المعاصر الحديثة . ففي سوريا عدة مصانع هي مصنع سعادة واولاده في اللاذقية ومصنع شركة الشرق العامة

وبالاضافة الى هذه المصانع الحديثة فقد اقامت شركتا الكونسرو الشامية مصنعا حديثا في الشام اما في لبنان فللمشركة الصناعية للمحاصيل الزراعية حديث ^{مصنع} لاستخراج الزيت كما ان هنالك مصنعا اخر قرب بيروت ^(١) وفي فلسطين ايضا مصنعان حديثان يهوديان هما المصنع التابع لشركة شيمون وراسمالها ١٤٠ ٠٠٠ جنيه فلسطينيا ، والمصنع لشركة ازهار وراسمالها ٣٠ ٠٠٠ جنيه ^(٢) . اما العراق فليس فيها الا المعاصر البسيطة .

والزيت المستخرجة من هذه المصانع ومن المعاصر الساذجة الكثيرة المنتشرة في البلاد لا تستعمل للاكل فقط ولكنها تستعمل ايضا لصناعة الصابون . وصناعة استخراج الزيت في تقدم مستند . وهناك مواد كثيرة عدا الزيتون والمشم يمكن استخراج الزيت منها وبعضها ستورد الان بالفعل لهذه الغاية مثل عين الشمس ويزر الكتان وفستق العبيد الذي ثبت ان لزراعته امكانيات واسعة في الارض .

وفي البلاد عدد من المخابز الحديثة ، رغم انه اكثر المخابز على العموم لا تزال قديمة ففي لبنان مصنع هام لصنع البسكويت والمعكرونة هو مصنع جبر ^(٣) كما ان في فلسطين عددا من مصانع البسكويت اهمها مصنع نرومين وراسماله ١٥٠٠٠ جنيه ومصنع ستاركمان للمعكرونة ^(٤) وفي العراق ايضا عدة مصانع للبسكويت والمعكرونة .

- (١) حمادة ، النظام الاقتصادي في سوريا ص ١٦٥ ومجلة تجارة الشرق ٤ تشرين الثاني ١٣٩٩
(٢) حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٥٥
(٣) النشرة الاحصائية العامة ١٩٣٨ (باللغة الفرنسية)
(٤) حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٥٦ .

ويوجد أيضا عدة مصانع للشوكولاته منها ما هو صغير ومنها ما هو كبير . وفي سوريا بعض هذه المصانع ولكن الحرب التي جعلت استيراد السكر والكافور صعبا حدثت من انقاذها . وكذلك فان في فلسطين خمسة مصانع للشوكولاته اهمها مصنع علييت * * * ورأس المال ١٦٠٠٠ جنيه . (١)

ومن صناعات الاكل صناعة تشير البرز الموجودة في فلسطين ومركزها حيفا التي بنا مصنع هام لتشير البرز تابع لشركة التجارة الفلسطينية ورأس مالها ٣٥٠٠٠٠ جنيه (٢)

وقد قامت في أثناء هذه الحرب في لبنان صناعة استخراج السكر است في سنة ١٩٤١ شركة لهذه الصناعة برأس مال قدره ٦٠٠٠٠٠ ليرة سورية ثم زيد هذا المبلغ الى ١٠٥٠٠٠٠٠ ليرة سورية ، وتستخرج هذه الشركة السكر من النشا والجلوكوز والقمح . (٣)

ومن صناعات الاكل الموجودة في البلاد صناعة استخراج ملح الطعام وهي موجودة في مختلف أنحاء البلاد .

واخيرا فندرك صناعة الالبان كالجبن والسمن والزبدة وقد وجد من الاثني بحثها مع الزراعة لان اغلبها يصنعه الفلاحون والبدو بطريقتهم الساذجة من محصولهم الخاص . نلاحظ مما تقدم ان بعض صناعات الاكل توجد في نظر واحد دون الانظار الاخرى مثل صناعة كبر المتور في العراق بخلاف ان العراق تنتج التمور وحدها . وكذلك فان صناعة الشوكولاته والحلويات توجد في سوريا وفلسطين دون العراق . اما صناعة تجفيف الفواكه والخضار فانها (ما عدا التمر) تزدهر في سوريا وفلسطين اكثر من العراق بكثير ، وكذلك فان التمسك الاهم من صناعة الزيوت موجود في سوريا وفلسطين نظرا لان موادها الاولية اكثر توفر في هذين البلدين . ويمكن تعريف قسم كبير من منتجات سوريا وفلسطين من الزيوت والفواكه المجففة والشوكولاته والحلويات في العراق ، اذ ما توفرت العوامل الاخرى اللازمة لتشجيع التجارة بين هذه البلاد . كما ان العراق - وهي اكثر تخصصا بنسب آخر من صناعات الاكل وهي صناعة الالبان نظرا لتوفر المراعي والمواشي فيها يمكن ان تزيد من تخصصها فيها ، وبالتالي يمكن ان تصدر نسبا

(١) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٥٢

(٢) - - - - - ٢٥٦

(٣) تجارة الشرق ٨ كانون الاول ١٩٤٢ .

عاما منها الى فلسطين ولبنان اللتان لا تنتجان منها ما يكتفيهما .

(٢) صناعة الخمر والشيخ

هاتان المصنعتان من صناعات البلاد الهامة . صناعة الخمر تشمل العراق والكويت

والنبيذ والبيرة وسواها .

وفي فلسطين وحدها ٤١ معبلا مرخصا لصنع الخمر اهمها موجودة في مستعمرة ريشون
لصيون اليهودية وقد انتجت هذه المصانع في سنة ١٩٣٦ مقدار ٥٧٥ ، ٢٢ هكترا وتنتج
تنتج كميات اكبر من هذه . (١) وفي لبنان عدد من معامل الخمر اهمها مصنع كسار التابع للاباء
المسيحيين والواقع بالقرب من زحلة . ويصنع العراق في جميع انحاء سوريا ولبنان (٢) وكذلك
فان في العراق عددا من مصانع الخمر اهمها معمل النبيذ الموصل وهو مصنع حديث (٣) .
اما البيرة فلا مصنع في فلسطين راسماله ٨٠ . ٠٠٠ جنيهها وهو في ريشون (٤) كما ان

هناك مصنعين كبيرين للبيرة في لبنان هما "La Grande Brasserie du Levant"

Brasserie Malterie Franco-Libano-Syrienne (٥) وقد كان بالعراق مصنع للبيرة ولكنه اخفق
فاضطر للتوقف (٦) .

وفي فلسطين عدد من مصانع تنطير الكحول اكبرها بالقرب من يافا وقد انتجت جميعها
سنة ١٩٣٧ مقدار ٥٣٢٠ هكتوليترا (٧) وكذلك فان في سوريا ولبنان مصانع لهذه الغاية
انتهت سنة ١٩٤١ مقدار ٦٦٥ طنا .

ولدى استعراض صناعة الخمر فاننا نرى ان فلسطين وسوريا تنتجان منها - ماعدا
البيرة ما يكفي لسد الحاجات المحلية ويمكن ان ينتجا فائضا للتصدير ، بينما العراق تستورد القسم
الاكبر من خمورها من الخارج ، فقد بلغ مقدار ما استوردته العراق من الخمر في سنة ١٩٣٤
- ١٩٣٥ كما يلي بالمترات . عرق ٦٣٨ ، ٤٣٦ ، نبيذ وطني ٢٠ ، ٧٠٩ وسكي ٣٤ ، ٣٠٣
كويت ٤٣٢ ، ١٠ ، بيرج ٣٨٣ ، ٤٦٩ مشروبات روحية اخرى ٢٣٣ ، ٦٠ ، ومن هنا نلاحظ امكانية
التوسع في صناعة الخمر وزيادة تصدير الخمر من سوريا وفلسطين الى العراق .

١- حمادة النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٥٩

٢- النشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٧

٣- حمادة النظام الاقتصادي في العراق ص ٢٦٣

٤- حمادة النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٦٠

٥- النشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٤ - ٣٧

٦- حمادة النظام الاقتصادي في العراق ص ٢٦٣

٧- حمادة النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٦٢

٨- حمادة النظام الاقتصادي في العراق ص ٢٦٤

والتيغ ايضا كما قد سنا - من صناعات البلاد المهمة . ففي العراق عدد كبير من المعامل الحديثة لصناعة المدخان كان عددها في سنة ١٩٣٦ احدى عشر معملا سبعة منها في بغداد اهمها " شركة المدخان العراقية " وشركة المدخان الشرفية " وشركة دخان وسجاير المراندين " وتنتج معامل العراق يوميا ما بين مليونين الى عشرة ملايين سيجاره وتستطيع ان تنتج اكثر من هذا بكثير من هذا بكثير . وصناعة السجاير في العراق حرة وليس فيها اى احتكار ولكن الاتجاه نحو جعلها محتكرة . ويمكن للعراق ان يصنع من السجاير ما يكفي حاجاته مع فائز كبير للتصدير (٢) وفي سوريا ولبنان فان انتاج التيغ محصور في شركة البرجي وهي تنتج ما يكفي لسد حاجات البلاد

وفي فلسطين ايضا عدد من معامل السجاير اهمها وصانع ندمان ديك وسلطى بحيفا وراسا لها ١٥٠٠٠٠ جنيتها وشركة السجاير العربية الناصرة وبندور بحيفا ودويك وبقي براق وما سيبين وهذه المعامل تنتج معظم حاجات البلاد (٣) .

نرى من استعراض صناعة التيغ ان كل نظرينتج منها لسد حاجاته المحلية . وليس لدينا احصاءات عن تكاليف هذه الصناعة في مختلف الانظار حتى نحكم بالبلد الذى يفضل ان يتخصص بها ، ولكن يظهر انه اذا ازالت الحواجز عن تجارة التيغ بين هذه البلاد والى الاحتكار الموجود في سوريا ولبنان فالمرجح . في تلك الحالة ان صناعة التيغ في العراق ستفوق على صناعة التيغ في الانسام الاخرى .

(٣) صناعة الصابون

سبق ان ذكر انه في البلاد صناعة زيت مهمة وان كثيرا في المواد اللازمة لاستخراج الزيت موجودة في البلاد . والزيت لا تستعمل جميعها للاكل بل يذهب قسم كبير منها لصناعة الصابون المهمة وتزدهر هذه الصناعة بشكل خاص في فلسطين وسوريا ١ اما في فلسطين فيبلغ مجموع ما ينتج من الصابون بمختلف انواعه ٨٠٠٠ طنا في السنة الواحدة . وكان الصابون في السابق يصنع باسره من زيت الزيتون اما الآن فتستعمل في صنعه زيوت اخرى . واغلب الصابون المصنوع في فلسطين صابون غسيل ، ويصدر كثير من صابون زيت الزيتون الى مصر ومن صابون الزيت الاخرى الى سوريا

١ - لم يوردت اياها في هذا الكتاب .

٢ - حمادة النظام الاقتصادي في العراق ص ٢٦٦

(٣) حمادة النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٦٢

ومعظم صناعة الصابون المغسيل في فلسطين بيد العرب فقد كان في نابلس وحدها ٢٤ معيد
يقدر رأسمالها بـ ٢٣٠.٠٠٠ جنيهها ونيمة منتوجها السنوي بـ ٢٤٠.٠٠٠ جنيهها وفي يافا والرملة
١٦ معينه أخرى . ولدى اليهود معامل حديثه لصنع الصابون أهمها معمل شيمين في حيفا
ومعمل شرقي في رшон (١) .

أما في سوريا ولبنان فالمرغم من أن صناعة الصابون كانت صناعة مهمة في السابق ، فانها
قد تناهضت لأسباب عديدة أهمها وجود الحواجز الجمركية في وجه تصدير الصابون الى تركيا ومصر
ومنافسة الصابون الفلسطيني والفرنسي وتأخر الطرق المستعملة في إنتاج الصابون . وقد تناهض
إنتاج حلب وحدها من الصابون من ١٤٠٠ طنا سنة ١٩٣٤ الى ٤٠٠ طنا فقط سنة ١٩٣٩
وقد ربما انتجته سوريا ولبنان من الصابون سنويا ما بين سنوات ١٩٣٥ - ١٩٣٩ - ٣١٦٠ طنا
لكل سنة (٢)

وفي العراق اليوم اهتمام بصناعة الصابون نظرا لوجود كثير من موادها الأولية فيه . إلا
أن العراق لا يزال يستورد كثير ما يحتاجه من الصابون ، فقد استورد سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ من
سوريا وحدها ٢٣٧٥ طنا من الصابون قيمتها ٠٩٥ ، ٣٣ ديناراً ، ومن مصادر أخرى استورد
في تلك السنة من الصابون ما قيمته ٤٤ ، ٤٠ ديناراً .

وفي العراق اليوم ثمانية معامل للصابون واحد منها في الموصل والباقى في بغداد
بينها معمل حديث له فرع لاستخراج الزيت وتنتج اثني عشر ألف صندوقاً في السنة .
من استعراض صناعة الصابون نرى أن فلسطين وسوريا ولبنان ينتجان منها ما يفيقر عن
حاجتهما بينما العراق لا تزال في حاجة الى كميات كبيرة من الصابون تستوردها من الخارج وتستورد
نسماً مهما منها من سوريا ولبنان ومن الممكن زيادة المصدر من الصابون من سوريا ولبنان وفلسطين
الى العراق .

٤- صناعات الغزل والنسيج

أن المواد الأولية الأساسية اللازمة لجميع صناعات الغزل والنسيج هي مواد اما زراعية
كالقطن مثلاً واما شبه زراعية اي معتمده على نتاج اشياء حية غير النباتات كالحیوانات التي يستعمل

(١) حمادة النظام الاقتصادي في فلسطين ٢٦٢

(٢) النشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٥ - ١٩٣٨

صونها في صناعة غزل المصوف ونسجه ومثل دودة القز التي هي اساس في صناعة الغزل والنسيج الحريري . وما ان طبيعة البلاد العربية الزراعية موافقة لانتاج المواد الزراعية وشبه الزراعية الاولى لوجود الاراضي الصالحة لزراعة هذه المواد او المراعي الصالحة للمواشي والحيوانات ، فلا عجب ان تتوفر هذه المواد الاولى اللازمة بكثرة في هذه البلاد ولا عجب ايضا ان تنشأ على اساس هذه المواد الاولى صناعات الغزل والنسيج . وهذه الصناعات على غاية الاهمية في مركز البلاد الصناعي في الوقت الحاضر كما ان امكانيات التوسع فيها في المستقبل عظيمة . ولكن مما يحد في امكانيات التوسع في هذه الصناعات ان كثيرا من المواد الاولى الموجودة في البلاد ليست من نوع جيد كما في حالة المصوف الماخوذ من مواشي البلاد مثلا ، ولهذا فان مستقبل هذه الصناعات يعتمد الى حد غير قليل على المقدرة على تجويد المواد الاولى كما يعتمد ايضا على عوامل اخرى تذكر في حينها .

١- غزل الحرير ونسجه :

١- غزل الحرير .

ان صناعة غزل الحرير منحصرة انحصارا كبيرا في سوريا ولبنان وليس في العراق ولا في فلسطين صناعة غزل للحرير . كانت صناعة غزل الحرير ذات اهمية كبرى قبل الحرب السابقة ولكنها في المدة الاخيرة اخذت تتضاءل لاسباب كثيرة اهمها المناسفة الخارجية اليابانية وظهور الحرير الاصطناعي وتاخر الطرق المستعملة في هذه الصناعة . وقد كان تنافس هذه الصناعة لهذه الاسباب عظيما فبينما كان ما انتج من الحرير الخام سنة ١٩٣٠ مقدار ٣٥٧٥٠٠٠ كيلو غراما انخفض في سنة ١٩٣٩ الى ١٥١٥٠٠٠ كيلو غراما فقط اي اقل من النصف هذا وتظهر سنة ١٩٣٨ المذكورة تحسنا بالنسبة لما قبلها من السنوات كما ان الانتاج يعود بعدها الى الانخفاض (١) .

ويستهلك قسم كبير من هذا الانتاج محليا كما يظهر من ان نسبة المصدر منه ليست مرتفعة كثيرا فلم تزد المصدر من الحرير الخام سنة ١٩٣٠ عن ١٦ بالمئة من مجموع الانتاج وفي سنة ١٩٣٨ بلغ ٥٣ بالمئة من مجموعه (٢)

وفي لبنان عدد من المصانع لغزل الحرير منها ما هو قديم ومنها ما هو حديث . وقد يبلغ

(١) نشرة بنك سوريا ولبنان ايلول ١٩٣١ والنشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٨ (٢) المصدر نفسه

(٢) المصدر نفسه

عدد المعامل الحديثة لغزل الحرير تسعة معامل . وتغزل معامل الغزل النسم الأكبر من محصول الحرير الخام ، حتى لقد بلغ وزن ما غزل في البلاد سنة ١٩٣٩ مقدار ٩٠٠,٠٠٠ كيلوغراما اي حوالي ٧٥ بالمئة من محصول الحرير الخام (١) .

وبالرغم من ان صناعة غزل الحرير في سوريا ولبنان قد اظهرت بعض الانتعاش بسبب احوال الحرب الحاضرة - لانقطاع المستورد من الحرير الاصطناعي ولان الحكومة البريطانية تشتري كمية كبيرة من انتاجه - فان مستقبل هذه الصناعة لا يزال في الميزان - رغم جودة محصولها - لان اهم عامل لتأخرها كان ظهور الحرير الصناعي الذي سيعود الى الاسواق بكثرة بعد الحرب . وعلى أي حال فان استعمال الطرق الحديثة ينقل من تكاليفها وينقو مركزها كما ان حمايه منتوجها في سوريا ولبنان وفي البلاد العربية الأخرى - ولو الى حين - قد يساعد على تثبيتها .

٢ - نسج الحرير

من الطبيعي ان تكون سوريا ايضا هي المصدمة في صناعة نسج الحرير رغم انها ليست الوحيدة التي تزاوّل هذه الصناعة - بسبب كونها مركز استخراج الحرير الخام وغزله . وقد كان حظ هذه الصناعة مختلفا عن حظ زبيلتها صناعة غزل الحرير وذلك لانها لا تعتمد على الحرير الطبيعي وحده ، ولكنها تعتمد على الحرير الصناعي ايضا وقد رأينا ان هذا قد زاد سوقه . وهناك اسباب أخرى لازدهار هذه الصناعة وتقدمها سنعرضها في حينها .

تقدمت هذه الصناعة في سوريا تقدما عظيما منذ سنة ١٩٣٣ . ففي سنة ١٩٣٩ زاد انتاج الحرير عما كان عليه في سنة ١٩٣٣ بالمئات الى ٣٠٩ بالمئة للكرب ، ٧٤٢ بالمئة للبولين ، ٤٤٥ بالمئة للحرير الخالص والمخلوط ، ٢٧٠ بالمئة للغاباني ، كما زاد المستورد من خيوط الحرير الصناعي بنسبة ١٩٧,٥ بالمئة ، والمصدر من نسج الحرير الصناعي بنسبة ٤٨٦ بالمئة . (٢)

واهم اسباب هذا التقدم الحماية الجمركية وتحسين طرق الانتاج ، وتحسين النوع بحيث يتلاءم مع التطور في الادوات .

وكد كان في سوريا في سنة ١٩٣٧ عدد من الانوال المتحركة على القوة يبلغ ٩٠٠ نولا

(١) تجارة الشرق ، ا تشرين الثاني ١٩٤٠

(٢) النشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٣ - ١٩٣٨ ومعلومات خاصة للسيد سهيل شامية

في اطروحته عن الصناعة في سوريا حصل عليها من مديريه الانتصاد العامة لابلشام .

تنتج في اليوم الواحد مقدار ٢٢,٠٠٠ مترا (١)

وقد بدأت محاولات لادخال هذه الصناعة الى فلسطين سنة ١٩٢٥ ولكنها فشلت وفي سنة ١٩٣٦ اعيد انشاء هذه الصناعة بعد ان حُصيت حماية جمركية نوية فانشى مصنعان حديثان لغزل الحرير رأسا لهما ١٢٠,٠٠٠ جنيه. هما مصنع دلفايز المحدود بتل أبيب ومصنع مشي في رامات جاسه (٢)

• وصناعة الحرير في العراق ساذجة وصغيرة جدا .

نرى من استعراض صناعة الحرير ان سوريا ولبنان هما مركزا لصناعة غزل الحرير دون سواهما ، وان النسم الملمس من صناعة نسيج الحرير موجود في سوريا . وبالرغم من ان صناعة غزل الحرير قد تأخرت للأسباب التي سبق ذكرها فان صناعة نسيج الحرير قد تقدمت تقدما عظيما . يستطيع المرء ان يتنبأ على اساسه بمستقبل عظيم لهذه الصناعة . اما العراق التي تحتاج الى نسم كبير من المنسوجات الحريرية - سواء الحرير الطبيعي والاصطناعي - فمن الممكن ان تستورد كثيرا من حاجاتها من هذه المنسوجات من سوريا ومن الممكن توسيع صناعة الحرير السورية لمنتج نائفا يصدر الى العراق .

اما فلسطين فان بها صناعة نسيج للحرير ولكن يمكن الاستنتاج من تكرار فشل هذه الصناعة واضطرارها الى الاعتماد على حماية جمركية نوية ان فلسطين ليست المكان الملائم لهذه الصناعة ، بينما يثبت نجاحها في سوريا ولبنان ان هذين القطرين اكثر الانظار العربية ملائمة لها . ولذا فيمكن القول بان سوريا ولبنان هما المكانان اللذان لزيادة التخصص بصناعة غزل الحرير ونسجه ولزيادة التوسع في هاتين الصناعتين .

ب) الصناعات الفطنية

١ - زراعة القطن .

يزرع القطن في سوريا والعراق . وقد زادت مساحة الأراضي المزروعة بالقطن في هذين البلدين زيادة هامة بسبب تشجيع الحكومات لها .

وفي سوريا نجحت التجارب التي اجريت لزراعة القطن المصري خصوصا في الملائمية وزادت مساحة ما يزرع فطنا من ٨٢٥٥ هكتارا سنة ١٩٣٣ الى ٣٥٠٠٠ هكتارا سنة ١٩٣٨ (٣)

(١) تجارة الشرق ١٩ كانون اول ١٩٣٧

(٢) حماده ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٤٢٨

(٣) النشر الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٨ ص ١٢٣ م ١٤٤

اما في العراق فادخلت زراعة القطن بعد الحرب السابقة واخذ محصوله يزداد سنة بعد سنة حتى عام ١٩٢٨ حين بلغ ٥٢٠٢ باقة ثم اخذ يتناقص بسرعة ويشدة حتى بلغ سنة ١٩٣٢ مقدار ٤١٠ باقات فقط ولكنه عاد وانتعش فبلغ سنة ١٩٣٥ مقدار ٥٠٠٠ باقة (١) .

ونظرا عن العراق من نوع الاكالا الجيد .

وبسبب وجود زراعة القطن في سوريا والعراق فمن الطبيعي وجود مصانع لحلجه وبالفعل فان في سوريا مصانع حديثة لحالج القطن اكبرها في اللاذقية (سعد وبنائوه) كما ان في سوريا ثلاثة مصانع تابعة " Association Cotonnière Coloniale " (٢)

وفي العراق محلجان للقطن احدهما انشئ سنة ١٩٢٠ في الشيخ معروف من قبل جمعية تربيته القطن البريطانية والثاني انشاته شركة وطنية لحالج الانطان . وهذان المعملان كانيان لحالج كل ما تنتجه العراق من القطن (٣) .

وتصدر سوريا نسما غير قليل من محصول القطن الخام ، اذ بلغ وزن ما صدرته سوريا سنة ١٩٣٧ مقدار ٣٠٣٢ طنا من مجموع محصول تلك السنة وهو ٥٦٤٩ طنا ، اي اكثر من نصف المحصول . وفي سنة ١٩٣٨ صدرت سوريا ٢٠٢١ طنا من مجموع محصول تلك السنة وهو ٧٨٠٠ طنا . اما القسم الذي لا يصدر فتستعمله سوريا لصناعة غزل ونسج القطن المحليتين (٤) .

وقد صدرت العراق ما بين سنوات ١٩٢٦ - ١٩٣٦ من القطن الخام بما معدل وزنه ٣١٧ طنا لكل سنة ~~من مجموع محصول تلك السنة~~ (٥)

٢- غزل القطن :

ليس في العراق صناعة لغزل القطن ولكن هذه الصناعة موجودة في سوريا ولبنان وفلسطين الا ان القسم المهم منها في سوريا ولبنان .

واكبر معمل للغزل في لبنان هو معمل عريضة بالقرب من طرابلس الذي كان يستطيع ان ينتج (في سنة ١٩٣٩) ما وزنه ٩٠٠ طنا من الخيوط بالسنة الواحدة . ثم ياتي بعده مصنع شركة الغزل والنسيج السورية التي يبلغ رأسمالها ٣٠٠٠٠ ليرة تركية ذهب ويستطيع هذا المصنع

(١) حماد النظام الاقتصادي في العراق ١٧٩-١٨٠

(٢) نشرة بنك سوريا ولبنان ٣٠ حزيران ١٩٣٧ - ١٩٣٨

(٣) حماد النظام الاقتصادي في العراق ٢٣٨ - ٢٣٩

(٤) نشرة بنك سوريا ولبنان حزيران ١٩٣٧ - ٤ حزيران ١٩٣٨

والنشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٧ - ١٩٣٨

(٥) حماد النظام الاقتصادي في العراق ص ٢٣٨

ان ينتج من خيوط القطن ما وزنه ٤٧٥ طنا كل سنة . وفي حلب معمل لغزل القطن يستطيع ان ينتج ما زنته ٩٠٠ كيلوغراما باليوم الواحد كما ان في بيروت معمل اخر هو معمل الحسيلي وفي فلسطين هما لغزل القطن في كفر عطا بالقرب من حيفا يصدر كثيرا من غزله الى الخارج وخصوصا الى سوريا وتركيا حتى لقد بلغ وزن ما صدره سنة ١٩٣٦ مقدار ٣٠٦ اطنان ونيمته ٨٧٣ ، ٤١ جنيتها فلسطينيا وكان ارسال المصنع في سنة ١٩٣٦ يبلغ ٨٠٠٠٠ جنيتها فلسطينيا . ويعزى نجاح هذا المصنع اليهودي في الغالب الى خبرة اصحابه بهذا المعمل (٢)

٣- صناعة النسيج القطني

ان القسم الاهم من صناعة النسيج القطني ايضا في سوريا ولبنان ، ويلاحظ الاتصال الوثيق بين صناعة النسيج القطني وصناعة الغزل القطني . في سوريا مصنع للمنسوجات القطنية ملحق بشركة الغزل والنسيج في حلبه وفي لبنان هذا مصنع تابع لمصنع عريضة في طرابلس . وينتج هذان المصنعان انواعا حديثة من المنسوجات ثلاث الذوق الحديث .

وبالرغم من ان انتاج هذه الصناعة على العموم في تزايد مستمر فان سوريا ولبنان وهما العنصران فيها لا تزال تستوردان الكثير من المنسوجات القطنية ان بلغ وزن ما استوردتاه من هذه المنسوجات سنة ١٩٣٧ مقدار ٧٢٣٠ طنا وسنة ١٩٣٨ مقدار ٦٩٨٤ طنا ولا يقابل هذا المستورد سوى كمية قليلة من التصدير ان بلغ وزن ما صدر للسنتين المذكورتين ٥٣ طنا و ٨٧ طنا (٣) وهذا يدل على ان سوريا ولبنان وهما اكثر البلاد العربية اهتماما بهذه الصناعة لا تزالان بعيدتان عن ان تكفيا حتى حاجتهما الخاصة منها

وكذلك فان في فلسطين مصنعا واحدا لانتاج المنسوجات القطنية تابع لنفس شركة عطا المحدودة للغزل القطني وفلسطين تستورد القسم الاكبر من حاجتهما من المنسوجات القطنية وفي العراق بعض المصانع للنسيج القطني والمخدوط تنتج المنسوجات الجيدة ولكن العراق بعيدة جدا عن انتاج ما يكتفيها من المنسوجات القطنية ، ان معدل زيادة وارداتها من هذه المنسوجات عن صادراتها منها تبلغ زهاء مليون دينار في السنة (٤)

(١) معلومات خاصة للسيد سهيل شامي من مديرية الانتصاد العامة بالشام

(٢) حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٦٨

(٣) النشرة الاقتصادية لكل ثلاثة اشهر ١٩٣٧ و ١٩٣٨

(٤) حمادة النظام الاقتصادي في العراق ص ٢٤٩

نستنتج مما تقدم ان اهم صناعات النسيج القطني موجودة بسوريا ولبنان ولكن بالرغم من تقدم هذه الصناعة هناك نائها لا تكفي سوريا ولبنان وحدها وبالإضافة الى هذا فان صناعة سوريا ولبنان نفسها لا تعتمد اعتمادا كلياً على القطن المغزول منهما بدليل انخفاض انتاجهما من المنسوجات القطنية أثناء الحرب نظراً لقلة الوارد من الخيوط القطنية من الخارج هذا بالرغم من ازدياد الطلب على منتجات هذه الصناعة .

هذا وان الانظار العربية الأخرى مثل فلسطين وشرق الأردن والعراق لا تزال تستورد كميات كبيرة من المنسوجات القطنية من الخارج .

ولذا نيجب الاهتمام بهذه الصناعة لتوفر حاجات البلاد كما يجب ان يتوفر الخيوط لهما من الغزل المحلي ولهذا يجب التوسع في صناعة غزل القطن لتكفي حاجات صناعة النسيج وفي صناعة النسيج لتكفي حاجات البلاد .

وبعد وان سوريا اندر البلدان العربية على زيادة التخصص بهذه الصناعة للأسباب

الآتية : ١- ان أكثر القطن يوزع في سوريا .

٢- ان صناعة الغزل القطني تتقدم في سوريا .

٣- ان سوريا قد اكتسبت خبرة واسعة بهذه الصناعة .

جـ - صناعة غزل الصوف ونسجه :

راينا ان المواشي تكثر في البلاد العربية حتى لتشكّل مصدراً يعتمد عليه قسم كبير من السكان في حياتهم وبالرغم من انه يتوقع لاول وهلة ان تنعم على اساس المواشي الموجودة في البلاد صناعة هامة لغزل الصوف الا اننا لانجد هذه الصناعة الهامة بالقدر الذي تنوعه والسبب الاساسي في هذا هو ان الحيوانات والمواشي الموجودة في البلاد ليست من ذات الصوف الجيد وانما ترى في الغالب لاجل لحومها والبانها فقط . اما صوفها فيصدر معظمه بشكله الخام الى الخارج ليستعمل هناك في انواع الحياكة الخشنة كالسجاجيد .

وافضل نوع من انواع الغنم من حيث صوفه هو الغنم المعروف بالعربي الذي يوجد في العراق ويرى في القسم الجنوبي منه ان صوفه ناعم ونصير وهو مختلف الالوان ابيض واسود واحمر او خليط منها ، وهو يضاف في جودته افضل انواع صوف الهند والصين وشمال افريقيا بما في

ذلك مصر (١) اما الاغنام الاخرى كالعواصي والكردى واصناف الاغنام الموجودة في سوريا والماعز فجميعها ليست جيدة الصوف .

١- غزل الصوف

وقد ادى سوء انواع الصوف الى الحد من صناعة الغزل الصوفية . وهذه الصناعة تكاد لا توجد في غير العراق ، حيث هناك اربعة معامل لغزل الصوف ، اثنان منهما هما معامل للتسيج ايضا وهما معملان نتاج باشا وعزيز غفورا يعنوب وشركاه والاثنان الاخران متخصصان بالغزل وحده . وتستعمل هذه المعامل صوف الغنم العربي الذي اشترنا اليها . والمعملان اللذان بهما نرى للنسيج يستعملان غزلهما نسيجهما ، ويبيعان ما تبقي الى النساجين المحليين . الا ان معامل النسيج لا تعتمد اعتمادا كلياً على الغزل المصنوع محلياً بل انها مازالت تستورد نسجاً من خيوط الصوف من الخان . فمعامل نتاج باشا مثلاً تستعمل الصوف الاسترالي للمصنف الممتاز من جوخ البدلات كما ان معامل الجرسيات مازالت تستورد صوفها من الخارج .

اما الصوف المغزول محلياً فيستعمل في نسج العباءات التي اصبحت جميعها تقريباً تنسج من الصوف المحلي كما يستعمل في الحرامات والبطانيات والسجاد والبذل الخ والذي يظهر انه لن يكون لصناعة الصوف شأن كبير الا اذا تحسنت انواع الغنم الموجودة في البلاد واصبح صوفها جيداً (٢)

٢- صناعة نسيج الصوف

اما صناعة نسيج الصوف فهي اهم من صناعة غزله وهي من صناعات البلاد المهمة . وتزدهر هذه الصناعة بشكل خاص في العراق وسوريا .

في العراق معملان للنسيج الصوف اشترنا اليهما من قبيل اولهما معمل عزيز غفورا يعنوب وشركاه في بغداد واكثر انتاجه من الاحرمة والاجواخ الثقيلة وبه عشرة انواع . والثاني - وهو اهم من الاول - هو معمل نتاج باشا وبه اربعون نولاً ويستعمل فيه نحو ٣٠٠ عاملاً وهو ينتج المنسوجات من نوع تويد وجيردين وبام بيتس . ولكن هذين المصنعين ، والمصانع الاخرى القليلة الاهمية لا تنتج جميعها اكثر من مصف مليون يارد مربع في السنة الواحد . على حسب تقدير سمر سفايل وهذه الحميه تفل كثيراً عن حاجات العراق وحدها (٢)

(١) حماده النظام الاقتصادي في العراق ٢٤٠

(٢) حماده النظام الاقتصادي في العراق ص ٢٤٦ .

وفي سوريا اليوم مصنعان للنسيج الصوفي وهما مصنع دياب اخوان المحتوى على عشرين نولا ومصنع القدسي المحتوى على ست عشرة نولا وعلى نوع للصباغة وكلاهما في دمشق وفي لبنان مصنع كبير للنسيج الصوفي هو مصنع "La Lainière Nationale" في الحدث الذي يبلغ رأسماله ٦,٠٠٠,٠٠٠ فرنكا ويعمل به ٥٢٠ عاملا و ٢٥ خبيرا ورأس مال هذا المصنع ايطالي ووطني (١)

وتعتمد مصانع النسيج السورية واللبنانية على الخيوط الصوفية المستوردة من الخارج . وبالرغم من ان هذه الصناعة محمية بالرسم الجمركي ، فان انتاجها غير كاف لسد حاجات سوريا ولبنان وحدهما كما يظهر من مراجعة ما استورداه من المنسوجات الصوفية . فقد بلغ المستورد من صوف البدلات سنة ١٩٣٧ ما وزنه ٦٤٨ طنا وفي سنة ١٩٣٨ ما وزنه ٥٣٨ طنا ، هذا بالإضافة الى ٤٧٦ طنا من الخيوط الصوفية استوردت سنة ١٩٣٧ و ٤٨٦ طنا من هذه الخيوط استوردت سنة ١٩٣٨ ، في حين لم يزد المصدر من المنسوجات في هاتين السنتين عن ١٣ طنا و ٢١ طنا (٢) .

سرى عما تقدم ان صناعة النسيج الصوفي توجد في العراق وسوريا ولبنان ، وانها بالرغم من تقدمها فانها لا تزال بعيدة جدا عن ان تسد حاجات السكان . ولكن هذه الصناعة لا يمكن ان تكون نوية حقا الا اذا اعتمدت على الصوف المخزول محليا لا على الصوف المستورد من الخارج ، ولذلك فان تحسين انواع المواشي ليصبح صوفها موافقا لهذه الصناعة امر ضروري لتوسيعها . اما امكانيات هذه الصناعة فكبيرة جدا يدلل كثرة المستورد من المنسوجات الصوفية . وفي وسع العراق ان تزداد تخصصا في هذه الصناعة نظرا لانها اهم مركز لوجود الصوف .

د - صناعة الكلسات والجريسي والملابس التحتانية :

ان صناعة الكلسات موجودة في كل من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين . وقد اظهرت هذه الصناعة تقدما في سوريا ولبنان خلال السنوات التي سبقت الحرب حتى لقد بلغ مجموع ما انتجته في سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ مقدار ٤٧٠,٠٠٠ و ٥٤١,٠٠٠ زوجا من الكلسات . وقد ادى تقدم هذه الصناعة الى تناقص المستورد منها وتزايد المصدر . وتزايد المصدر ، ويذهب قسم من المصدر الى فلسطين . اما الاماكن التي توجد فيها هذه

(١) نشرة بنك سوريا ولبنان ، حزيران ١٩٣٦ والنشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٧

(٢) النشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٧ - ١٩٣٨ .

الصناعة في لبنان وسوريا فهي بيروت والشام وحلب . وشجع على تقدم هذه الصناعة حمايتها
بالرسوم الجمركية . (١)

وفي فلسطين ايضا صناعة مائنة وهناك معملان هما من ليداهما معمل لردنيا في مستعمرة
اهيرونك ومعمل جيب في ربات غان . (٢)

وقد انشئت في العراق عدة مصانع لصنع الكسرات لكنها اضطرت لايكاف صنع الكسرات
نظرا لشدة المزاومة اليابانية واهتمت بدلا منها بصنع المحبوكات .
وكذلك ففي مختلف الانظار مصانع للجرسيات والمحبوكات .
ويمكن زيادة انتاج هذه الصناعات لتفي بالحاجات المحلية

(٥) صناعات الجلود

ان وجود صناعات جلدية هامة في البلاد العربية هو ايضا من الامور الطبيعية وذلك
بسبب كثرة الجلود نتيجة لوجود الحيوانات والمواشي . وهذه الصناعات ذات مستقبل عظيم نظرا
لتوفر موادها الاولية في البلاد وقد اغلقت في المدة الاخيرة عندما ملحوظا ، الا انها ايضا لا
تزال غير كافية لسد جميع حاجات البلاد . واهم الصناعات الجلدية الموجودة في الوقت الحاضر
هي الدباغة وصناعة الاحذية وصناعة الحناشب الجلدية والادرات الجلدية الاخرى .

١- الدباغة : وهي من صناعات البلاد الهامة والمنتشرة ولكن بالرغم من هذا ان هذه
الصناعة لا تزال تنحصر الى حد كبير على طرق الدباغة القديمة ، في الدباغ الصغيرة المنتشرة في
مختلف انحاء البلاد ، فان هنالك ايضا مصانع دباغة حديثة .

من هذه المصانع الحديثة معملان حديثان انشأا في العراق في بغداد . وقد نجح
احدهما نجاحا كبيرا فاصبح ينتج النعل والسختيان الجيدين ، وهو يقوم بجميع مراحل الدباغة
ومنتجاته تشمل الجلود الكثيرة السمكة التي تستعمل للنعل والجلود الطرية المستعملة للأجزاء
العلية من الاحذية من نوعي الشنرو والموكس . وتشتري وزارة الدفاع العراقية ووزارة الداخلية الجلود
اللازمة لاحذية الجنود والشرطة من منتجات هذا المصنع . اما المصنع الاخر فقد فشل وتوقف عن
العمل بسبب سوء ادارته (٣)

(١) النشرة الاحصائية لكل اربع عشرة شهر ١٩٣٧ - ١٩٣٨

(٢) حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٩٩

(٣) حمادة النظام الاقتصادي في العراق ص ٢٥٤

أما الجلود التي تنتجها صناعة الدباغة العراقية فيذهب قسم منها إلى الصناعة المحلية ويصدر القسم الأهم إلى الخارج ، وهذا يدل على أن منتجات هذه الصناعة تفي عن حاجات البلاد وقد بلغ ما صدر من الجلود من العراق سنة ١٩٢٥ مقدار ٣٠٨ طناً من جلود البئر قيمتها ١٠،٩٨٦ ديناراً و ١٦١٠ طناً من جلود الغنم والماعز قيمتها ١٢٥،٩٩٨ ديناراً (١) وفي سوريا ولبنان أيضاً - إلى جانب المدايح الساذجة القديمة - عدد من مصانع الدباغة الحديثة أهمها مصفاة " رومي وعمري " في الشام ودباغة بالقرب من حلب . وأغلب الجلود التي تدبغ في سوريا ولبنان هي من جلود الغنم والماعز . وبالرغم من إنشاء صناعات محلية في سوريا لصنع الأصباغ اللازمة لدبغ الجلود ، فإن صناعة الدباغة لا تزال تستورد كثيراً من الأصباغ من الخارج . وهذه الصناعة في تقدم وقد أصبحت تسد حاجات سوريا ولبنان وتستدل على ذلك بمقارنة المستورد والمصدر من الجلود المدبوغة في المدة الأخيرة . فقد استوردت سوريا ولبنان سنة ١٩٢٧ مقدار ٧٦ طناً من الجلود المدبوغة بينما صدرت ٥٤٣ طناً . واستوردت ١١٠ طناً من جلود النعال وصدرت ١٥١٠ طناً وهذا يظهر لنا أن الماندا أكثر من الوارد . وكذلك في سنة ١٩٣٨ فإن سوريا ولبنان استوردتا ١٧ طناً فقط من الجلود المدبوغة وصدرت ٤٦٠ طناً ، واستوردت ٥٤ طناً من جلود النعال وصدرت ٤٣٥ طناً (٢) .

وكذلك فإن في فلسطين عدداً كبيراً من المدايح الحديثة في تل أبيب وبازور وباف وهي تنتج جلود النعال ، ولا تنتج الأنواع الجيدة من الجلود نظراً لرداءة الجلود المحلية . نلاحظ أن أهم مراكز الدباغة هي في العراق وسوريا . وأن ما تنتجه هذه الصناعة يكفي للحاجات المحلية . ويمكن أن يضاف بأن العراق تستطيع أن تزيد تخصيصها فيها نظراً للكثرة الموائمة هناك ، وكذلك فيجب أن تهتم بها سوريا . ومن الممكن إذا تحسنت أنواع الجلود المنتجة أن تصبح هذه الصناعة من صناعات التصدير الهامة .

ب - صناعة الأحذية :

أن وجود الجلود المدبوغة في البلاد من الأسباب الهامة التي أدت إلى قيام صناعة أحذية مهمة . وهذه الصناعة أيضاً منتشرة في مختلف الأنظار . ففي العراق عدد من مصانع الأحذية الحديثة رغم أن صناعة الأحذية هناك لا تزال تعتمد على العمل اليدوي إلى حد كبير .

(١) حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ص ٢٥٥

(٢) النشرة الإحصائية لكل أربعة أشهر ١٩٣٧-١٩٣٨ .

ويوجد اليوم في بغداد ستة معامل للاحذية اكبرها معمل تنبرافا وعبد الحميد كاجاجي . كما ان في الموصل ستة معامل اخرى . الا ان العراق مع هذا لا تزال تستورد نسبا من الاحذية اللازمة لها من الخارج كما يستدل من المصدر والمستورد منها . فند زادت قيمة المستورد من الاحذية على قيمة المصدر منها في سنة ١٩٣٦ بمقدار ٢٥,٣٩١ ديناراً . ولكن اذا راجعنا قيمة ما استوردته العراق من الاحذية في السنوات العشر التي سبقت الحرب ، نلاحظ تناقصا في المستورد . فند كانت قيمة زيادة المستورد على المصدر من الاحذية في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ مقدار ٥٦,٠٠٠ ديناراً الى اكثر من ضعف هذه القيمة في سنة ١٩٣٦ ، وهذا يدل على ان صناعتي الاحذية المحلية قد تدهمت واصبحت تسد نسبة اعلى من حاجات السكان . الا ان صناعة الاحذية في العراق لا تزال في حاجة الى الحماية . (١)

وصناعة الاحذية في سوريا ولبنان صناعة هامة تعتمد الى حد كبير جداً على الجلود المدبوغة محلياً . واكثر هذه الصناعة يدوية الا ان هنالك بعض المصانع الحديثة ، كما ان هنالك اماكن يحمل فيها الصناع ولكن ليس على حسابهم الخام بل باجره يندمنا لهم صاحب المعمل . ولبنان معمل كبير به خمسون آلة .

وما يظن اهمية صناعة الاحذية بالنسبة لسوريا ولبنان كره عدد المشتغلين فيها ، فند ندر عدد المشتغلين بهذه الصناعة في سوريا سنة ١٩٤٢ بـ ٣٠,٠٠٠ شخصا . (٢)

وانتاج هذه الصناعة يكفي الحاجات المحلية لسوريا ولبنان بل لقد اصبح يترك نائفا للتصدير . فبالرغم من ان الموارد من الاحذية زاد عن المصادر سنة ١٩٣٧ ، الا انه في سنة ١٩٣٨ تستورد سوريا ولبنان سنوياً ١٤٣ طناً من الاحذية بينما صدرت في تلك السنة ٤١٧ طناً . (٣)

وفي فلسطين ايضا صناعة احذية هامة وهذه الصناعة موزعة بين العمال اليدويين المستقلين والمعامل الصغيرة والمعامل الحديثة التي تستعمل الآلات . واهم مصانع الاحذية في فلسطين مصنع كورونا في ريشون لعيون ورأسه ٢٠,٠٠٠ جنيتها . وفند وفرت صناعة الاحذية الفلسطينية في سنة ١٩٣٥ اكثر من ٨٥ بالمئة من حاجات البلاد المحلية ولكنها كانت تشكو من المنافسة السورية بسبب رخص اجور العمال في سوريا . (٣)

(١) حمادة النظام الاقتصادي في العراق ٢٥٧

(٢) تجارة الشرق نيسان ١٩٤٢ / ٢٤

(٣) النشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٧ - ١٩٣٨

(٣) حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين ٢٣٦ - ٢٧٥

وصناعة الاحذية سواء في العراق او سوريا او فلسطين محمية حماية كافية .

ج - الصناعات الجلدية الاخرى

في العراق عدد من مصانع السراجه تسعة منها في بغداد تنتج السروج التي يحتاجها الجيش العراقي وحكومة العراق . (١)

وفي سوريا ولبنان صناعة حقائب جلدية للسفر ومحافظ وحقائب يد للسيدات وكذلك فان في فلسطين صناعة حقائب .

يظهر من مراجعة صناعة الجلود ان صناعة الدباغة تؤمن للصناعات الجلدية الاخرى حاجاتها من الجلود ، وان هذه الصناعة تزدهر بشكل خاص في سوريا والعراق وهناك امكانيات لتوسع فيها لتصبح صناعة تصدير . اما صناعة الاحذية فتزدهر بسوريا ولبنان التي تنتجان منها ما يفيضان عن حاجتهما ، بينما فلسطين والعراق مضطرتان لاستيراد نسج من حاجتهما من الاحذية من الخارج ، ولذا فمن الممكن زيادة تصدير الاحذية من سوريا ولبنان اليهما . اغف الى هذا ان سوريا اتوى على التخصص في هذه الصناعة من فلسطين ، نظرا لتوفر الجلود فيها ، ولوجود العمال والفنيين باجر غير عالية ، والمرجح ان صناعة الاحذية الفلسطينية لا تستطيع الوفاء في وجه صناعة الاحذية السورية اذا اتسعت هذه الاخيرة وهناك مجال لتوسع هذه الصناعة في كل من العراق وسوريا لتسد حاجات البلاد وتصبح هي ايضا صناعة تصدير .

د - صناعة البناء

ان التقدم العمراني الذي حصل في البلاد بعد الحرب السابقة والذي اتخذ شكل بناء الدور الحديثة وتوسيع المدن والشوارع وانشاء المدارس والمستشفيات والدوائر الحكومية ، ادى الى قيام كثير من الصناعات اللازمة لتزويد المواد البنائية واهم هذه الصناعة هي التالية :

١ - صناعة السمنت

في فلسطين معمل هام جدا للسمنت بالقرب من حيفا تابع لشركة نشر المحدودة ، وهذا المعمل يستطيع ان ينتج ٣٠٠ الف طن في السنة الواحد وهو يستخدم ٧٠٠ عامل ، وينتج السمنت من نوع جيد جدا ينال بافضل السمنت الانكليزي . اما المواد الاولية المستعملة في صنع السمنت فهي كلها مواد محلية . ويسد هذا المصنع نسبة عالية جدا من حاجات فلسطين من السمنت فقد انتج سنة ١٩٣٦ ٧٠ بالمئة من حاجات فلسطين . ولكن هذا المصنع لا يزال في

(١) حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق

حاجة الى حماية نوية جدا خصوصا في وجه السمنت السوري الذي يفاهي انتاجه جودة ويقل عنه تكاليفه ، وسرى انه بالرغم من الحماية المكمية العالية + ٨٥٠ ملا في سنة ١٩٣٦ على الطن الواحد من السمنت ، فان السمنت السوري كان لا يزال نادرا على الظهور بالاسواق الفلسطينية (١) وفي كل من سوريا ولبنان مصنع هام للسمنت وكلاهما يستعملان المواد المحلية ايضا ، فالمصنع اللبناني في شكا قرب طرابلس وهو تابع لشركة السمنت اللبنانية والسوري في دمر بالقرب من الشام وهو تابع للشركة الوطنية للسمنت ومواد البناء . وقد بلغ ما انتجه مصنع شكا سنة ١٩٣٨ ١٧١,٠٠٠ طنا كما انتج مصنع الشام في تلك السنة ٨٠,٠٠٠ طنا . وقد صدرت سوريا ولبنان من السمنت الى فلسطين في سنة ١٩٣٧ مقدار ١٨٨,٦٥ طنا رغم الحماية الجمركية الشديدة ، وصدرت سنة ١٩٣٨ مقدار ٦٢٤,٤٨ ويحرق هذا النقص الى تفاقم الحركة العمالية في فلسطين في ذلك الحين نتيجة للاضطرابات ويكفي انتاج هذين المصنعين لسد حاجات سوريا ولبنان مع ترك فائز للتصدير . (٢)

اما العراق فلما نرى من حاجتها الحادة جدا الى اسمنت فلا يوجد فيها حتى الآن مصنع واحد لانتاج هذه المادة . وقد كان هناك مشروع كبير لاثامه مصنع للسمنت في كغري بالقرب من كركوك ولكن هذا المشروع لم ينفذ حتى الان . (٣)

نرى من استعراض صناعة الاسمنت انما موجوده فقط في سوريا وفلسطين ، وبما ان تكاليف انتاج السمنت في سوريا ولبنان تفر كثيرا عنها في فلسطين فيجب ان تزداد سوريا ولبنان تخصصا بها . اما العراق فيجب ان تشجع صناعه سمنت خاصة بهد الان السمنت من المواد الثميلة ولذلك فان نفقات نقلها كثيرة وينقص صنعها محليا . كما ان العراق في مسير الحاجة الى هذه المادة الاساسية .

ب . مصانع الطوب والبلاط والانايب

هذه المواد كلها مصنوعة من السمنت ولازمه للبناء .

اما معامل البلاط منتشرة في جميع المدن سواء في فلسطين ام سوريا ، ام لبنان ، ام العراق . وتنتج معامل البلاط في سوريا ولبنان ما يكفي حاجاتها ، اما فلسطين فتستورد نسبا مما تحتاج اليه من البلاط من الخارج (٤) . كما ان في فلسطين وسوريا ولبنان مصانع لانايب السمنت ايضا .

(١) حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٢٦٣ - ٢٦٤

(٢) النشرة الاحصائية لكل اربعة اشهر ١٩٣٢ - ١٩٣٨

(٣) حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ٢٧٥

(٤) حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين ٢٦٥

ج - حجارة البناء

يستعمل في البناء اما الحجاره الطبيعيه ، او مواد اخرى حين يكون بعد المسافه سببا في عدم امكان نقل الحجاره بتكاليف معقوله . وتستخرج الحجاره في جميع مراكز العمران التي تتوفر فيها .

والمواد التي يستعاض عن الحجاره بها هي الطوب وهناك مصانع كثيره لعمله . اما في العراق فبسبب عدم توفر الحجاره والسمنه يستعمل الطابوق وهو الآجر المصنوع من اللبن وفي بغداد سته مصانع حديده لصنعه .

د - صناعات اخرى متصلة بالبناء

بالاضافه الى الصناعات المتقدمه فهناك صناعات اخرى متصلة بالبناء لا بد من الاشاره اليها وهي صناعه النجاره لصنع الشبائيك والابواب والاثاث الخ . وتوجد في جميع انحاء البلاد ، وفي بعض الاحيان توجد مصانع للنجاره يجرى العمل بها على نطاق واسع وبطرق حديثه . ثم هناك صناعه الادوات المعدنيه وهي متقدمه خصوصا في فلسطين وتليها سوريا ولبنان ، وتشمل هذه الصناعه المواد اللازمه لصناعه البناء ، كما تشمل اشياء اخرى كالكراسي المعدنيه والاسره المعدنيه والحمامات والخزانات الخ . وفي فلسطين معمل براسمار ١٠٠,٠٠٠ جنيه في حينه لانتاج هذه الادوات وهو تابع لشركة "Palestine Foundries and metal Works" كما ان هناك معمل آخر للادوات المعدنيه غير الحديدية رأسماله ٤٥,٠٠٠ جنيه (١) وهذه الصناعه تستورد جميع موادها الاساسيه من الخارج وتعتمد على حركة العمران .

٢ - صناعات اخرى

في فلسطين عدد من مصانع الكبريت واحد منها في عكا واخر في تل ابيب وثالث في نابلس وهي شد الحاجات المحليه (٢) وفي كل من سوريا ولبنان مصانع للكبريت في الشام وبيروت والدامور (٣) وفي العراق مصنعان واحد في بغداد والاخر في الموصل (٤) وفي فلسطين عدد من الصناعات الكيماويه لعمل المواد الطبيه والبيويه والصباع وسواها (٥)

(١) حماده النظام الانتصادى في فلسطين ص ٢٧٢

(٢) حماده النظام الانتصادى في فلسطين ص ٢٧٦

(٣) حماده النظام الانتصادى في سوريا ص ١٦١

(٤) حماده النظام الانتصادى في العراق ص ٥٢

(٥) حماده النظام الانتصادى في فلسطين ص ٢٧٩

وهناك صناعة هامة جدا لم تذكر بعد هي صناعة توليد الكهرباء .

في فلسطين شركتان لتوليد الكهرباء هما شركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة

وشركة كهرباء القدس . وللشركة الاولى امتياز بالكهرباء في فلسطين وشرق الاردن ما عدا القدس

ولها امتياز توليد الكهرباء على اليرموك وقد كان رأسمالها في الاصل ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه

قدفع الى ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيها سنة ١٩٢٤ وينوي رفعه الى ٥,٠٠٠,٠٠٠ والوكالة الصهيونية

مالكة لنسب كبير من الاسهم .

وقد بلغ مبيع شركتي الكهرباء الفلسطينية سنة ١٩٣٧ مقدار ٧٧٠,٠٠٠,٠٠٠ كيلوات

ذهب ٣٠ بالمئة منها للغابات الصناعية .

وفي العراق ايضا عدة مصادر لتوليد الكهرباء ، ففي بغداد اعطى الامتياز لشركة

بلجيكية ، وفي البصرة اصبح توليد الكهرباء تابعا لمديرية الميناء وفي الموصل يخص مشروع توليد

الكهرباء البلدية . ولا تستعمل الكهرباء للغابات الصناعية الا في المدن الرئيسية .

وفي سوريا ولبنان عدة مصادر لتوليد الكهرباء عن نبع الصفا ونهر ابراهيم وسواهما .

والان ننتقل الى صنعتين هامتين هما صناعة النفط في العراق واليوثاس في فلسطين ،

وتتشابه هاتان الصنعتان في ان موادهما الاولية موجودة في البلاد العربية ولكن رأسمالها اجنبي

وينفرد في كل منهما بلد عربي دون البلاد الاخرى .

النفط

يستخرج النفط في الوقت الحاضر عن العراق وحدها . والراسمال المشغل في هذه

الصناعة كبيرة جدا كما ان نسبا من وارداتها يعود الى الحكومة العراقية ويعمل بها عدد كبير من

العمال .

هناك ثلاث شركات لها امتياز باستخراج النفط من العراق هي شركة نفط خانقين وشركة

نفط العراق وشركة نفط البترول البريطانية وقد قامت
شركة نفط العراق بعد انبوبين للبترول من كركوك الى ساحل المتوسط ، يبتدءان في كركوك ثم يتفرعان في

ابو كمال فيذهب احدهما الى حيفا والثاني الى طرابلس . وانشئت اثنتا عشرة محطة للنفط

لوجود اماكن مرتفعة في هذه المساحة الطويلة .

ويستخرج النفط من باطن الارض ثم يحول الى خزائنه يحفظ فيها ثم يسال بالانابيب

او يرسل الى محطات التصفية .

وبالعراق معاملان من معامل التصفيه احدهما تابع لشركة خانقين وهو معروف بمصفى الوندان
 ويستطيع تصفيه مليون ونصف مليون غالون شهريا وهو يجهز العراق باكثر ما يحتاجه من النفط والثاني
 في بابا كركر وهو يخص شركة النفط العراقية ويستطيع تصفيه ١٠٠٠٠ غالون يوميا ويستهدفك منتوجه
 في مشاريع الشركة .

وتعمل الحكومة العراقية على انشاء مصفى خاص بها لتصفيه حصتها من النفط وهي ٢٠ بالمئة
 مما تستخرجه شركة انماء النفط البريطانيه وقد بلغ عدد العمال المشتغلين في شركة النفط سنة ١٩٤٣
 ١٦٤٨ عاملا .

وبلغ النفط المستخرج من العراق سنة ١٩٣٥ مقدار ٣ ٦٨٢ ٠٠٠ طنا وسنة ١٩٣٦ مقدار
 ٤٠١١٠٠٠ طنا ولا يستهلك العراق سوى جزء ضئيل من هذا النفط اذ استهلك سنة ١٩٣٤ - ٣٥
 مقدار ٢٢٨٢٠ طنا من البنزين و ١٩٦٦٥ طنا من الكيروسين و ٦٧٤٧٩ طنا من نفط الفود بينما
 بلغ المصدر في تلك السنة ١٦٠٥٢١٢ وبلغ المصدر في السنة التي تلتها ٣٨٢٤٨٢٧ طنا دون ان
 يزيد المستهلك (١) .

وند ادى توفر النفط واتفاق الحكومة مع الشركات على بيعه باسعار رخيصة في العراق الى
 تشجيع الزراعة بزيادة عدد المضخات الدافعه وتشجيع الصناعة بزيادة استعمال الآلات وتشجيع حركة
 النقل لقلة تكاليف السيارات ولا يخفى ما لجميع هذا من اثر في حياة البلاد بسبب مساهمته في تقليل
 نفقات الزراعة والصناعة وكم يكون اثره اعم نيماء لو تمكنت جميع انسم البلاد العربية من الحصول على المواد
 البترولية بنفس الاسعار المخفضة السائدة في العراق .

وبجدربنا ان نشير الى مصنعي التكرير للبترول الذين انشاء في اثناء هذه الحرب في
 حيفا وطرابلس والمذين يرجى ان يكون لوجودهما اثر فعال في تخفيض اسعار النفط في فلسطين وسوريا
 وشرق الاردن .

استخراج البوتاس :

اعطى امتياز استخراج البوتاس ورؤاسب البحر الميت الاخرى الى شركة البوتاس الفلسطينية
 المحدودة . ويمتد هذا الامتياز لمدة ٧٥ سنة تبدأ في اول كانون ثاني سنة ١٩٣٠ ورأسمال هذه
 الشركة ٨٠٠٠٠٠٠ جنيفيا اكتب ب ٧٤٦٥٤٢ جنيفيا .

والشركة منشآت على الطرفين الشمالي والجنوبي من البحر الميت يستطيع كل منهما ان ينتج ٢٥٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ طناً بالسنة وطريقة الاستخراج هي نضح ماء البحر الميت في احواض وتركها حتى تتبخر فتترسب الاملاح وتنقل الى معامل البرومين لتكريرها .

وتد بلغ ما استخرج من البوتاس سنة ١٩٣٧ مقدار ١١٠ ٢٩ اطنان قيمتها ١٧٤ ٦٧٢ جنيهاً ومن البرومين ٤٨٢٩٦ قيمتها ٩٤١ ٢٢٢ جنيهاً وبلغت نسبة المصدر من هاتين المادتين بالنسبة لمجموع صادرات البلاد ٢٤٩ بالمئة (١) .

الفوسفات :

ولا بد لنا اخيراً من الاشارة الى استخراج الفوسفات وتحويله الى سماد . فالفوسفات موجود بشكله الطبيعي في شرق الاردن ، وينقل من هناك الى فلسطين ليحول الى سماد في مصنع شركة نيسيان خيمبيت (الصناعة الكيماوية) في مستعمرة كيريات كريف (٢) .

.....

٥ - ملاحظات واستنتاجات :

بعد هذا الاستعراض للمصانع المختلفة في البلاد العربية نستطيع ان نضع الملاحظات التالية :

١- ان طبيعة موارد البلاد العربية جميعها من حيث انها في الدرجة الاولى زراعية او شبه زراعية . اذ ان الى قيام صناعات متشابهة في جميع انسام البلاد ، واهم الصناعات الموجودة هي تلك التي تعتمد على المواد الأولية المتوفرة في البلاد وهي المواد الزراعية وشبه الزراعية . الا انه بالرغم من انه لا يوجد تخصص صناعي في البلاد العربية المبحوثة فاننا لانزال نستطيع ان نلاحظ ان البلاد ليست متساوية من حيث التقدم الصناعي فهناك صناعات اكثر تقدماً في احد الانظار العربية منها في الانظار الاخرى ، ويمكن القول اجمالاً بان سوريا ولبنان وفلسطين اكثر تقدماً بالصناعة من العراق .

الا ان السبب في ان بعض انسام البلاد اكثر تقدماً في الصناعة عموماً او في صناعة معينة من الانسام الاخرى ليس راجعاً الى ان موادها الأولية غير موجودة في النظر الاخر (الا في استثناءات

(١) حمادة النظام الاقتصادي في فلسطين ٢٧٧ - ٢٧٨

(٢) معلومات خاصة .

ستذكرني حينها) لان المواد الاولية كما راينا متشابهة وانما يرجع السبب في ذلك اما لان المنظر الاخر لم يهتم اهتماما كافيا بهذه الصناعة بعد - او لان نظرا قد سبق سواء في تأسيس هذه الصناعة فاصبحت لديه الخبرة الفنية اللازمة لمتابعتها بينما لم تتوفر الخبرة الفنية لهذه الصناعة في الانظار الاخرى .

والصناعة لانتم لمجرد توفر المواد الاولية وانما هي في حاجة الى جو اجتماعي خاص وخبرة فنية خاصة . ويمكن القول عموما ان الجو الاجتماعي المساعد للصناعة من حيث توفر طينة العمال الصناعيين ووجود الخبراء والمديرين اكثر توفرا في سوريا ولبنان وفلسطين منه في العراق وهذا سبب تندم هذه الانظار الثلاثة في الصناعة حتى الان .

٢- يستثنى من القاعدة المتقدمة ثلاث صناعات يتخصص في كل منها نظر واحد دون الانظار الاخرى بسبب ان موادها الاولية موجودة في المنظر المتخصص دون الانظار الاخرى . اما هذه الصناعات فهي صناعة البترول في العراق وصناعة البوتاس في فلسطين وصناعة الفوسفات في شرق الاردن وفلسطين .

لا جميع منتجات هذه الصناعات ، تحتاجها البلاد حاجة ماسة ، ويجب ان تؤمن لجميع الانظار العربية بأسعار مخفضة ، ناهية البترول في تشييط حركة النقل والمواصلات ، وبالاختصار اهميته كونود ضروري لجميع انواع الآلات وانثره الشديد في الحياة الاقتصادية كنتيجة لذلك نجعل من الضروري ان يتسر لجميع الانظار العربية بأسعار مخفضة ، وعلى هذه الانظار ان تحاول الاتفاق مع شركات البترول على عرض البترول بالاسواق العربية جميعها - لا بالعراق وحدها - بأسعار مخفضة .

اما البوتاس فسماد مهم وبما انه البلاد العربية بلاد للزراعة ليها اهمية خاصة ففي وسع البلاد جميعها ان تستفيد من منتوج البوتاس الفلسطيني ، وهذه الصناعة بدورها تستطيع ان تنتج ما يلخز كثيرا عن حاجات البلاد العربية .

وكذلك اهمية الفوسفات الاردني - الذي يحول الى سوبر فوسفات في فلسطين - هي في انه ايضا سماد هام ، وفي وسع صناعة الفوسفات ايضا ان تزود البلاد العربية من حاجاتها من هذا السماد .

والذي يؤسف له ان تثون صناعتا البترول والبوتاس ونسم هام من صناعة الفوسفات بيد

للمرء الاجانب رغم ما لهذه الصناعات من اهمية للبلاد العربية .

٣- هنالك صناعات اخرى توجد في احد الانظار دون الانظار تزدهر في نظر اكثر من الانظار الاخرى ولكن لا بسبب انحصار موادها الاولى في ذلك المنظر ، وانما بسبب اهتمام الخاص بها . واهم هذه الصناعات هي .

١ - صناعة غزل الحرير : وقد راينا انحصارها في لبنان وسوريا ، وراينا ان سوريا ولبنان تصدرا شيئا من الحرير الطبيعي الخام ولكنها في الوقت نفسه تستوردان قليلا من خيوط الحرير الطبيعي (يبلغ ما استوردتاه من هذه الخيوط سنة ١٩٣٨ مقدار ١٥٥ طنا .) (١) لصناعة نسيج الحرير المحلية . الا انه يمكن القول عموما بان صناعة غزل الحرير الطبيعي في سوريا ولبنان يمكن ان تكفي صناعة النسيج الحريري فيهما .

اما صناعة نسيج الحرير فقد راينا انها موجودة في سوريا وفلسطين ولكن الموجود منها في هذين البلدين لا يكفي حاجات البلاد العربية .

ب - صناعة غزل القطن . وهذه الصناعة توجد في سوريا ولبنان وفلسطين ولكنها ايضا لا تكفي لغايات صناعة النسيج القطني في هذه البلدان وكذلك فان صناعة النسيج القطنية لا تكفي لسد حاجات البلاد من المنسوجات القطنية .

ج - صناعة غزل الصوف : وتنحصر كما راينا في العراق ولكن ما يغزل من الصوف في العراق يسد جزءا من حاجاته من الصوف المغزول فقط ، الا ان صناعة غزل الصوف لا يمكن ان تصبح ذات شان الا اذا تحسن نوع الصوف الموجود في البلاد .

د - صناعة السمك توجد في سوريا ولبنان وفلسطين ولا توجد في العراق الا ان العراق مضطرا لانشاء صناعة سمك خاصة به لاسباب سبق ذكرها .

هـ - صناعة المواد الكيماوية والصناعات المعدنية ، توجد بشكل خاص في فلسطين ولكن هذه الصناعات لا تعتمد على مواد اولية في البلاد ولذا فيجب عدم الاعتناء بتوسيعها .

و - صناعة الصابون توجد في سوريا ولبنان وفلسطين اكثر من العراق وتستورد العراق نسبا هاما من صابونها من سوريا .

ز - صناعة استخراج زيوت الاكل - توجد ايضا في سوريا ولبنان وفلسطين اكثر من العراق وكذلك فان بعض صناعات الاكل الاخرى توجد في فلسطين وسوريا ولبنان اكثر من

العراق مثل المشوكولاته والحلويات والميسكويت .

صناعة الخمر ، توجد في سوريا ولبنان وفلسطين اكثر مما توجد في العراق وكل من سوريا ولبنان وفلسطين تنتج فائضا من منتجي هذه الصناعة بينما العراق مضطور لاستيراد قسم هام من خمرها من الخارج .

الا ان انتاج القسم الاكبر من هذه الصناعات لا يكفي حتى للنظر الذي هي فيه فكيف بسائر الانظار ويمكن القول بشكل عام بان سوريا يجب ان تتوسع في صناعة نسيج الحرير وغزل القطن ونسجه وصناعة الخمر حتى يسد منتجها عجز البلاد العربية كلها ولا تضطر لاستيراد شيء من منتجي هذه الصناعات من الخارج .

وهناك صناعات تتساوى الانظار العربية في تقدمها . وهذه الصناعات هي :

١ - نسيج الصوف وتوجد في العراق وسوريا ولكن انتاجها في كل من هذين البلدين لا يكفي لسد الحاجات المحلية ، ولذا فيجب التوسع في هذه الصناعة في كل من العراق وسوريا لتكفي حاجات البلاد العربية التي بحثها .

ب - صناعات الجلود وهذه الصناعة توجد ايضا في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وانتاجها يكاد يكون كافيا للغايات المحلية .

٤ - سنلاحظ في فصل التجارة والوحدة العربية ان تبادل المنتجات الصناعية قليل جدا بين البلاد العربية ، وان اغلب المواد الداخلة في التجارة بين الانظار العربية هي مواد زراعية والسبب الاهم في هذا هو عدم وجود التخصص الصناعي الذي يمكن البلد المتخصص من انتاج كمية تفيد عن حاجته ليصدرها الى الانظار الاخرى ولذلك فلا بد من تخصيص صناعي في الصناعات المختلفة لكي يصبح في الامكان ان ينتج القطن المتخصص ما يسد حاجات البلاد .

ولعل من اصعب المسائل تقدير اي بلد من البلدان يجب ان يتخصص في صناعة ما لان عوامل كثيرة تدخل في مثل هذا القرار . وبما ان القاعدة العامة في التخصص هي ان البلد الذي يستطيع ان ينتج الشيء باقل التكاليف يجب ان يتخصص في انتاج ذلك الشيء فان الطريقة النهائية لتعيين البلدان المتخصصة تكون بواسطة اسعار المواد بالنسبة لتكاليفها في تلك البلدان ولذا فيجب ايجاد تجارة حرة بين البلاد العربية لكي يمكن عرض المنتجات الصناعية العربية في جميع الاسواق العربية وحينذاك تنمو الاسعار في البلدان يجب ان تزداد تخصصا .

وهذا وقد اشرت بشكل تقريبي عند استعراض كل صناعة من الصناعات الى البلد الذى يحتمل ان تزداد تخصصا فيها .

هـ - ذكرت ان من الصعب تعيين اى بلد من البلدان يجب ان يتخصص فى صناعة معينة . ولكن هنالك وجهان اخر لسؤال التخصص الصناعي نفسه لا بد من ذكره وهذا هو : هل هنالك نظر عربي يجب ان يزداد تخصص فى الصناعة بشكل عام بينما يتخصص بلد اخر فى الزراعة بشكل عام ايضا ؟

لقد سبق ان عرضت طرنا من هذا السؤال فى فصل الزراعة وقلت انه يستحسن ان تزداد العراق تخصصا فى الزراعة للأسباب التى ذكرت فى حينها ونأتى الان الى الصناعة . يكون التخصص الصناعي عادة فى البلاد التى تحتوى على المواد الأولية اللازمة للصناعة ، فالجزر البريطانية مثلا متخصصة بالصناعة لان بها الفحم والحديد والمعادن والمواد الصناعية الاساسية الاخرى ، وقد ادى توفر هذه المواد والتكيف الى اهميتها الى قيام الصناعة البريطانية وتقدمها .

اما البلاد العربية فتفتقر الى مواد الصناعات الخفيفة ، ولذا فان صاعقتها صناعة خفيفة استهلاكية تعتمد اعتمادا دليا على الآلات المستوردة من الخارج اما المواد الأولية التى تعتمد عليها هذه الصناعة الاستهلاكية الخفيفة فلا ينفرد فيها نظر واحد كما سبق وذكرنا . ولذلك فالتخصص الصناعي لن يأتى عن طريق توفر المواد الأولية وانما للسبب نفسه الذى جعلنا ندعو الى تخصص العراق بالزراعة وهو انه بسبب كون الموارد الانسانية والراسمالية فى البلاد العربية قليلة وغير كافية لاستثمار الموارد الطبيعية كلها فمشكلة البلاد الاساسية هي فى توزيع هذه الموارد بين الزراعة والصناعة بشكل يأتى بافضل النتائج ويحفظ التوازن بين الزراعة والصناعة بالمنطقة التى يصبح فيها دخل الفرد فى الزراعة مساويا لدخل الفرد فى الصناعة بالنسبة للجهود والراسمال المبذول فى كل منهما ^{ولن} متى بتيسر هذا التوزيع بين الزراعة والصناعة الا على اساس برنامج عام موحد يعتبر هذه البلاد وحدة واحدة وعمل على ايجاد هذا التوازن فيها . وهذا البرنامج يجب ان لا يشجع الزراعة فى المناطق التى تقل صعوبتها وشجع الصناعة بدلا منها هناك كما يجب ان لا يشجع الصناعة فى المناطق التى لاتصلح لها .

وهناك اعتبار يتفرع عن هذا فالبلاد العربية تختلف كثيرا من حيث كثافة السكان

ومن المعلوم ان المناطق التى تزداد كثافة السكان فيها يمكن استغلال مواردها الانسانية فى

الصناعة بشكل أفضل ، خصوصاً إذا لم تكن أراضيها شديدة الخصوبة فالمناطق العربية ذات الكثافة الكبيرة من اسكان والتي ليس لديها اراض كثيرة الخصوبة يجب ان تزداد تخصصاً في الصناعة . وهذه المناطق هي لبنان وفلسطين .

وكذلك فيما ان الصناعة تحتاج الى جوا اجتماعي خاص من حيث وجود العمال الصناعيين والخبرة الفنية والخبرة في شؤون الادارة الخ وبما ان هذا الجو يتوفر في المراكز الصناعية الحالية فيجب ان تبني هذه المراكز مراكز صناعية وان يزداد تخصيصها في الصناعة . واهم هذه المراكز الصناعية هي : حلب ، الشام ، بيروت ، بغداد .

اما الزراعة فيكون التخصص بها في المناطق التي ذكرت في فصل الصناعة على ان لا ننسى في كل ما تقدم ان تكون التوازن بين الزراعة والصناعة على اساس نيمة دخل الفرد في كل منهما بالنسبة الى الجهد والراسمال المبذول في كل منهما فان كل دخل الفرد في الزراعة بالنسبة الى الصناعة حتى في المناطق التي افترض تخصيصها بالزراعة ، فلا بد ان نرى تحولاً الى الصناعة فيها

٦- امكانيات التقدم الصناعي وحدوده

ولا بد لما اخيراً من تحليل العناصر التي يجب توفرها لجعل التقدم الصناعي في البلاد ممكناً ، من ذكر حدود هذا التقدم الصناعي .
فلما ان صناعة البلاد يجب ان تتفق مع طبيعته موارد ها وعلى هذا فيمكن القول بان نوع الصناعات التي ستنشأ في البلاد العربية في المستقبل يختلف كثيراً عن نوع الصناعات الموجودة فيها حالياً .

والتقدم الصناعي - ضمن هذا الحد الاساسي - يعتمد على امور اربعة ذكرها الفرد بوني في كتابه تقدم الشرق الاوسط الاقتصادي *Economic Development of the Middle East, by Bonn * (١) وهذه الامور الاربعة في الواقع هي الحدود الطبيعية لاية

صناعة من الصناعات في اي بلد من البلدان وهذه الاعتبارات هي التالية :

١- امكانيه زيادة استهلاك المنتجات الصناعية المحلية في السوق المحلية او بخلاف ذلك مقدرة البضائع المنتجة في البلاد على المنافسة في الاسواق الخارجية .

٢- مقدرة البضائع المحلية على منافسة البضائع الاجنبية في الاسواق المحلية .

(١) بونه التقدم الاقتصادي في الشرق الاوسط ص ٥٥

٣- وجود العمال الفنيين والمدربين

٤- توفر الراسمال الضروري لانامة الصناعة .

(١) اما بشأن المقدرة على الاستهلاك فان الحاجات الطبيعية للسكان اكثر بكثير من ان تكفيها الصناعة المحلية ويؤيد هذا القول امران :

ا - كثرة المستورد من المنتجات الصناعية من الخارج .

ب - ان المستهلك من المنتجات الصناعية محليا لايزال قليلا بسبب انخفاض مستوى المعيشة .

وهناك عدد كبير من الناس لا يلبسون جيدا ولا يستعملون الاحذية الخ . . .

ولا يجد من رغبة هؤلاء في شراء امواد صناعية او غير الصناعية (سوى ثلة نوتهم الشرائية ، فاذا زادت قوتهم الشرائية يشكل من الاشكال زاد ما ينفقونه على شراء المنتجات الصناعية لان الملاحظ على العموم انه كلما زاد دخل المرء كلما ثلة نسبة ما ينفق من دخله على الامور الاساسية (الاكل) وزاد ما ينفقه على الامور الثانوية (واغلبها مواد صناعية .)

اضف الى هذا زيادة الحاجة الى بيوت السكن بسبب زيادة السكان الطبيعية .
وهناك امكانيات واسعة لصناعة البناء خصوصا اذا قامت الحكومة العربية بوضع برامج واسعة لاعادة بناء بيوت الفلاحين والعمال .

وعلى هذا يمكننا ان نقول .

ا - انه حتى مع وجود القوة الشرائية الحالية بتوزيعها الحسابي فان هناك مجالا لتوسيع الصناعة المحلية باحلال المنتجات المحلية محل المستورد من الخارج ، وهذا يتطلب حماية جمركية .

ب - اذا امكن زيادة القوة الشرائية التي بيد عامة الشعب يذهب قسم كبير من هذه الزيادة لشراء المنتجات الصناعية بسبب الحاجة الطبيعية اليها . اما وسائل زيادة القوة الشرائية فهي بزيادة الانتاج بواسطة تحسين وسائله وفي حالة الفلاحين فيمكن زيادة قوتهم الشرائية بزيادة حصتهم من الانتاج بتوزيع الاراضي توزيعا عادلا ، وتخفيف عبء الديون والفوائد عنهم ، وايجاد وسائل صالحة لتصرف انتاجهم بحيث تزداد حصتهم من الاسعار التي يحصل عليها وكذلك تزداد قوة العمال الشرائية برفع اجورهم .

وها قد يعترض بالسؤال التالي وهو وان بزيادة الانتاج بتحسين وسائله تؤدى

بالفعل الى زيادة القوة الشرائية للبلاد عموما ولكن هل تؤدي الطرق الاخرى المقترحة لزيادة دخل الفلاحين والعمال الى زيادة القوة الشرائية (هذا ينطع النظر عن الفوائد الاجتماعية والجواب على هذا السؤال هو ان اعادة توزيع الثروة بشكل اعدل لا يؤدي الى زيادة

القوة الشرائية بشكل مباشر ، ولكن في حالة بلادنا فانه يؤدي الى ذهاب قسم اكبر من القوة الشرائية لشراء المواد المنتجة محليا . ففي حالة التفاوت الكبير في الثروة فان اصحاب الثروات لا بد ينفقون نسبا مهما من ثرواتهم على ادوات الترف وهذه لا يمكن انتاجها محليا ، بينما اصحاب الثروات الاقل ينفقون على الماكل والملبس والامور الضرورية الاخرى التي تنتج محليا ، ولذا فيمكن القول بان اعادة توزيع الثروة تشجيع الانتاج المحلي .

(٢) اما بشأن مقدرة البضائع المحلية على منافسة البضائع الاجنبية في الاسواق المحلية فليس هنالك سبب نظري يمنعها من ذلك . فالمواد الاولية متوفرة والتكاليف غير مرتفعة نظرا ان اجروات العمال لا تزال قليلة .

ولكن طرق الانتاج المستعملة حاليا لا تزال غير كافية وهنالك مجال واسع لتحسينها ومن الضروري لتحسين المنتجات المحلية انشاء المختبرات لاجراء التجارة الصناعية وارسال البعثات الى الخارج لتدرس وسائل تحسين المنتجات .

الا ان الصناعة العربية لا تزال محتاجة الى الحماية الجمركية لحدائتها ولابد من استمرار هذه الحماية مدة من الزمن حتى يكمل نمو الصناعة العربية وتزول الفوارق المسببة عن اميضية التاميس .

(٣) اما مشكلة العمال الفنيين فيجب حلها انشاء المدارس الصناعية وارسال البعثات الى الخارج ويمكن الاستعانة بالفنيين الاجانب حتى يتم اعداد الفنيين من اهل البلاد .

(٤) ولعل اهم مشكلة في وجه الصناعة هي مشكلة توفر الراسمال الضروري لانشائها وادارتها .

الفصل الخامس

التجارة والوحدة العربية

(١) مقدمة

(٢) العلاقات التجارية بين البلاد العربية

أ - العلاقة التجارية بين سوريا ولبنان

ب - العلاقة التجارية بين فلسطين وسوريا

ج - العلاقة التجارية بين شرق الأردن وفلسطين وسوريا

د - العلاقة التجارية بين العراق وسوريا ولبنان

هـ - العلاقة التجارية بين العراق وفلسطين وشرق الأردن

(٣) ملاحظات واستنتاجات .

أ - أهمية العلاقات التجارية بين البلاد العربية

ب - مشاكل تجارة وشروط تقدمها .

١ - تحسين المواصلات

٢ - الاتحاد الجمركي ٢ - التخصص الانتاجي .

المفصل الخامس

التجارة والوحدة العربية

مقدمة

لكي نفهم الأهمية الاقتصادية لوحدة عربية ، علينا أن نعرف بشكل واضح العلاقات التجارية السائدة بين البلاد العربية ، وأهمية هذه العلاقات بالنسبة لكل قطر ، والامكانيات التجارية في المستقبل خصوصا اذا أصبحت جميع هذه البلاد ذات خطة اقتصادية موحدة .

كانت جميع البلاد العديدة التي يشملها البحث قبل حرب ١٩١٤-١٩١٨ العالمية جزءا من ادارة واحدة ، فكان يشملها جميعا نظام جمركي واحد هو النظام الجمركي العثماني ولم يكن بين انسامها المختلفة أي حاجز جمركي ، كما ان النقد المتداول في جميع انحاءها كان نقدا واحدا . وبالرغم من رداءة طرق المواصلات ، فقد كانت الاحوال التي اشرفنا اليها سابقا ذات اثر فعال في تسهيل العلاقات التجارية بينها ، لان البضائع كانت تنتقل بحرية تامة بين انسامها المختلفة .

ولكن بعد الحرب الماضية قام في كل الانسام المختلفة حكومات متعددة تتبع كل منها سياسته جمركية ضيقه خاصة بها كما ان لكل منها نظام نقدي خاص به وقد كان لاختلاف تعدد السياسات الجمركية واختلاف أنظمة النقد اثر مهم جدا في بلبلة العلاقات الاقتصادية بين مختلف انحاء البلاد ، الا ان هنالك اسبابا أخرى خفت كثيرا من هذه البلبلة واهم هذه الاسباب هي التالية .

١- بالرغم من ان عصبة الامم فرضت على البلدان المنتدبة ان تعامل بالتساوي

جميع الدول الداخلية في العصبة ، الا انها اجازت لها ان تنظم علاقاتها التجارية بمعاهدات تجارية مع البلدان التي كانت في الاصل جزءاً من الدولة العثمانية . وقد استفادت بعض هذه البلدان من هذه المسألة فوجدت بينها علاقات تجارية حرة او شبه حرة . وبشكل خاص فان المعاهدة التجارية بين فلسطين وسوريا التي سارته حتى سنة ١٩٢١ والتي نصت على حرية التجارة بينهما قد افادت كلا البلدين نائدة عظيمة كما لا سيتضح فيما بعد . وقد ابرت شرق الاردن معاهدات تجارية مع سوريا لحرية التجارة بينهما . الا ان العراق لم يحاول الاستفادة من هذا النمط لتنظيم علاقاتها التجارية مع البلدان العربية فبنيت هذه العلاقات غير جيدة . .

٢- ان التحسن الطبيعي الذي طرأ على طرق المواصلات ساهم في تحسين العلاقات التجارية بين هذه البلاد . فوجود السيارات ووجود كثير من الطرق المعبدة كان من شأنه زيادة التبادل التجاري . اضافة الى هذا قرب هذه البلاد بعضها من بعض مما يقلل من نفقات النقل ويجعل في الامكان تناول بضائع كل قطر في النظر الاخر بتكليف اقل مما لو استورد من اماكن بعيدة .

الا ان هنالك تعقطين : اولا - ان المواصلات بين هذه البلاد لا تزال غير كافية وثانيا - انه وان كانت المواصلات بين انسام القطر الشامي (فلسطين سوريا ولبنان وشرق الاردن) لا بأس بها فان المواصلات مع العراق لا تزال ضعيفة لوجود الصحراء الواسعة بين هذين القطرين ولعدم وجود طرق معبدة او سكك حديدية هامة تربط بينهما .

٢- العلاقات التجارية بين البلاد العربية .

١- العلاقة التجارية بين سوريا ولبنان

توجد حرية تامة لمرور البضائع بين سوريا ولبنان كما ان سوريا ولبنان تشكلان اتحاداً جمركياً واحداً بمعنى ان الرسم الجمركي المفروضة على جميع البضائع الداخلة اليهما واحدة وقد ادى هذا بالإضافة الى الاسباب الاخرى كقرب البلدين من بعضهما الى البعض الى تكون علاقة تجارية هامة بينهما .

وتصدر سوريا الى لبنان المحاصيل الزراعية كالحبوب بأنواعها والخضار والنفط والانتاج الحيواني كالحيوانات الحية ومنتجات الحليب كالسمن والجبن ، والجلود ، كما تصدر اليها بعض المنتجات الصناعية . اما لبنان فتصدر الى سوريا بعض منتجاتها الصناعية .

وبالرغم من عدم وجود احصائيات وافية للعلاقات التجارية بين لبنان وسوريا نيرجح ان

الميزان التجارى بين هذين البلدين هو نى مصلحة سوريا .

ب - العلاقة التجارية بين فلسطين من جهة وبين سوريا ولبنان من جهة اخرى .

كانت التجارة بين فلسطين وبين سوريا ولبنان حرة تقريبا مدة عشر سنوات تبتدى

فى ايار سنه ١٩٢٩ وذلك بفضل اتفاقية كمركية . ولكن قبل نهاية هذه الاتفاقية سنه ١٩٣٩ جرت

مفاوضة لتعديلها بشكل يكفل حماية صناعة فلسطين وبعض محصولاتها الزراعية واستمرت هذه

المفاوضات بعد نهاية اتفاقية سنه ١٩٢٩ وكانت الاتفاقية السابقة المذكور تمدد من وقت لآخر لينما

تنتهي المفاوضات وتعقد اتفاقية جديدة . واخيرا عندت الاتفاقية الجديدة نى تشرين الثانى

سنه ١٩٣٩ لي عمل بها ابتداء من اول كانون اول سنه ١٩٣٩ على ان تكون عرضه للنسخ بمجرد

اخطار من احد الطرفين قبل النسخ بثلاثة اشهر .

وفى غضون مدة العشر سنوات التى كانت التجارة فيها حرة ، كانت العلاقة التجارية

بين فلسطين وبين سوريا ولبنان مهمة لدرجة كبيرة فقد كانت النسبة المئوية لما استوردته فلسطين

من سوريا ولبنان بالنسبة لمجموع مستورداتها وما صدرته اليهما بالنسبة لمجموع صادراتها كما يلى :

السنة	الوارد	الصادر
١٩٢٧	١٤,٢٦	١٣,٧٢
١٩٢٨	١٣,٩٥	٢٤,٠٨
١٩٢٩	١٤,٧٣	١٩,٧٥
١٩٣٠	١٤,٨٢	١١,٠٩
١٩٣١	١٧,١٢	١٤,١٦
١٩٣٢	١٠,٤٧	٩,٦٥
١٩٣٣	٨,٤٨	٨,٢٢
١٩٣٤	٧,١٨	٦,٩٢
١٩٣٥	٧,٣٤	٧,١٩
١٩٣٦	١٠,٠٣	٨,٥٦
١٩٣٧	٨,٤٦	١٠,٧٥

إذا نظرا عامود الوارد نلاحظ أن النسبة المئوية لما استوردته فلسطين من سوريا ولبنان (بالنسبة لمجموع المستورد) في تناقص . فبينما لم تنقص هذه النسبة عن ١٤ بالمائة من مجموع المستورد قبل سنة ١٩٤١ ، نراها لم تزيد عن ١٠,٤٧ بالمائة بعد هذا التاريخ بل لقد وصلت إلى ما يقرب من ٧ بالمائة فقط في سنتي ١٩٣٤ و ١٩٣٥ . ولكن هذا التناقص في النسبة ليس راجعا إلى نقص في قيمة ما استوردته فلسطين من سوريا ولبنان بل هو راجع إلى الزيادة العامة فيما استوردته من البلدان الأخرى (١) بسبب ازدياد المهاجرة اليهودية وجلب المهاجرين الكثير من الميضات الأجنبية إلى البلاد أما الأعداد المطلقة لقيمة ما استوردته فلسطين من سوريا ولبنان في هذه الفترة ذاتها ، فقد أظهرت زيادة واضحة ، إذ بينما كان المعدل السنوي لما استوردته فلسطين من سوريا ولبنان بين سنوات ١٩٢٧ - ١٩٣٣ - ١٩٥٧ ١٩٤ جنيها فلسطينيا أصبح بين سنوات ١٩٣٤ - ١٩٣٧ - ١٢١٢٣٤٨ جنيها فلسطينيا (٢) . وكذلك إذا نظرنا إلى عامود المصادر من فلسطين إلى سوريا ولبنان سنة ١٩٢٨ نجد أن هناك على العموم تناقصا في نسبته . فبينما بلغت نسبة ما صدرته فلسطين إلى سوريا ولبنان منه ١٩٢٨ - ٢٤,٠٨ من مجموع صادراتها ، وبينما كان معدل هذه النسبة بين سنوات ١٩٢٧ - ١٩٣٣ حوالي ١٤ بالمائة ، فقد هبط هذا الرقم إلى ٦,٩٢ بالمائة سنة ١٩٣٤ وكان معدل النسبة بين سنوات ١٩٣٤ - ١٩٣٧ حوالي ٧,٦ بالمائة فقط ولكن مرة ثانية . فإن هذا التناقص النسبي لا يعني نقصا في قيمة ما صدرته فلسطين إلى سوريا ولبنان إذ بينما بلغ المعدل السنوي لقيمة ما صدر من فلسطين إلى سوريا ولبنان بين سنوات ١٩٢٧ - ١٩٣٣ مبلغ ٢٥٧٣٦٨ جنيها فلسطينيا ، فقد بلغ لسنوات ١٩٣٤ - ١٩٣٧ مبلغ ٣٦٥٢٤٨ جنيها فلسطينيا وقد وصلت قيمة ما صدر من فلسطين إلى سوريا ولبنان أعلى حد في خلال جميع السنوات المشار إليها سنة ١٩٣٧ حين بلغت ٦٢٥٢٥٨ ج . ف (٣) وهذه الأرقام تظهر أن الميزان التجاري بين سوريا ولبنان وفلسطين كان في مصلحة سوريا ولبنان بشكل واضح جدا لأن سوريا ولبنان كانا يصدرا إلى فلسطين أربعة أضعاف ما تستوردانه منها تقريبا .

(١) حكومة فلسطين نشره تجارية خاصة ١/ ١٩٣٩ ص ٣

(٢) حكومة فلسطين نشره تجارية خاصة ١/ ١٩٣٩ ص ٣

(٣) المصدر نفسه ص ٤

ان الارنام الماضية تظهر لنا القيمة النسبية للتجارة مع سوريا ولبنان بالنسبة لفلسطين اما بالنسبة لسوريا ولبنان نفسها ، فقد كانت القيمة النسبية لها استوردتاه من فلسطين ومصدرتاه اليها بالنسبة لمجموع مستورداتها ومصدراتها كما يلي :

السنة	المستورد من فلسطين	المصدر الى فلسطين
-----	بالنسبة لجميع المستورد	بالنسبة لجميع المصدر
١٩٣٥	٧,٢ بالمئة (١)	٤٥,٥ بالمئة (٣) (٢)
١٩٣٦	٨,٦ بالمئة (١)	٣٦,٠ بالمئة (٢)
١٩٣٧	-	٣١,٤ بالمئة (٢)

وهذا يظهر لنا بوضوح تام ان سوريا ولبنان تعتمدان في تجارتها الخارجية الى حد غير قليل على فلسطين كسوق في غاية الاهمية لتصرف حاصلاتها المحلية ومصنوعاتها . وعلى العموم فان القيمة العددية للتجارة بين فلسطين وبين سوريا ولبنان لمدة السنوات ١٩٣٤ - ١٩٣٧ - يمكن تفصيلها بالجدول الاتي :

التجارة بين فلسطين وبين سوريا ولبنان من سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٧ (٣)

السنة	المستورد من سوريا ولبنان	المصدر الى سوريا ولبنان	المصدر الى سوريا ولبنان	الترانزيت من سوريا ولبنان
١٩٣٤	١,٠٨٢,٠٩٥	٢٢١,٦٤٣	٥٩,٠٣١	١٢,٢٨٤
١٩٣٥	١,٣١٠,٣٦٣	٣٠٢,٩٨٨	٥٦,٩٢٣	٥,٥٨١
١٩٣٦	١,٤٠١,٤٨٤	٢١٠,٢٤٨	٥٣,٨٣٧	٢,٣٥٣
١٩٣٧	١,٣٤٧,٤٤٤	٦٢٥,٢٦٤	٧٤,٧٧٢	١,٦٢٥

ونلق الآن نظرة على نوع البضائع الداخلة في التجارة بين البلدين . ناهم البضائع التي صدرتها سوريا ولبنان الى فلسطين هي التالية حسب اهميتها : (٤)

(١) النشره التجاريه . شباط ١٩٣٨ - الكتاب الازرق (٧٠ لغة الانجليزية)

(٢) النشره الاحصائية العامه ١٩٣٧

(٣) النشره التجاريه ، شباط ١٩٣٨ - الكتاب الازرق

(٤) النشره التجارية ، نسخة ١٩٣٨ ص ٣

الألبسة - الفنج - البيض - الشعير - الياف لحرير الصنّاعي - الاحذية واشباهها -
الطحين - الاسمنت - الفواكه المطازجة - الجلود - الحلويات - زيت الزيتون الصنّاعي -
البطاطس - الاثاث - الخضار المطازجة

تظهر لنا هذه القائمة أن القسم المهم جداً من صادرات سوريا ولبنان إلى فلسطين هو الحاصلات
الزراعية أو شبه الزراعية (الحيوانية - الجلود) ، فالشعير والفنج والطحين والخضار والفواكه والزيت
والجلود هي أهم المواد وجميعها زراعية أو شبه زراعية . أما المواد المصنوعة فهي الاحذية والاثاث
والاسمنت والاثاث .

ومن جهة أخرى ، فإن أهم المواد المصدرة من فلسطين إلى سوريا ولبنان هي التالية حسب
أهميتها : -

الزيت (زيت الاكل ما عدا زيت الزيتون) ، البيرتنال ، الأئمشة ، الاصباغ والجلود
المذبوغة ، الصابون ، البيطيح ، الرز (المنشر) ، السمسم ، الحلويات ، الجوارب .
الظن والخيوط النطنية . الامعاء .

نلاحظ من هذه القائمة أن البيرتنال الذي هو أهم صادرات فلسطين عموماً هو في الوقت ذاته
من أهم ما تصدره فلسطين إلى سوريا ولبنان . ونلاحظ أيضاً أن هنالك صادرات زراعية أخرى
كالزيت والبطيح والسمسم كما أن هنالك صادرات صناعية تزيد قيمتها قليلاً عن قيمة الصادرات
الزراعية ومقارنته الجدولين جدول المصدر والمستورد ترىنا على العموم أن سوريا ولبنان متفوقان بأكثر
الحاصلات الزراعية . وما أن فلسطين في حاجة إلى كثير من هذه الحاصلات لأنها لا تستطيع أن
أن تغطي نفسها زراعياً لأنها تستوردها من سوريا ولبنان هذا ولا يمكننا أيضاً أن نقول بأن فلسطين
متفوقة صناعياً على سوريا ولبنان لأنه بالرغم من أن كثيراً من صادرات فلسطين إلى سوريا ولبنان هي
صناعية (الرز المنشر - الاصباغ والجلود - الظن والخيوط - الأئمشة - الجوارب - الصابون) فإن
قيمة هذه الصادرات تقل حتى عن قيمة المنتجات الصناعية التي تصدرها سوريا ولبنان إلى فلسطين .
ويمكننا أن نقول بوجه الأجمال أنه بينما فلسطين في حاجة إلى ما تستورده سوريا ولبنان من المواد
الزراعية لأنها لا تغطي نفسها زراعياً فإن منتجاتها الخاصة لا تختلف اختلافاً أساسياً عن المنتجات
السورية واللبنانية بشكل يجعل سوريا ولبنان محتاجين إليها كاحتياج فلسطين إلى منتجات سوريا
ولبنان الزراعية . سوريا ولبنان تصدران إلى فلسطين من المنتجات الزراعية والصناعية أكثر مما

تستوردانه منها من هذه المنتجات . وبالرغم من أن فلسطين ستظل تعتمد على سوريا ولبنان كمصدر مهم من مصادر وارداتها ، فإن امكانيات جعل سوريا سونا للمصدرات الفلسطينية ليست عظيمة حتى التقدم الصناعي الذي حصل في فلسطين لا يكفي لتعديل العيزان التجاري بين البلدين لان هناك تفرقا صناعيا مهما في سوريا ولبنان ذاتها ولان الصناعة السورية اللبنانية ستظل الى مدة بعيدة اقل تكاليف من الصناعة الفلسطينية ، حتى نتمكن القول على العموم انه حتى من جهة المنتجات الصناعية يمكن لسوريا ولبنان ان تصدرا الى فلسطين اكثر مما تستوردانه منها في حالة رجوع التجارة الحرة بينهما .

فلما نينا تقدم ان العلاقة التجارية بين فلسطين وبين سوريا ولبنان كانت علاقة تجارة حرة وقد نظمت هذه العلاقة بمعاهدة عقدت بين البلدين في ايار سنة ١٩٢٩ فقد نصت هذه المعاهدة على ان البضائع المنتجة في أحد البلدين سواء كانت من مواد اولية مأخوذة من البلد نفسها او من مواد مستوردة ومضوعة في البلاد لا يؤخذ عليها رسوم كمركية كما نصت المعاهدة على تسهيل مرور البضائع المستوردة المصدرة وعلى حرية الترانسيت بين البلدين ولكن اثنائية سنة ١٩٣٩ نصت على الحرية التجارية واتامت الحواجز الجمركية محلية بعض المصانع التي نشأت في فلسطين وبشكل خاص الصناعة التي انشاها اليهود ولحماية بعضها لمحاصيل الزراعة ولذلك فلا بد لنا من اثاره سوال هو التالي : هل من الافضل الرجوع الى تجارة حرة بين فلسطين وبين سوريا ولبنان ام من الافضل اقامة الحواجز الجمركية بينهما ؟ هذا سوال نجيب عليه في نهاية هذا الفصل لاي النسبة لفلسطين وسوريا ولبنان وحدهما ولكن بالنسبة لجميع البلاد العربية التي يشملها بحثنا .

٤ - العلاقة التجارية بين شرق الاردن وفلسطين وبين شرق الاردن وسوريا ولبنان

ليس لدينا احصاءات دقيقة للعلاقة التجارية بين فلسطين وشرق الاردن لان البضائع تمر بحرية تامة بينهما وقد ندرنا صدرته شرق الاردن الى فلسطين من البضائع المصدرة والمستوردة المصدرة سنة ١٩٣٧ سنة ١٩٣٧ بـ ٤٠٤٦٠٧ ج . ف للبضائع المصدرة و ١٢٢٣٩ ج . ف للبضائع المستوردة (١) .

وكذلك فان هناك تجارة حرة بين سوريا ولبنان وشرق الاردن بموجب معاهدة عقدت سنة ١٩٢٣

والميزان التجاري بين البلدين هو في مصلحة سوريا ولبنان اللتان تصدران الى هذا البلد اربعة اضعاف ما تستوردان منه . وتصدر سوريا ولبنان الى شرق الاردن بعض المنتجات الصناعية كالاخذية والافشة ، وتصدر شرق الاردن الى سوريا ولبنان بعض المواد الزراعية والمواد الأولية الاخرى (١) . وقد جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية لشرق الاردن ان جميع صادرات هذا البلد وهي الصوف والجلود والمحبوب والفواكه والخضروات والحبوانات والطيور ونتاج الحيوانات والطيور تذهب الى فلسطين وسوريا ولبنان . كما ان شرق الاردن معتمدة اعتمادا كبيرا في تجارة الترانسيت على فلسطين وسوريا ولبنان .

هذه الحقائق تظهر لنا بوضوح تام ان شرق الاردن وحدة ليس لوجودها اي ميرر

اقتصادي . وهي معتمدة اعتمادا كبيرا في حياتها الاقتصادية على سوريا ولبنان وفلسطين .

د - العلانة التجارية بين العراق وبين سوريا ولبنان :

لم يجري بين العراق وبين سوريا ولبنان تجارة حرة كما جري بين فلسطين وشرق الاردن من جهة وبين سوريا ولبنان من جهة اخرى (٢) . وبالإضافة الى ذلك فان هذه التجارة ليست مهمة بقدر اهمية التجارة بين فلسطين وبين سوريا ولبنان .

ناذا نظرنا الى العلانات التجارية بين العراق وبين سوريا ولبنان في السنوات التي

سبقت الحرب ، نجد ان المستورد الى العراق من سوريا ولبنان لم يزد بالنسبة لمجموع واردات العراق سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ عن ٢,٣٧ بالمائة وسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ عن ٢,٢٨ بالمائة وسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ عن ١,٩٢ بالمائة (٣) . ويرافق هذا التفرغ النسبة تناقص في القيمة العددية التي هي بعد ذاتها ضئيلة جدا . فقد بلغت قيمة ما استوردته العراق من سوريا ولبنان في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤

مبلغ ١٤٣,٠٠٠ ديناراً عراقياً وسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ١٣٨,٠٠٠ ديناراً عراقياً . وهذه الارنام كما قدما ضئيلة اذا ليست بما استوردته فلسطين مثلا من سوريا ولبنان حين بلغ المعدل السنوي قيمة المستورد في هذه ذاتها حوالي ١٣٠,٠٠٠ جنيها (٤) . فالمستورد من سوريا ولبنان اذن لا يشكل سوى نسبة ضئيلة جدا من تجارة العراق كما ان ارقامه العددية ضئيلة جدا .

(١) حمادة النظام الاقتصادي في سوريا من ٢٥٣ - ٢٥٤

(٢) حمادة - - - - - من ٢٥٧

(٣) - - - - - العراق من ٤١٠

(٤) - - - - - من ٤١٥

والمصدر من العراق الى سوريا ولبنان المستورد المصدر كانت نسبة لمجموع المصدر للسنوات ذاتها كما يلي : ١٩٣٣ / ١٩٣٤ نسبة ٩٠٨ بالمئة ، ١٩٣٥ / ١٩٣٥ نسبة ٩٨٥ بالمئة ، ١٩٣٦ / ٢٥ نسبة ٦٧٥ بالمئة ورائق هذه النسبة المتنافضة تناقض في القيمة العددية ايضا ان كانت قيمة المصدر والمستورد المصدر الى سوريا ولبنان سنة ١٩٣٣ سنة ١٩٣٤ / ١٩٣٣ مبلغ ٢٦١٠٠٠ دينار عرايا وسنة ١٩٣٤ / ١٩٣٥ مبلغ ٢٤٤٠٠٠ دينار عرايا وسنة ١٩٣٥ / ١٩٣٦ مبلغ ٢٠١٠٠٠ دينار عرايا (١) . وقد كان الميزان التجاري بينهما في مصلحة سوريا ولبنان قبل سنة ١٩٣٣ اما بعد هذه السنة فقد اصبح في مصلحة العراق . (١)

والتجارة بين العراق وبين سوريا ولبنان ضئيلة بالنسبة لمجموع تجارة العراق فنذر ما هي ضئيلة بالنسبة لمجموع تجارة سوريا ولبنان ايضا . وبين العراق وبين سوريا ولبنان تجارة ترانسييت لا بد من الاشارة اليها . وهذه التجارة كانت تظهر تزايدا بالنسبة لما ياتي الى سوريا ولبنان من العراق عن طريق الترانسييت وتناقصا بالنسبة لما يذهب الى العراق من سوريا ولبنان فقد كانت نسبة تجارة الترانسييت مع سوريا ولبنان بالنسبة الى العراق للسنوات المبحوثة كما يلي (٢) .

السنة	الدخل الى العراق	الخارج منه
١٩٣٣ / ١٩٣٤	٥٠٠	٤٩٢
١٩٣٤ / ١٩٣٥	٣١	٤٧٠
١٩٣٥ / ٣٦	٣٥	٧٦٧

كما كانت القيمة العددية كما يلي بالنانير العراقية (٤)

٣٤ / ١٩٣٣	١٥٠٠٠	١٤٨٠٠٠
٣٥ / ١٩٣٤	٩٠٠٠	١٣٨٠٠٠
١٩٣٥ / ١٩٣٦	٨٠٠٠	١٦٧٠٠٠

(١) حماد النظام الاقتصادي في العراق ص ٤١٥

(٢) حماد - النظام الاقتصادي في العراق ص ٤١٥

(٣) - - - - - ص ٤١٠

(٤) - - - - - ص ٤١٥

وبين العراق وسوريا ولبنان معاهدة تنظيم الترانسيت تضع راسها ندره ١ / ٢
بالعنه على بضائع الترانسيت (١)

وند كانت اهم البضائع المصدرة والمستوردة المصدرة من العراق الى سوريا ولبنان
التاليه مرتبه حسب اهميتها = السيارات - الدراجات - وسائل المعجلات ، الحيوانات الحيه
الجلود المجففة ، والمذبوغة ، الصوف الخام ، الشعير ، التمور ، المبيض ، الملابس والالبسة
التحتانيه ، السلع السوريه ، والسجاد ، والمصارين ، والدهن (السمن) (٢)
نرى من هذه القائمة ان المصنف الاول والاكثر اهمية هو السيارات والدراجات والمعجلات
ليست مصنوعة في العراق ويسهل على سوريا ولبنان استيرادها عن غير طريق العراق ، اما الاصناف
الاخيره وجميعها زراعيه او حيواني ، فلا تختلف في شئ عن المنتجات السوريه واللبنانيه وهذا
احد الاسباب التي تفسر لنا انه ما تصدره العراق الى سوريا ولبنان اما ما تصدره سوريا ولبنان
الى العراق فاهم ما يلي : الصابون - الحرير الصناعي ، الملابس والالبسة التحتانيه ، السلع
الفنطيه ، الحرير الطبيعي الحول ومنسوجاته ، ورق لثائف التبغ (ورق السجاير) مصنوعات
الصنارة ، الصوف والشعر ، غزل عادى واقمشه حبال مفتولة (٣) . وتكاد تكون جميع هذه البضائع
منتجات صناعيه وسبب هذا واضح وهو ان العراق بلد ينتج المنتجات الزراعيه بكثرة ونتاجه منها
يكفي لسد حاجاته فلا يحتاج الى استيرادها من سوريا ولبنان التي تنتج نفس هذه المنتجات
بعكس فلسطين التي لا تكفي نفسها زراعيه كما ندنا . وفي الوقت ذاته فان المتقدم الصناعي في
العراق لم يبلغ حدا كبيرا . ولذا فهو يستورد المواد الصناعيه . ولكن يجب ان لا يغرب عن بالنا
ان نفسا كبيرا ما تصدره سوريا ولبنان من المنتجات الصناعيه لم يصنع في سوريا ولبنان نفسها
وانما كان قد استورد ثم صدر الى العراق (٤) .

يظهر من البحث المتقدم ان العلاقات التجاريه بين العراق وبين سوريا ولبنان ليست
مهمه لان حيث نسبتها في تجارة اى من البلدين ولان حيث قيمتها العددية ، واسباب

(١) حماده النظام الانتصادى في سوريا ص ٢٥٦

(٢) حماده النظام الانتصادى في العراق ص ٤١٦

(٣) حماده النظام الانتصادى في العراق (ص ٤١٦)

(٤) - - - - (ص ٤١٦)

ذلك كثيرة أهمها سوء المواصلات بين البلدين بسبب وجود الصحراء الشاسعة الفاصلة بينهما والحواجر الجمركية العالمية ولكن أهم من ذلك أن كلا البلدين ينتج محصولات متشابهة هي المحصولات الزراعية ولا يمكن أن تتحسن التجارة بين البلدين إلا بتحسين المواصلات ورنج الحواجر الجمركية وزيادة التخصص الانتاجي . الا أنه ينتظر زيادة تجارة الترانسيت بينهما اذا تحسنت وسائل المواصلات .

هـ - العلانة التجارية بين العراق من جهة وفلسطين وشرق الاردن : من جهة اخرى :

لم يكن بين العراق وفلسطين وشرق الاردن علانة تجارية ذات بال قبل سنة ١٩٣٤ وبالرغم من ان صادرات العراق الى فلسطين وشرق الاردن زادت بعد هذه السنة فانها لاتزال صغيرة الا ان هنالك امكانه زيادتها .

كانت نسبة ما صدرته العراق الى فلسطين وشرق الاردن وما استوردته منها بالنسبة لجميع صادراتها ووارداتها كما يلي :

السنة	النسبة المئوية للوارد	النسبة المئوية للمصادر
١٩٣٤ / ٣٣	٠ / ٢٥ بالمئة	٥٠ / ٢٥ بالمئة
١٩٣٥ / ١٩٣٤	٠ / ١٨ بالمئة	٤٠ / ١٧ بالمئة (١)
١٩٣٦ / ٣٥	٠ / ٢١ بالمئة	١٠ / ٠١ بالمئة

وهذه القائمة تظهر تناقصا نسبيا لما تستورده العراق من هذين البلدين وتزايداً نسبيا لما تصدره لهما . أما القيمة العددية للمصادر والوارد فكانت للمدة ذاتها كما يلي (٢)

(بالدنانير العراقية)

السنة	المستورد	المصدر والمستورد والمصدر
١٩٣٤ / ٣٣	١٨٠٠٠	١٥٠٠٠٠
١٩٣٥ / ٣٤	١٠٠٠٠	١٧٤٠٠٠
١٩٣٦ / ٣٥	١٥٠٠٠	٢٩٨٠٠٠
١٩٣٧ / ٣٦	١٢٠٠٠ (٣)	٣٩٣٠٠٠ (٣)

(١) حماد النظام الاقتصادي في العراق ص ٤١٠

(٢) - - - - - ص ٤١٩

(٣) حماد النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٤٣٠

وهذه القائمة تظهر ان قيمة ما تصدره فلسطين وشرق الاردن الى العراق لاتزال ضئيلة جدا بينما قيمة ما تصدره العراق الى فلسطين في تزايد مطرد .

وند كانت نسبة تجارة فلسطين مع العراق بالنسبة لمجموع تجاره فلسطين الخارجية كما يلي : (١) بالنسبة المئوية

السنة	المصدر الى العراق	المستورد المصدر الى العراق	المستورد من العراق
١٩٣٤	٠ ٢١١	٢ ٢٢٢	١ ٢١١
١٩٣٥	٠ ٢١٧	٣ ٢٦٦	١ ٢٢٣
١٩٣٦	٠ ٢١٦	١ ٢٤٠	١ ٢١٢
١٩٣٧	٠ ٢٢١	٤ ٢٠٠	٢ ٢٢٧

وهذه النسبة تظهر ان قيمة التجارة مع العراق هي ضئيلة بالنسبة لفلسطين ايضا .

الا ان بين ايلدين تجارة ترانزيت مهمة وستزداد اهمية في المستقبل بسبب تعديد

الطريق بين حيفا وبغداد ثم اذا تحقق مشروع وصل حيفا ببغداد بخط حديدى ، فترداد اهمية

لتجارة الترانزيت بين البلدين زيادة عظمى .

وند كانت قيمة تجارة الترانزيت بين فلسطين والعراق كما يلي : (٢) بالجنهات

الفلسطينية) .

السنة	الترانزيت من فلسطين الى العراق	الترانزيت من العراق الى فلسطين
١٩٣٤	٣٩٨٠١	٥٦٨٦
١٩٣٥	٢٧٣٣٠٣	٣٤٧٢٨١
١٩٣٦	١٦٢٤٩٠	١٩٣٥٨١
١٩٣٧	٢٨١٩٠٦	٢٦١٥٣٥

وند شعرت الحكومة العراقية باهمية مستقبل علاقات الترانزيت التجارية مع فلسطين

للمستقبل ، فعندت اتفاقا مع حكومة فلسطين في ١٤ شباط سنة ١٩٣٧ اهم نصوصه تشجيع وتسهيل

نقل البضائع من العراق الى العراق عبر فلسطين

(١) حمادة النظام الانتصادى في فلسطين ص ٤٢٦

(٢) حمادة النظام الانتصادى في فلسطين ص ٤٣٠

وذلك يمنع العراق تسهيلات منطقة حرة في ميناء حيفا ، وبعدم نرض الرسم الجمركية من قبل الحكومة الفلسطينية على بعض البضائع التي من اصل عراقي المستوردة من العراق بطريق بغداد - حيفا وتخفيض هذه الرسوم كثيرا عن بضائع اخرى مستوردة بالطريق نفسه وتتعهد الحكومة الفلسطينية والحكومة العراقية وحكومة شرق الاردن بحفظ الطريق الواصلة بين فلسطين والعراق سالحة للاستعمال كما تتعهد حكومة فلسطين بتشجيع النقل على هذه الطريق باعفاء السيارات والاطارات والانبويات والبنزين من الرسم الجمركية وتخفيض رسوم الرخص (١) اما المنتجات العراقية المصدرة من العراق الى فلسطين وشرق الاردن x والتي يعفيها الاتفاق من الرسم الجمركية: الحيوانات الحية ، الجلود الخام والمجففة اللحم المبردة والمجلى ، الدجاج الحي بزر الكتان ، الصوف الخام ، الجوز المنشر ، الشعير ، السمن واما المنتجات العراقية التي يخفف الرسم الجمركية عليها تخفيفا مهما جدا فهي البيض ، الاسماك الطازجة ، الجلود المدبوغة ، الدجاج المجلى ، الجوز غير المنشر (٢) الا ان هذا الاتفاق لا يجعل اى تسهيل للمصدرات الفلسطينية الى العراق لانه ابقي الحواجز الجمركية عليها كما كانت (٢) .

اما البضائع المتداولة بين البلدين فكانت اهمها التالية .
 اهم مصدرات العراق الى فلسطين سنة ١٩٣٦ كانت بالترتيب الاتي .
 الحيوانات الحية ، الدهن ، السيارات وسائر العجلات ، البيض ، الاسماك الطازجة والتمر (٤)

وهذه جميعها ما عدا السيارات والعجلات من المنتجات العراقية المحلية . اما فلسطين وشرق الاردن وصادراتها الى العراق ضئيلة جدا كما راينا ، ناهم ما صدرتاه كان الاصناف التالية .

زيت الزيتون ، المخايز الفاخرة ، المعجنات والبسكويت ، الصابون ، اثاث من الحديد الملابس والالبسة التحتانية (٥)

(١) و (٢) حماد - النظام الانتصادى في العراق ص ٢٦

(٣) - - - - - ٤٢٠

(٤) - - - - - ٤١٨

(٥) - - - - - ٤١٩

وهذه المنتجات ، ما عدا زيت الزيتون جميعها منتجات صناعية .

٣- ملاحظات واستنتاجات ٢- أهمية العلاقات التجارية بين البلاد العربية .

على أساس المعلومات السابقة ، نستطيع ان نضع الملاحظات التالية .

لقد رأينا من البحث المتقدم أن شرق الأردن تعتمد اعتمادا كليا في تجارتها الخارجية ^{فلسطين ووجدنا أيضا هناك علاقة تجارية مهمة بين فلسطين وسوريا ولبنان} على سوريا ولبنان وهذه العلاقة أهم من وجهة نظر سوريا ولبنان منها من وجهة نظر فلسطين لان فلسطين تكون سوقا أساسيا للصادرات السورية واللبنانية بينما لا تستورد سوريا ولبنان من فلسطين الا القليل والسبب في ذلك هو ان سوريا ولبنان بلدان لديهما كثير من المحصولات الزراعية التي تحتاجها فلسطين لان فلسطين لا تملك نفسها زراعيًا ولذلك فهي مضطرة لاستيراد كثير من حاجاتها الزراعية من سوريا ولبنان كما ان سوريا ولبنان في الوقت ذاته ليست بحاجة شديدة الى المحصولات الفلسطينية المعدة للتصدير لان هذه المحصولات وأهمها البرتقال هي على العموم أيضا محاصيل زراعية لدى ^{سوريا} لبنان كميات غير قليلة . ولا يمكن القول بان فلسطين متنوعة صناعيا على سوريا ولبنان لسببين : اولهما ان لدى سوريا ولبنان صناعات تعادل كثيرا الصناعات الفلسطينية وهي دائما اقل تكاليف من الصناعة الفلسطينية . وثانيهما ان الصناعة الفلسطينية ذاتها لم تبلغ بعد حدا يمكنها من منافسة المنتجات الصناعية الاجنبية الاتية الى سوريا ، لان حيث الجودة ولا من حيث ثلة التكاليف . وبالرغم من ان كلا من فلسطين من جهة وسوريا ولبنان من جهة أخرى قد استنادت من التجارة الحرة القائمة بينهما فانه لا يمكن القول بان التجارة بينهما قد وصلت الى حد يجعل ايا منهما معتمدة اعتمادا كليا في تجارتها على الاخرى . الا ان من المحزن أن الفائدة التي جنز كل منهما بتجارتها مع الاخرى نائدة لا يستهان بها اصلا ويمكن زيادتها في المستقبل زيادة كبيرة .

اما التجارة القائمة بين العراق وبين سوريا ولبنان او بين العراق وبين فلسطين

فلسطين وشرق الأردن ، فلا تزال ضئيلة لا تشكل سوى نسبة صغيرة جدا من تجارة هذه البلدان جميعا . فالعراق وسوريا تنتجان محاصيل متشابهة الى حد كبير جدا بسبب بسبب طبيعتهما الزراعية . اما فلسطين التي تحتاج المحاصيل الزراعية فقد زاد استيرادها لهذه المحاصيل من العراق أيضا في المدة الاخيرة وهناك امكانه لاطراد هذه الزيادة في المستقبل . ولا يغفل

هذه الخطة في المستقبل . ولا يبايل هذه الزيادة فيما تستورده فلسطين من العراق زيادة
فيما تصدره إليه . فالأجزاء الجمركية وعدد المصافى وسوء المواصلات تمنع تصدير المحاصيل
الفلسطينية الأساسية إلى العراق وبالرغم من أن هناك إمكانيات لتصريف قسم من محصول
البرتقال الفلسطيني في العراق مثلا . فلم يجر حتى الآن أية خطوات في سبيل تحقيق هذه
الإمكانيات . أما المحصولات الصناعية الفلسطينية فيوجد من إمكانيات تصريفها في العراق بالإضافة
إلى سوء المواصلات والأجزاء الجمركية ، نفس الأسباب الأخرى التي توجد من إمكانيات تصريفها
في سوريا وهي وجود صناعات مماثلة في بعض الحالات وعجز الصناعة الفلسطينية عن منافسة الصناعة
الأجنبية في السوق . ولعراقية بسبب ثقل تكاليفها ورداءة أصنافها على العموم .

ب - مشاكل التجارة وشروط تقديمها .

أن أهم الأسباب التي تعوق من التجارة بين البلاد العربية التي يجري البحث عنها
هي : - (أ) سوء المواصلات ، (ب) وجود الأجزاء الجمركية في بعض الحالات و (ج)
تشابه محاصيل هذه البلاد .

ولذلك فإن أية خطة توضع لتوثيق العلاقات التجارية وزيادة الفائدة الاقتصادية لهذه
البلاد جميعا ، يجب أن تحاول حل هذه المشاكل .

لحل مشكلة النقل يجب وضع خطة مشتركة بين جميع هذه البلاد لوصول جميع المراكز
التجارية فيها وتسهيل حركة المرور بينها . وهذه الخطة يجب أن تشمل على الأمور التالية :
٢ - هناك بعض الإجراءات يمكن عملها لزيادة حركة النقل حتى مع وجود الطرق
السيئة الحالية ويجب البدء بتطبيق هذه الإجراءات من الآن ، والاستمرار بتكثيفها ليتم
الشق الثاني من هذه الخطة ، وهو الخطة الإنشائية التي تتطلب زمنا غير قصير وبنفقات كبيرة
أما الإجراءات السريعة التي يجب عملها الآن فهي إيجار شركة نقل كبيرة تضمن لها الحكومات
المختلفة نسبة معقولة من الربح وتعمل هذه الشركة في نقل البضائع بين المراكز التجارية المختلفة
باسعار مخفضة ويفتح أن تكون الاسعار في يادى المراقب من تكاليف النقل ذاتها مع تغطية
العجز الناشئ على هذا الشكل من قبل الحكومات المختلفة كما ندمت . ويفتح أيضا اعفاء
السيارات المستوردة إلى هذه الشركة وتقديم البتزين لها بأسعار مخفضة ، وتستطيع الحكومة

العراقية ان تقدم الى مثل هذه الشركة البترين باسعار تنفل كثيرا من نفقات النقل .

ب - الاتفاق على وضع خطة مشتركة لوصول المراكز التجارية المهمة بالطرق والسكك

وند تم في هذه الحرب بعض مشاريع المواصلات المهمة مثل وصل فلسطين ببلبنان بخط حديدي بين حيفا وبيرو وطرابلس ووصل السكك الحديدية العراقية بالسكك السورية بانشاء خط الموصل تل كوجك - وتعميد نهر كبير من الطريق الواصلة بين حيفا وبغداد ، ويجب بالاضافة الى هذه المشاريع وصل بغداد بحيفا بخط حديدي يستحسن ان يمر بالشام ايضا لاهمية الشام كمركز تجاري كما يجب تحسين الخط الحديدي الواصل بين الشام وبيروت وتحسين المواصلات بين فلسطين والشام . كل هذا بالطبع الى جانب ضرورة الاعتناء بالطرق الفرعية الموصلة الى المراكز الرئيسية لانها تسهل تجميع البضائع في المراكز الرئيسية للنقل الى المراكز الاخرى كما انها تزيد في كمية هذه البضائع الى جانب نائيتها في تنشيط التجارة عموما .

٢- الاتحاد الجمركي :

١ فلما ان العامل الثاني الذي يحد من التجارة بين البلاد العربية هو وجود خواجز جمركية بين بعض اناسها والسؤال الان هو ، كيف يجب ان تكون العائلات الجمركية بين البلاد العربية ، هل من الضروري ان تكون حرية التجارة هي المبدأ السائد بينها جميعا وهل من الاصح ان تتخذ هذه البلاد سياسة جمركية موحدة تجاه البلدان الاخرى .

مما لا شك فيه ان مسألة العائلات الجمركية لا يمكن بحثها من وجهة نظر التجارة وحدها فالسياسة الجمركية التي تتبعها اية حكومة من الحكومات تؤثر تأثيرا عظيما على دخل الحكومة وعلى الحياة الاقتصادية بتشجيعها انواعا من الانتاج بحمايتها او تشييطها انواعا اخرى من الانتاج بعدم حمايتها وبالاختصار ان السياسة الجمركية تمثل صميم الحياة الاقتصادية في البلاد هنالك حجتان يمكن ان يروى بهما ضد حرية التجارة بين البلاد العربية في علاقتها الداخلية

١- الحجة الاولى هي رغبة كل بلد من البلاد بان تعمل بكل ما في وسعها لتحصيل

على اكثاء داخلي بانتاج اكثر ما يمكن انتاجه من المحاصيل دون ان تعتمد الى التخصص في نوع او انواع منها . والبلدان التي تعتمد لوضع حواجز جمركية عالميه بنصد الاكثاء الذاتي انما تفعل ذلك اما الاعتبارات سياسية او اعتبارات اقتصادية .

نأما الاعتبارات السياسية فهي عادة الرغبة في ان تكون الدولة قادرة على اكفاء نفسها في حالة وجود أزمة تحول بينها وبين الاستيراد من الخارج الا ان هذا الاعتبار السياسي

ليس اعتبارا يؤدى الى وجود حواجز جمركية بين البلاد العربية ، بل أن العلاقة السياسية بين مختلف الانظار العربية متجهة اتجاهها واضحا جدا الى التقرب السياسي بين انسامها المختلفة وبالرغم من انه لا يمكن التكهن عن المدى الذى سيصل اليه هذا التقرب فان العامل السياسي هو فى مصلحة ايجاد تجارة حرة وتناهم جمركي بين هذه البلاد ، لانه حتى اذا لم تحدث فى البلاد العربية حكومة اتحادية واحدة تسيطر على سياسة البلاد العامة - فمن مصلحة هذه البلاد جميعها ان تزداد التجارة بينها لرفاهية شعوبها وزيادة تخصص الانتاج فيها . ويستطيع كل قطر عربي حتى فى حالة بناء الحكومات المستقلة المتعددة ان يعتمد اعتمادا كليا على موارد الانظار الاخرى فى اوقات الازمات خصوصا وانه ليس بين هذه البلاد حواجز طبيعية تمنع انتقال المنتجات من احد انسامها الى الانسام الاخرى . وقد حصلت فى هذه الحرب امثلة متعددة تؤيد هذا الرأى فلبنان مثلا كان يعتمد الى حد كبير جدا على المنتجات الزراعية السورية ، وفلسطين وسوريا ولبنان كانت تستورد كثيرا من المواد الغذائية الرئيسية - كالسكر والرز - من مصر وقد كان من الممكن أن يكون هذا التعاون الانتصادى اوفى بكثير لو كانت هناك سياسة اقتصادية مشتركة نيل هذه الحرب .

اما الاعتبار الثانى الذى من أجله تنام الحواجز الجمركية فهو اعتبار انتصادى مثل رغبة

الدولة فى ايجاد مشاريع يستثمرها اصحاب رؤوس الاموال فيها ، ويعمل فيها العمال . فاذا حكمت الدولة نوعا من الانتاج ارتفعت تكاليف استيراده واصبح من الممكن الحصول على ربح منه فستستثمره رؤوس الاموال ويعمل العمال وقد تلجأ كثير من الدول فى اوقات انتشار البطالة الى هذه السياسة كما حدث فى بلدان اوربا بعد سنة ١٩٢٩ وذلك لانها بحماية الصناعة المحلية تشجعها وتزيد فى ارباحها وتزيد فى عدد العمال المشتغلين فيها . وقد يكون من الصحيح ان حماية الصناعة المحلية يزيد فى ارباحها وبالتالى يقلل مشكلة البطال ، ولكن هذا التأثير موزن لان وضع الحواجز الجمركية اعلايه معناه تخفيض الوارد وتخفيض الوارد يستلزم فى المدى الطويل تخفيض الصادر وبالتالى فان الصناعات المشتغلة بالتصدير تقل اعمالها وتزيد البطالة فيها . وهناك اعتبار انتصادى اخر وهو رغبة الدولة فى حماية صناعاتها الناشئة حتى لا تنقض

عليها المنافسة الاجنبية نيل ان تتمكن من تثبيت نفسها ، ولكن هذا الاعتبار يبرران تعنى -
الانظار العربية المختلفة صناعاتها الناشئة من الصناعات الخارجية القوية والمقدمة اما ان يحصى

كل نظر صناعات الناشئة من صناعات الفطر الاخر الناشئة أيضا فليس له مبرر مطلقا لانه يمنع وجود
اى تخصيص انتاجي . ان الصناعة في البلاد العربية في بدء تطورها والمتطور الصناعي فيها
جميعا يكاد يكون على مستوى واحد ، فان كانت صناعة ناشئة في احد هذه الانظار بوسعها ان
تففي في منافسة حرة على صناعة ناشئة في الفطر الاخر ، فهذا يعنى ان الصناعة الناشئة التي
نفس عليها لامبرر لوجودها اقتصاديا لانها موجودة في نفس الاحوال التي وجدت فيها الصناعة
التي نضت عليها ، فالنضاء عليها يعنى ان الفطر الاخر يستطيع انتاج هذا النوع من الصناعة
بتكاليف اقل ، ولذا فيجب ان تخصص في انتاجها .

٢- اما الحجة الثانية : التي يمكن توجيهها ضد اقامة اتحاد جمركي بين الانظار
العربية المختلفة فهي التي جاء بها الفرد بوني في كتابه 'The Economic Development of the Middle East'
ويمكن تلخيص هذه الحجة بما يلي : ان انظار الشرق الادنى ليست على ذات المستوى الاجتماعي
والصناعي ولذلك فان حرية التجارة بين مختلف هذه الانظار لا يمكن الا ان تكون على حساب
الانظار الاكثر تقدما من الوجهة الاجتماعية ذلك لان الانظار الاقل تقدما تستطيع ان تنتج نفس
البضائع بتكاليف اقل بسبب رخص اجور العمال فيها ، وتكون النتيجة النضاء على صناعة البلدان
الاكثر تقدما من الوجهة الاجتماعية . وبعبارة اخرى فان الصناعة اليهودية في فلسطين تتعرض
لخطر الغناء في حالة قيام تجارة حرة بينها وبين الانظار العربية الاخرى لان تكاليف الصناعة
في فلسطين اكثر من تكاليفها بالانظار المجاوره بسبب غلاء اجور العمال . اضافة الى هذا ان
المصالح الاقتصادية للانظار المختلفة ليست دائما متشابهة بل هي في بعض الاحيان متعارضة
وذلك لان التقدم الصناعي في بعضها قطع شوطا اوسع من الشوط الذي قطعه في الانظار الاخرى
فمثلا شرق الاردن بلد زراعي محض من مصلحته ان تكون اسعار الحبوب وهي انتاجه الرئيسي واهم
ما يصدره ، مرتفعة ، وان تكون اسعار المنتجات الصناعية وهي المنتجات التي يستوردها من
الخارج منخفضة حتى تقل تكاليفها بالنسبة اليه بينما مصلحة فلسطين وهي بلد صناعي
ان تكون اسعار الحبوب هي المنخفضة لان فلسطين تستورد الحبوب ، وان تكون اسعار المنتجات
الصناعية مرتفعة لان فلسطين تصدر هذه المنتجات ، كيف يمكن التوفيق بين هاتين المصلحتين
المتعارضتين .

بنا على ذلك يقترح الفرد بوني ان تبني العلاقات الجمركية بين انظار الشرق الاردن

الادنى في علاقاتها الداخلية مع بعضها البعض كما هي عليه الان في اساسها اي ان يبني لكل قطر من هذه الانظار الحق بوضع الحواجز الجمركية في وجه الاخطار الاخرى لكي يحمي منتوجاته من منافستها وتستمر هذه الحالة الى ان تصل هذه البلاد الى مستوى اجتماعي متقارب وحينذاك يمكن اقامة تجارة حرة بينها . وحتى ذلك الحين تقترح ان تكون السياسة الجمركية بين هذه الاخطار كمجموعه تجاه العالم الخارجي سياسة مشتركة . وبعبارة اخرى ان تحمي هذه البلاد جميعها بالاشتراك اية صناعة في اي قطر منها في المنتج الاوربي وبهذه الطريقة يسهل تصريف منتج هذه الصناعة في الانظار المختلفة . من الواضح ان هذا الاقتراح لا يسهل الاتجار الا لكمية قليلة جدا من المنتجات - وهي تلك المنتجات التي ينتجها نظرون سواء من الانظار الاخرى لانه حينذاك فقط يتوجب على جميع الانظار الاخرى ان تحمي حتى في انظارها هذا المنتج الذي ينتجه ذلك ^{القطر} وتسهيل تصريفه في بلادها . اما اذا كان لديها منتوجا مشابها له ، فهي مضطرة لان تضع عليه نفس التعريف الجمركية التي تضعها على المنتج الاجنبي لحماية صناعتها المحلية منه . وبما ان المنتجات التي ينتجها نظرون واحد دون الانظار الاخرى قليلة جدا فليس لهذا الاقتراح اية قيمة عملية تقريبا .

اذا معنا النظر في الاقتراح المتقدم المذكور نجد انه موضوع لاعلى اساس المدرس الاقتصادي او الحاجة الاقتصادية وانما هو على اساس المصلحة اليهودية فقط ، هذه المصلحة المختلطة بالسياسة اختلاطا كبيرا . ووصف مشكلة الصناعة اليهودية بالنسبة لصناعة الانظار العربية الاخرى بانها مشكلة اختلاف في المستوى الاجتماعي وفي اجور العمال انما هو تجاهل او محالة تغطية للسؤال الاصلي وهو : هل الصناعة اليهودية مبنية على اساس اقتصادي متين ؟ لا ان الصناعة اليهودية عاجزة عن منافسة الصناعة الاوروبية التي لا تغل عنها تكاليف ^(اجور عمال) بل قد تزيد وما ذلك الا لانه لا يوجد اي مبرر اقتصادي لبقاء القسم الاكبر منها والسبب في انه لا مبرر لقسم كبير منها ان فلسطين فقيرة جدا بالمواد الاولية التي تستعمل في اكثر الصناعات ولذلك فالصناعة اليهودية فيها مضطرة الى الاعتماد الكلي على المواد الاولية المستوردة من الخارج ، والسبب الثاني هو ان الصناعة اليهودية لم تنشأ نتيجة لدراست اقتصادي شامل لحاجات البلاد ولاهيكلا ولا مكنيات الصناعة وانما نشأت بسرعة شديدة لايجاد العمل للمهاجرين اليهود والمراسل اليهودي المتدفقين الى فلسطين ، بل كثيرا ما كان يحدث ان فنيا هاجرا من اوربا اقتنع في فلسطين مصنعا كالذي كان يعمل به في اوربا لانه ليس خبيرا بصناعة اخرى رغم ان هذه الصناعة

غير لازمة .

والسياسة الجمركية الصالحة لا يجوز مطلقا ان تقوم على اساس حماية الصناعات التي لا مبرر لوجودها وانما تقوم على اساس درس صحيح لجميع الامكانيات الصناعية في البلاد . فتحمي ما يتلائم منها مع موارد البلاد ، وتترك القسم الاخر دون حماية لان الغاية النهائية هي توفير البضائع للمستهلك بأرخص الاسعار ، فتحمي الصناعات ذات الامكانيات لانها متى تثبت ستنتج بأسعار مساوية لأسعار الصناعات الاجنبية ان لم تكن اقل منها ، أما الصناعات التي لا امكانية لها تستظل مضطرة الى الحماية ولذلك فستظل تكاليفها عالية للمستهلك .

أما الاقتراح الذي جاء به انفراد بوف فهو الى جانب كونه لائمه عمليه له انما يقصد به ايضا ترويج البضائع اليهودية في البلاد العربية لان اليهود يستطيعون ان ينتجوا اشياء لا تنتجها الانظار الاخرى بسبب وجود العناصر الفنية اللازمة للصناعة عندهم ، ولكن انتاج هذه الاشياء لا يكون اقتصاديا لكثرة تكاليفه ، ولذلك فكان هذا الكاتب يدعو العرب لتحمل التضحيات الاقتصادية لترويج البضائع اليهودية .

تري ما تقدم انه لا يمكن اقامة حجة قوية ضد حرية التجارة بين البلاد العربية بنى ان تنظر في منافع حرية التجارة وفيما اذا كان من الافضل علاوة على حرية التجارة وجود اتحاد جمركي تجاه العالم الخارجي .

ان حرية التجارة ضرورة للبلاد العربية للأسباب التالية .

١- انها تسهل التجارة بين هذه البلاد وتزيد ها .

٢- انها الطريقة الاساسية التي تساعد على التخصيص الانتاجي في البلاد العربية

ان التخصيص الانتاجي مفيد جدا من الناحية الاقتصادية ولكن على اي اساس يكون التخصيص هل يكون على اساس الامكانيات الطبيعية لناخذ قطعة ارض تصلح لزراعة القطن ولزراعة الرز . ولكنها اصلح لزراعة القطن . ايكني هذا الاعتبار وحده لاستعمالها للقطن دون الرز بالطبع لا يكتفي لان غاية الانتاج هي القيمة الاقتصادية ، والقيمة الاقتصادية تتمثل في السعر اذا كان ربح الرز الذي ينتج من هذه الارض اكثر من ربح القطن الناتج منها وجب زراعتها رزا ولو انها من الوجهة الطبيعية الغنية اصلح لزراعة القطن . من هنا نرى انه لا يمكننا على وجه العموم ان نقول مندا بانه يجب ان يتخصص هذا القسم من البلاد العربية بهذا النوع من الانتاج وذلك القسم

ينوع آخر على أساس الامكانيه الطبيعيه الفنية بل يجب ان يكون هناك اعتبار اخر هو اعتبار الاسعار بالنسبة الى التكاليف فاذا رفعت التكاليف ربحنا مصطنعا بانامة الحواجز الجمركية لم تعد هذه الطريقة صالحة لتقرير التخصص الانتاجي اما اذا كانت التجارة الداخلية حرة ونشأت صناعة او زراعة في احد الانظار ولم تكن من الوجهة الاقتصادية صالحة لذلك المفطر لكثرة تكاليفها اولان امكانيات وجودها في المفطر الاخر اعظم لاستطيع منافسة المفطر الاخر وبالتالي تنزل تدريجيا ويبنى المفطر الاخر متخصصا بها من هنا نرى الاهمية الكبرى لحرية التجارة بين الانظار العربية .

وهناك سوال اخر وهو موقف البلاد العربية كمجموعة من العالم الخارجي هل يجب ان تكون الرسوم المفروضة على البضائع الخارجية متشابهة في جميع الانظار العربية ام من الافضل ترك كل نظريته سياسة الجمركية على حدة .

اذا كان الهدف زيادة الانتاج في البلاد العربية وزيادة التخصص فيه فمن الافضل ايضا ان تكون هناك سياسة جمركية موحدة فلو فرضنا ان بلدا بدا ينتج نوعا من الانتاج فانه يستطيع ان يحصى ذلك النوع في نظره ، ولكن هذا النوع اذا لم يكن محميا حماية كافية من الانظار الاخرى نفذ يصعب عليه منافسة المنتج الاجنبي في الانظار الاخرى بسبب حداثة عهده فيبنى سونه محليا في نظره فلفظ بينما لوحته الانظار الاخرى لاتسع سونه وزاد انتاجه ، وبالطبع نؤكد مرة ثانية ان الانظار يجب ان لاتحصى اى نوع من الانتاج الا على اساس الامكانيات الاقتصادية له في المستقبل ولنضرب مثالا على النقطة المتقدمة صناعة السماد الازوتي في مصر لنفرض ان الحكومة المصرية قررت المضي في مشروع كهربي خزان اسوان وانتاج السماد الازوتي منه . فالبلاد العربية الاخرى في حاجة الى السماد وقد تكون صناعة السماد المصرية في بدء عهدها اكرت تكاليفها من صناعة السماد الاوروبية لحدائتها فهنا لا يكتفي ان تحميها الحكومة المصرية بل يجب على الانظار العربية الاخرى حمايتها حتى يتسع سونها فيزيد انتاجها في مصر ويزيد تخصص مصر بها فتستفيد مصر ثم لاتلبث الصناعة المصرية ان تتحسن وتقل تكاليفها كلما زادت تثبتا فلا تلبث ان تبلغ تكاليفها مثل تكاليف المنتج الاوربي لوان قل فلا تتضرر الانظار الاخرى بشئ وتكون جميع الانظار قد ساهمت في تنشيط صناعة عربية .

ثم كما رأينا فان السياسة الجمركية تؤثر تأثيرا عميقا جدا في الحياة الاقتصادية عامة

نأذا ما أنفت البلاد العربيه جميعها على خطة انتصاديه عامه - ويجب ان تصل الى مثل هذا الاتفاق لمصالحنا جميعا - فان الاتحاد الجبركي تجاه العالم الخارجي ، يصبح ضروريا ، لانه اداة فعالة جدا في توجيه سياسه البلاد الانتصاديه توجيها يتفق مع الخطة العامه ، الموضوعه ، وسنعود لهذا البحث في فصل النظام التالي العام .

الفصل السادس

النظام النقدي والوحدة العربية

١ - مقدمة

٢ - النظم النقدية السارية في البلاد العربية

أ - في العراق

ب - في فلسطين

ج - في سوريا ولبنان

٣ - مساوئ نظم النقد الحالية

٤ - طرق اصلاح النظم النقدية .

• • • • •

الفصل السادس

النظام النقدي والوحدة العربية

١ - مقدمة :

كانت البلاد العربية التي يشملها البحث جميعها خاضعة لنظام نقدي واحد أثناء الحكم العثماني ، وقد مر هذا النظام نفسه في الأربعين سنة التي سبقت نهاية الحكم العثماني بطورين هامين . فقد كان النظام النقدي العثماني ما بين سنوات ١٨٨٠ - ١٩١٤ مبنيا على أساس الذهب ، وكانت الوحدة النقدية هي الليرة العثمانية الذهبية إلا أن الليرات الذهبية الانكليزية والفرنسية كانت أيضا شائعة الاستعمال لدفع المبالغ الكبيرة إلى جانب الليرة التركية الذهبية . أما قيمة الليرة التركية الذهبية فكانت معادلة أربعة دولارات وأربعين سنتا حسب القيمة الذهبية للدولارات قبل الحرب السابقة .

وكانت هناك أوراق نقدية يصدرها البنك / العثماني ولكن هذه الأوراق كانت

محدودة الاستعمال جدا .

أما المدفوعات الصغيرة فقد استعملت لها النقود الفضية والنحاسية إلا أنه لم يكن لهذه النقود قيمة ثابتة بالنسبة للذهب نظرا لأن ماسك منها كان يزيد عن حاجات البلاد . وفي أثناء الحرب السابقة اضطرت الحكومة العثمانية للخروج عن قاعدة الذهب لسد حاجات الحرب - شأنها في ذلك شأن سائر الدول المحاربة - وأصدرت أوراقا نقدية لتحل محل الليرة الذهبية والنقود الفضية . إلا أن التضخم الذي كان لا بد من حصوله في إصدار هذه الأوراق أدى إلى تدهور قيمتها ، ولم تكن لها قيمة متساوية في جميع الأسواق ، بل كانت قيمتها تختلف في الأسواق المختلفة على حسب مندره الحكومة على ترويج هذه الأوراق النقدية وكانت أقل راجا وبالتالي أقل قيمة في الأنظار العربية منها في تركيا وبشكل خاص فإن الفلاحين في العراق وسوريا لم يقبلوا على التعامل بها حتى لقد كانت الحكومة العثمانية مضطرة في كثير من الأحيان

لندفع اثمان مشترياتها من المواد الغذائية بالنفود الذهبية بدلا من الاوراق النقدية (١) .
اما بعد احتلال المحتل للبلاد العربية فقد زالت مزبة وحدة النظام النقدي في
البلاد فاختلقت الانظمة النقدية في الانظار المختلفة باختلاف الظروف التي جرى فيها الاحتلال
في بادئ الامر وباختلاف انظمة الحكم التي سادت في اجزاء البلاد المختلفة بعد ذلك .
فاما العراق فقد جاءها الجيش البريطاني بالنفود الهندية لدى الاحتلال وبقيت
الروبية الهندية اساسا للنقد العراقي حتى نيسان سنة ١٩٣٢ ، ولكن هذه النفود لم تطرد جميع
النفود التي كانت في السوق اذ بقي في العراق كميات من النفود التركي الذهبية بعضها للتداول
وبعضها كان مخبأ (٢) .

وفي سوريا جاءت جيوش الاحتلال معها بالاوراق النقدية المصرية ، فاصبحت هذه
الاوراق والنفود الذهبية والنفضية التي كانت قبلا هي النقد القانوني للبلاد ، اما الاوراق النقدية
التركية فابطلت . وبقي الامر على هذا الحال حتى سنة ١٩٢٠ (٣) .
وفي فلسطين وشرق الاردن ايضا جاءت جيوش الاحتلال بالنفود المصرية واعلن في
سنة ١٩٢١ ان هذه النفود والجنيه الانكليزي الذهبي والنفود الاخرى المتعارف عليها بالاسواق
هي النفود التي يسمح تداولها وقد بنيت العملة المصرية عملة البلاد الرسمية حتى سنة ١٩٢٢ .
اما النظم النقدية التي تسرى في البلاد العربية المختلفة الان فليما يوصف موجزا لها
ولا بد من هذا الوصف لنظم عيوبها بالنسبة للبلاد كمجموعة ولوضع اُسس لنظام واحد جديد اكثر
تشبها على حاجات البلاد .

٢- النظم النقدية السارية في البلاد العربية :

١- العراق : (٥)

كانت الحكومة العراقية منذ اول عهد لها تفكر بايجاد عملة عراقية تسرى في العراق

(١) حماد النظام الاقتصادي في ٤٣٤-٤٣٥ و النظام الاقتصادي في سوريا ٢٦٣-٢٦٤

وحماد النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٤٤٥-٤٤٦

(٢) حماد النظام الاقتصادي في العراق ٤٣٤

(٣) حماد النظام الاقتصادي في سوريا ص ٢٦٤

(٤) حماد النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٤٤٥ و ٤٤٦

(٥) حماد النظام الاقتصادي في العراق ٤٣٤-٤٤٤

مكان نظام العملة الهنديه ، وقد قدم للحكومة مشروعات لاصدار العملة .

١- المشروع الاول يقول بانشاء عمله وطنيه عراقيه مستقلة يصدرها مصرف اهلي

بمرأية الحكومة .

٢- المشروع الثاني يقول بانشاء عمله عراقيه توهمسر على الجنيه الاسترليني وتشرف

على اصدارها لجنة يكون مركزها في لندن .

وبالرغم من أن المشروع الاول أكثر ملاءمة لاستقلال البلاد فلم يمكن تنفيذه بسبب

وجود كبير من الصعوبات في سبيل تحفيذه .

وفي سنة ١٩٣٠ دعت الحكومة العراقية الخبير المالي السر ادوارد هلتون يونغ

لدرس هذا الموضوع وتقديم رايه ، فانتهج مشروعا كالمشروع الثاني ، اي اصدار عمله عراقية جديدة

تكون مبروطة بالجنيه الاسترليني وتدير شؤونها لجنة خاصة . فوافقت الحكومة العراقية على هذا

الانتراج واصدرت في نيسان سنة ١٩٣١ قانون العملة الذي ينهي باحداث العملة الجديدة

المؤسسة على الجنيه الاسترليني والمقابلة للاسترداد يشك على لندن ، واصبح الدينار وهو مساو

للجنيه الاسترليني الوحدة القياسية للعملة ونسب الى الف فلس .

وقد شجع الحكومة على الموافقة على مشروع يونغ ان الجنيه الاسترليني في ذلك الحين

كان مبنيا على قاعدة الذهب والتغيرات التي تحصل في قيمة العملة المبنية على الذهب تغيرات

بسيطة تقتضيها التغيرات في الميزان التجاري ولا تتجاوز نقطة شحن الذهب ولذا فنظام الذهب

ثابت ولا يخشى من تغير ضار في قيمته . ولذلك فحينما خرجت العملة الانكليزية عن قاعدة الذهب

في سنة ١٩٢١ ترددت الحكومة العراقية قليلا في متابعة المشروع واصفرت اصدار العملة الجديدة

قليلا ولكنها عادت فتررت متابعته حين استقر الجنيه الاسترليني بشكل نسبي .

اما اللجنة التي تشرف على اصدار العملة والمؤسسة بموجب قانون نيسان سنة ١٩٣١

فهي ذات صلاحية في اصدار العملة وادارة شؤونها بالنيابة عن الحكومة وتؤلف هذه اللجنة من

خمسة اعضاء اثنين منهم تختارهما حكومة العراق واثنين يختاران بالاتفاق مع ايسترن بنك والبنك

العثماني وبنك المشاهي ما دامت هذه البنوك تتعاطى الاعمال في العراق . اما العضو الاخير

فيختاره حاكم بنك اوف انكلترا او اللجنة المالية لعصبة الامم بناء على دعوة حكومة العراق . وتختار

الحكومة العراقية احد اعضاء هذه اللجنة ليكون رئيسا لها . ومقر اللجنة في لندن ويمثلها في العراق

موظف يسمى مأمور العملة وموظف آخر يسمى وكيل العملة ويعين هذان الموظفان من قبل اللجنة وصلاحيات اللجنة هي اصدار العملة والاشراف على شرائطها الاساسية ونبعتها باستشارة الحكومة العراقية - واتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لاصدار العملة وابطالها وابدالها وحفظ الموجود منها مع تأسيس صندوق احتياطي للعملة والمحافظة عليه بشكل يؤمن معه تبدلها كما ان على اللجنة قيد مبيع المسكوكات والاوراق النقدية وسائر المدخولات كإيراد الصندوق احتياطي العملة بعد طرح النفقات والخصم المخصصة لإيرادات حكومة العراق . وتفيد الحسابات بمصرنا على الصندوق ، وكذلك يفيد ما يدفع من الليرات الانكليزية لقاء الاوراق النقدية المستلمة في العراق . ومن صلاحيات اللجنة ايضا استثمار موجوداتها في سندات الدول المختلفة (اشترط في قانون سنة ١٩٣٦ ان تكون الدول التي تستثمر الاموال في سنداتها من التي يمكن تحويل عملتها الى الذهب .)

أما احتياطي العملة العراقية فيتألف من ثلاثة اقسام .

١- الاسهم والسندات

٢- نقد في المصارف وفي صناديق اللجنة .

٣- القيمة التخمينية للنقد في المسكوكات النضية في التداول ولدى اللجنة والغاية

من وجود النقد هي سد الاحتياجات عند طلب استبدال الاوراق النقدية وليس هناك نسبة معينة بين هذا القسم ومجموع ما في التداول .

والعملة العراقية اما اوراق نقدية واما نفود معدنية . فالاوراق النقدية صالحة لتأدية اى مبلغ كان وقاتها هي : ربع دينار ، نصف دينار ، دينار خمسة دنانير ، عشرة دنانير مئة دينار . اما النفود المعدنية فمختلفة القئات ولا تصلح الا لتأدية مبالغ محدودة صغيرة .

ب - فلسطين : (١)

ان اهم الاسباب التي دعت الحكومة الفلسطينية الى اصدار عملها خاصة بفلسطين

تحل محل العملة المصرية هي انه لم يكن هناك اى اتفاق ينظم استعمال العملة المصرية في فلسطين ولم يكن للحكومة الفلسطينية اى اشراف على العملة ، كما ان الحكومة الفلسطينية لم تكن مشتركة باريادها .

(١) حمادة النظام الاقتصادي في فلسطين ٤٤٧-٤٥٧

وقد التت الحكومة الفلسطينية في سنة ١٩٢٤ لجنة لدراسة موضوع العملة فاقترحت هذه اللجنة إصدار عملة جديدة مبنية على الجنيه الاسترليني . وفي سنة ١٩٢٦ عين وزير المستعمرات البريطاني لجنة النقد الفلسطيني وحدد صلاحياتها . ثم تعينت المصنعة القانونية النهائية للنقد الجديد في أهر مجلس الملك الخاص الصادر في شباط سنة ١٩٢٧ . وفي نوفمبر سنة ١٩٢٧ أعطيت المصنعة القانونية للجنة النقد الفلسطيني التي عينها وزير المستعمرات وأعطيته لهذه اللجنة صلاحية إصدار النقد بالنيابة عن حكومة فلسطين .

وهناك شبه كبير بين نظام النقد الفلسطيني ونظام النقد العراقي فالجنيه الفلسطيني مبني على أساس الجنيه الاسترليني كالدينار العراقي - رغم انه في حالة الجنيه الفلسطيني لا يوجد على الأوراق النقدية تعهد بتحويلها الى لندن ، ولكن يتوجب على لجنة النقد الفلسطيني ان تصدر اوراق النقد الفلسطيني تحويلات تلغرافية او حوالات تدفع بالجنيه الاسترليني في لندن على أساس ان الجنيه الفلسطيني يساوي جنيها استراليا واحدا .
وللنقد الفلسطيني كما ندنا لجنة خاصة كما هو الحال في النقد العراقي ، ومركزها ايضا في لندن .

الا ان لجنة النقد الفلسطيني معينه من قبل وزير المستعمرات وصلاحياتها تشبه صلاحيات لجنة النقد العراقي وهي إصدار النقد والاستشراق عليه والتأكد من ان النقد بحالة مرضية - ويشكل عام الاهتمام بالشؤون النقدية المتعلقة بفلسطين . ولجنة صلاحية طبع وسك النقود كما ان لها صندوقا احتياطيا في لندن ومثل اللجنة في فلسطين مامور وظيفة استلام النقد وحفظه ، وإصداره وتعاطي المطالبات لإصدار الحوالات العادية والبرقية على لندن ويعمل تحت مراقبة مصرف يدعى " وكيل النقد " وهو يقوم بقبض الأوراق النقدية والمسكوكات فعليا وحفظها وإصدارها وايضا تنظيم دفاتر لتسجيل هذه الاعمال .

اما احتياطي العملة فلكن في يد الامر مساويا لقيمة تحويل الجنيهاات المصرية الى جنيهاات فلسطينية ولكنه زيد فيما بعد من دخل بيع الأوراق النقدية والمسكوكات في فلسطين وهناك مصدر آخر لدخل احتياطي النقد وهو دخل الاموال المستثمرة ويذهب قسم من هذا الدخل - لتغطية خسارة لجنة النقد وقسم آخر يذهب الى حكومة فلسطين وقسم ثالث يضاف كل سنة الى الاحتياطي .

ووحدة النقد الفلسطيني هي الجنيه وهو مساو للجنيه الاسترليني وينقسم الى الف مل
والعملة المستعملة اما اوراق نقدية او نفود معدنية فالاوراق النقدية هي من ثلث ٥٠٠ ملا وجنيه
وه جنيهاً ، ١٠ جنيهاً ، ٥٠ جنيهاً ، ١٠٠ جنيهاً . وتصلح لدفع اى مبلغ كان اما النفود
المعدنية فلا تصلح الا لدفع المبالغ الصغيرة .

والنقد الفلسطيني هو النقد المتداول في شرق الاردن ايضا .

ج - سوريا ولبنان

للسوريا ولبنان نظام نقدي يختلف كل الاختلاف عن النظام السائد في العراق و

في فلسطين .

وقد وضع هذا النظام في سنة ١٩٢٠ عندما اصبحت سوريا تحت الانتداب الفرنسي
فقد اصدر المندوب السامي الفرنسي في تلك السنة مرسوماً يبطل بموجبه استعمال العملة المصرية
واسس عملة جديدة مبنية على أساس الفرنك واعطى حق اصدار العملة الجديدة الى بنك سوريا
(بنك دي سيري ، الذي اصبغ فيما بعد بنك سوريا ولبنان الكبير - بنك دي سيري اى دوجران
لبنان) . وبهذا اصبحت وحدة العملة السورية هي الليرة السورية وهي تساوي عشرين فرنكاً وتنقسم
الى مئة غرش سوري ، واصبحت العملة الجديدة هي العملة الشرعية الوحيدة ولكن سمح باستعمال
الذهب .

وكان وراء الاوراق التي يصدرها هذا البنك احتياطي سندات وودائع بالفرنكات مودع

في الخزانة الفرنسية العامة بباريس ، اوراق نقديه اجنبيه وكمبيالات تجارية مسحوبة على بلدان
اجنبية .

وفي سنة ١٩٢٢ قامت مناقشات بين بنك سوريا المذكور وبين الحكومات السورية
واللبنانية للاعتراف بالنقد الذي يصدره هذا البنك وعند اتفاق لمدة خمس عشرة سنة تبتدى من
اول نيسان سنة ١٩٢٤ وتنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٢٩ وبالرغم من المعارضة الشعبية لهذا
المشروع فقد تم الاتفاق مع هذه الحكومات ووقع في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٢٤ وبهذا اصبغ
الفرنك أساس العملة السورية واصبغ حق اصدار العملة بين بنك سوريا وحده وتعهده البنك بدوره
بدفع قسم من دخل الصندوق الاحتياطي الى الحكومات السورية يتصاعد معدله بزيادة قيمة متوسط
التداول السنوي كما وافق على وجود ممثلين سوريين في اللجنة الادارية وفي اللجنة الاستشارية

وند نص الاتفاق على ان تكون الاوراق النقدية صالحة لدفع اى مبلغ كان وعلى ان تدفع الاوراق السورية لحاملها لدى الطلب فى فروع بنك سوريا ولبنان الكبير بحوالات على مرسيليا او بارس حسب الطلب وند اجيز استعمال النقود الذهبية وخلافها فى تحرير سائر العقود المدنية والتجارية التى تتجاوز مدتها اذ خمسة ايام على ان تبقى واجبة الاداء بالنقد السوري اللبناني حسب السعر بتاريخ ومحل الدفع وكذلك اطلقت حرية التعامل بالذهب والفضة .

وند نص الاتفاق على ان يتألف احتياطي العملة السورية اللبنانية منه :

١- نقود ذهبية او ذهب او سندات لحكومات اجنبية .

٢- كمبيالات اجنبية تحمل على الاقل توفيعين مقبولين لدى البنك على ان لا تزيد

مدة هذه الكمبيالات عن تسعين يوما او كمبيالات محلية تحمل على الاقل ثلاثة توفيعات مقبولة لدى البنك على ان لا تزيد مدتها عن تسعين يوما ايضا ، ويشترط ان لا يتجاوز هذا النوع عن الاحتياطي ٧ بالمئة من الاوراق النقدية المتداولة ولا يتجاوز مليون ليرة .

٣- احتياطي اجبارى مودع كإمانه فى الخزينة العامة ببارس تساوى ثلث الاوراق

النقدية المتداولة ولا تزيد عن هذه النسبة وتأخذ نائذة قدرها ١ / ٥ بالمئة سنويا ويدعى هذا الاحتياطي (ا)

كما ان للبنك الحق بايداع احتياطي آخر لدى الطلب (ب) بالخزينة العامة ببارس ياخذ نائذة لا تقل عن ١ / ٥ بالمئة ، على ان لا يزيد هذا الاحتياطي (ب) مع الكمبيالات المشار اليها سابقا (٢) عن ٢٢ بالمئة من احتياطي النقد .

٤- اخيرا سندات الحكومة الفرنسية او سندات مكفولة من قبل الحكومة الفرنسية تودع

فى بنك فرنسا ويشترط ان تكون هذه مستحقة الاداء فى خلال سنتين على الاكثر .

والاوراق النقدية السورية كانت فى الاصل من فئات ليرة ، ٥ ليرات ، ١٠ ليرات

٢٥ ليرة ، ١٠٠ ليرة .

وبجانب الاوراق النقدية التى يصدرها بنك سوريا ولبنان الكبير فقد كانت هناك عملة

ثانوية معدنية تصدرها الحكومات السورية واللبنانية وتصلح لدفع مبالغ صغيرة محدودة وتبل انتهاء

مدة الاتفاق جرت مفاوضة بين بنك سوريا ولبنان وبين كل من الحكومتين السورية واللبنانية على تجديد

الاتفاق مع بعض التعديلات لمدة ٢٥ سنة ورغم المعارضة الشعبية العنيفة فقد ادت هذه المفاوضات

الى عقد اتفاقين متشابهين احدهما مع الحكومة اللبنانية ووقع فى ٢٦ ايار سنة ١٩٣٧ واتفاق اخر مع

الحكومة السورية ونع في ٢٥ آذار سنة ١٩٣٨ وقد صدق الاول من المجلس النيابي اللبناني وبني
اثنائي بدون تصديق الى ١ ايلول سنة ١٩٣٩ حين صدته حكومة معينة من المندوب السامي الفرنسي
بعد ان حل المجلس النيابي السوري واستقال رئيس الجمهورية السورية .

وينص كل من الاتفاقين الجديدين على جعل العملة السورية واللبنانية مرتكزة على الفرنك
كالاتفاق السابق وعلى ان تكون هي العملة القانونية الوحيدة . وقد حددت تغطيه الاوراق التي
يصدرها البنك بالاتفاق المذكور مع الحكومة السورية كما يلي :

١ - بصورة التزامية - ١ - ذهب مسكوك أو سبائك ذهبية زيجب ان تعادل قيمه
الذهب المعقده في حساب التغطية :

- عشرة بالمئة من قيمة الاوراق المتداولة بتاريخ ٢٥ حزيران السابق وذلك من اول
نيسان ١٩٣٩ لغاية ٣١ كانون اول سنة ١٩٤١ .

- خمسة عشر بالمئة من قيمة الاوراق المتداولة بتاريخ ٢٥ حزيران السابق وذلك اعتبارا
من اول كانون ثاني سنة ١٩٤٢ على ان نسبة الخمسة عشر هذه المعتبرة حدا ادنى ترنح اذا
طلبت الحكومة ذلك الى

- عشرين بالمئة بعد ٣١ كانون اول سنة ١٩٤٩ خمسة وعشرين بالمئة بعد ٣١

كانون اول سنة ١٩٥٦ ثلاثين بالمئة بعد ٣١ كانون اول سنة ١٩٦٣ .

٢ - وديعه اجباريه بالفرنك في صندوق الخزينه العمومية المركزي في باريس ويجب

ان يكون مبلغها معادلا ٢٥ الى ٢٦ بالمئة من مجموع الاوراق المتداولة . وتخصص الخزينه
الفرنسيه لهذا ^{بالمال الذي} يطلق عليه اسم حساب (α) فائدة لا يمكن ان يقل معدلها السنوي عن ٥ ٪ ٢٥ بالمئة
٣ - السلفة التي يمنحها البنك بدون فائدة للجمهورية السورية .

ب - بصورة اختيارية - ١ - سندات مالية على الدولة الفرنسية أو مضمونه منها على ان تكون
واجبه التسديد في مدة لا تتجاوز الخمس سنوات بشرط ان لا يقل مجموع السندات الواجبة التسديد في
في سنتين على الاكثر عن ٢٥ بالمئة من مبلغ هذه السندات وتفيد السندات في حساب التغطية
بسعرها الفعلي في الشراء وتودع في بنك فرنسا .

٢ - اوراق تجارية تحمل ثلاثة توابع لا تتجاوز استحقاقها تسعين يوما

محيرة بالدينار السوري ولا يجوز ان يتجاوز مبلغ مجموع هذه الاوراق الاسمي عن اثني عشر بالمئة من
مجموع الاوراق المتداولة .

٣- كل أوجز من السلفه التي يقدمها البنك للجمهورية السورية في

حساب جار .

٤- حساب لدى الاطلاع بالفرنكات يطبق عليه حساب (B) يفتح لدى

صندوق الخزينة العموميه في باريس ويكون معدل فائدته موازيا على الاقل معدل الفائدة التي
يدفعها الصندوق المذكور لحسابات الافراد المفتوحة لدى الاطلاع ، ولا يجوز ان يتجاوز رصيد
هذا المبلغ ستة بالمئة من مجموع الاوراق المتداولة .

والاتفاق مع الحكومة اللبنانية مشابه لهذا الاتفاق الا ان احتياطي الذهب الازامي
المذكور بموجب الفترة (١١) من الاتفاق مع الحكومة السورية يشترط ان يكون عشرة بالمئة من قيمة الاوراق
المتداولة وليس هنالك شرط لزيادته كما هو الحال مع الحكومة السورية . كما ان السلفة التي يقدمها
البنك للحكومة اللبنانية اقل من السلفة المقدمة للحكومة السورية .

وقد اشترط في الاتفاق مع الحكومة اللبنانية ان كل شرط يجري مع سوريا ويكون اكثر
ملاءمة لها من الشروط الجارية مع لبنان ، يسرى ايضا على لبنان الا ان الاتفاق مع لبنان لم يعدل
بعد لتحقيق هذا الشرط .

٣- مساوي نظم النقد الحايه :

يظهر لنا مما تقدم ما يلي :

١- ان النقد القانوني في كل بلد من البلاد المبحوثة يختلف عنه في البلدان الاخرى

فالنقد القانوني في العراق هو الدينار العراقي وفي فلسطين وشرق الاردن الجنيه الفلسطيني
وفي سوريا ولبنان الليرة السورية اللبنانية .

٢- ان النقدين العراقي والفلسطيني متشابهان في ان كلا منهما مبني على اساس
الجنيه الاسترليني ويستبدل به ، ولذلك فان القيمة الاسمية لهما متساوية . اما نظام النقد السوري
اللبناني فمبني على اساس اخر يختلف كل الاختلاف عن نظام النقد العراقي والفلسطيني وهو الفرنك
الفرنسي . وعلى هذا فالجنيه الفلسطيني والدينار العراقي ينخفضان ويرتفعان معا وينفس النسبة
تبعاً لانخفاض او ارتفاع الجنيه الاسترليني ، بينما الليرة السورية لا تتأثر بارتفاع النقدين الفلسطيني
والعراقي وهبوطهما لانها مبنيه على نظام الفرنك كما قدمنا . ولذا فمن الممكن ان يحدث تغير
في قيمة النقد السوري في الوقت الذي يبني فيه كل من النقدين العراقي والفلسطيني على حالهما
يتغيران في اتجاه مخالف .

١- بما انه ليس بين انظمة النقد التي مر ذكرها نظام واحد مستل ينسب بل كلها كما رأينا مفيدة بنقد اجنبي لان التغير في قيمة النقد لا يأتي كرد فعل لعوامل اقتصادية داخلية وانما يرافق التغير الذي يحدث في النقد المعنى على أساسه في الخارج + وهكذا فاننا نرى انه ليست لايه حكومة من هذه الحكومات السيطرة الكافية على قيمة نقدها ، بالرغم من ان التغير في قيمة النقد يحمل معه تأثيرات عظيمة في حياة البلاد بأسرها سواء على الانتاج الاقتصادي او على توزيع الثروة .

ولهذه الاختلافات في الانظمة النقدية اضرار مختلفة أهمها :

١- انها تعيق التجارة بين مختلف انحاء البلاد ان تلف في وجه التجارة بين البلاد العربية جميع العتبات المتسببة عن النقد التي تلف في وجه التجارة بين اي بلدين لهما نقدان مختلفان . واهم هذه العتبات هي امكانيه حدوث تغير في قيمة النقد في البلد الاخر يجلب معه اضرارا الى التجارة الخارجية ولدينا امثلة واضحة لبعض الاضرار التي حصلت للتجارة الخارجية بين البلدان العربية بسبب تغير العملة وهبوط عمله بلد بالنسبة لعملة البلد الاخر . مثلا بينما كانت قيمة ما استوردته فلسطين من سوريا ولبنان سنة ١٩٣١ مبلغ ١٠١٦٨٢٣ جنيتها فلسطينيا فقد هبطت في سنة ١٩٣٢ الى ٨١٣ ٢٠٨ جنيتها اي هبطت بنسبة ٢٠ بالمئة تقريبا وقد كان هذا الهبوط بسبب هبوط قيمة الجنيه الاسترليني الذي ادى الى هبوط في قيمة الجنيه الفلسطيني سنة ١٩٣١ وهذا الهبوط جعل المصانع السورية تزداد غاليه بالنسبة لفلسطين (١)

وكذلك فللسبب ذاته هبطت قيمة ما استوردته شرق الاردن من سوريا ولبنان من ٦٦٨٠٠٠ ليرة سورية سنة ١٩٣١ الى ٤٣٠٠٠٠ ليرة سورية سنة ١٩٣٢ اي بنسبة تزيد عن ٣٠ بالمئة .

ولو كان التغير في قيمة نقد بلد من هذه البلدان بالنسبة للبلدان الاخر ناشئا عن تغير الميزان التجاري بينهما ، لما كان هنالك ضرر ولكن التغير يأتي دائما نتيجة العوامل خارجية وفي كثير من الاحيان دون ان يكون متوقعا فيجلب معه بذلك اضرار كبيرة . وما يزيد في اضرار مشكلة تغير النقد في بلد من البلدان العربية ان الوسائل التي

(١) حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٤٢٧ .

يستعملها التجاري في البلدان المتقدمة لدرء أخطار التغير النقدي كالتبادل المتدوم ، غير معروفة عندنا .

أضف الى ما تقدم ان اختلاف انواع النقد . بالاضافة الى انه يجعل التجاره بين البلدان العربيه غير مستتره - فانه ليس من شأنه ان يسهل المعاملات التجارية بين البلدان المختلفه . نعملاً يكون اسهل للتعامس التجارى لو كان هنالك سعر واحد يناس بوحده واحدة ، لانه حينذاك ينهم الجميع اهميه هذا السعر وتأثر الاسواق المختلفه به ، اما وجود اسعار تناس بوحداث مختلفه فانه يجعل من الصعب على الكثيرين معرفه السعر الحقيقي السائد في جميع الاسواق العربيه .

واختلاف النقد ايضا يجلب معه مشكله واجهتها جميع الدول ذات النقود المختلفه في تعاملها التجارى بعد الخروج عن قاعده الذهب وهي تعيين قيمه نقد كل بلد بالنسبه لعملة البلدان الاخرى . نعم تحل هذه المشكله على اساسه القوة الشرائيه للنقد في بلده ولكن هنالك مشاكل في تعيين هذه القوة الشرائيه بالضبط . وهذه المشكله تصبح اكثر تعقيدا في البلاد العربيه لان النقد كما سبق وقلنا مربوط بنقد اجنبي ، ولذا فان قوته الشرائيه تتغير بتغير قيمه النقد الاجنبي .

وبالاضافه الى جميع الاضرار والمساكن المتقدمه فلا بد لنا ان نذكر ان اختلاف النقد هو من العنبات التي تقف في وجه انتقال الراسمال : سواء الراسمال المالى او الرأسمال الصناعى والاستثمارى .

خوف الخساره التي قد تحدث بسبب تغير قيمه النقد في البلد الآخر .

وأخيراً فان لنظم النقد الحاليه ضرراً آخر بالاضافه الى الاضرار الحاصلة للتجارة الخارجيه ، وهذا الضرر ناتج ايضا عن ان انظمه النقد العربيه جميعها مربوطه بنقد اجنبي . ولذا فان اى تغير في قيمتها لا يأتي كرد فعل لموامل داخلية وانما يتسبب عن تغير في قيمة النقد . وسنبحث اضرار هذا الموقف على الحياه الانتصديه الداخليه بعد ان ذكرنا الاضرار الحاصلة للتجارة الخارجيه .

ان قيمة النقد ذات اثر هام في الحياه الانتصديه لاي بلد من البلدان ويمتد اثرها الى توزيع الثروه والى التأثير على الانتاج نفسه . فاذا ما انخفضت قيمة النقد تضر جميع الاشخاص الذين يحصلون على دخل نقدي مفلطوع وهم حامله اسندات والموظفون والعمال لان ارتفاع

الاسعار يكون اكثر من اى زيادة ند تطراً على دخلهم . وفي الوقت نفسه لان سقوط قيمة العملة تزيد التجارة الخارجية بشكل موفت ، للبلاد لانها تمكن الاجانب من شراء كميات اكبر من بضائع البلد الذى انخفضت قيمة نذده بالنسبة لنفدهم . واما انخفاض الاسعار الناتج عن ازدياد قيمة العملة (نظراً لقله الموجود منها في السوق) فله تأثير سي على الانتاج وذلك لان انخفاض الاسعار يعني ثله الربح ولذا فالانتاج مضطر للهبوط نظراً لنزول الاسعار ~~فنتضرر~~ فنتضرر اقتصاديات البلاد باجمعها بقله الانتاج وازدياد البطالة .

تلك بعض تأثيرات تغير النقد . وقد كان للتغيرات النقدية الحادة المتسببة عن عوامل خارجية كما قلنا تأثيرات كبيرة في بعض البلاد العربية . ولعل لبنان وسوريا كانتا اكثر البلاد العربية معاناة لاضرار التغيرات الحادة في قيمة النقد ~~بجبهه~~ وقد اعترفت الحكومة اللبنانية التي جاءت بالنقد السوري المبني على الفرنك نفسها بهذه الاضرار حين سمعت باستعمال العملة الاجنبية كقياس للدينون على أن يدفع الدين وقت حلوله بالعملة السورية على سعر التحويل وقت الدفع والسبب في هذا ان الدائنين تضربوا ضرراً كبيراً من هذا الهبوط فتونفت حركة الدين الى حد كبير ولا يخفى لنفس حركة الدين من اثر على الحياة الاقتصادية . وقد حاولت سوريا ولبنان (خصوصاً الداخل) ورد اخطار التغيرات النقدية الحادة بزيادة استعمال الذهب كواسطة للتعامل بدلا من العملة السورية .

٤- طرق اصلاح النظم النقدية

نستنتج من كل ما تقدم امرين :

- ١- ضرورة توحيد النقد لتسهيل التعامل التجاري بين البلاد العربية وتنشيطه .
 - ٢- ضرورة جعل النقد الموحد هذا مستقلاً عن النقد الاجنبي حتى لا يحصل تغير في قيمة النقد بغير بالاحوال الاقتصادية الداخلية لانه ما دام لتغير قيمة النقد من الاهمية ما ذكرنا فيجب ان تسيطر البلاد عن نفدها حتى لا تتاثر تاثيراً سيئاً لاسباب خارجة عن ارادتها ورغبتها
- لما هي الطريقة لتحقيق هاتين الغايتين ؟

يبدو ان افضل طريقة لتحقيق هاتين الغايتين معا هي ايجار بنك مركزي عربي ، ^{والا فمرد} تساهم في رأسماله الحكومات العربية والاند ^{والمختلون} ، وتوضع عنده جميع احتياطي العملات المختلفة ويعطي الحق بان يصدر عملة عربية جديدة موحدة وتشارك الحكومات العربية المختلفة

بإدارة هذا البنك ويمثل كل حكومة عدد من الأشخاص بالنسبة لمندوب المتداول من النقد في بلد تلك الحكومات ويكون مركزه في داخل البلاد .

ووجب أن يعطى هذا البنك بالإضافة إلى حق إصدار العملة - جميع الامتيازات التي تعطى لبنك مركزي كالبنك المركزي الأمريكي أو بنك أوف إنكلترا الانكليزي حتى يستطيع أن يؤثر في الأحوال النقدية والمصرفية في البلاد تأثيرا كبيرا ولتحقيق هذه الغاية يجب إيجار تشريع مختلفة تعطى البنك المركزي السلطات والصلاحيات لزيادة الفائدة أو تنقيصها ولعمل جميع الأمور التي يفهم بها بنك مركزي عادة . ويجب أن تنظم بنوك البلاد كلها بشكل يؤمن للبنك المركزي الصلاحيات الكافية عليها .

النظام المالي

- ١- أهمية هذا البحث بالنسبة للموضوع الحالي
- ٢- النظام المالي العثماني .
- ٣- النظم المالية الحالية في البلاد العربية .
 - أ - العراق
 - ب - سوريا ولبنان .
 - ج - فلسطين
- ٤- النظم المالية والمخططة الاقتصادية العامة
- ٥- حربه الممطرة والانتظار المجرى

النظام المالي

١- أهمية بحث النظم المالية بالنسبة للموضوع الحالي

لكل نظام مالي حكومي أهميتان :

أ- أنه يؤثر من دخل الحكومة

ب- أنه يؤثر على سائر اقتصاديات البلاد . وتأثيره على الانتاج يأتي عن عدة طرق ،

منها حماية بعض أنواع الانتاج بالرسم الجمركية او عدم حمايتها ، وفرض الضرائب الخفيفة على بعضها والثقيلة على بعضها الاخر او حتى اعفاؤها من الضرائب كما ان الطريقة التي تنفذ فيها الدولة دخلها تؤثر على الانتاج ، فالمشاريع العامة كالطرق ومشاريع الري الكبرى ومشاريع الكهرباء وسواها تأثير كبير على الانتاج كما ان الحكومة قد تساعد انواعا من الانتاج مساعدة مباشرة بالانفاق عليها ومنحها المساعدات المالية والنظم المالي ايضا تأثير على توزيع الثروة وهذا التأثير يأتي عن نوع الضرائب المفروضة ومدار ما تأخذ من كل فرد بالنسبة لدخله فان كانت الضرائب متدرجة تزيد بالنسبة لزيادة دخل كل فرد وكان الدخل من الضرائب ينفق على المصالح التي تعود بالمنفعة لسواد الشعب ادى هذا الى تحسين توزيع الثروة اما اذا لم تزيد بنسبة الضرائب بازدياد الدخل الشخصي او اذا زادت نسبة الضرائب كلما نل الدخل كما يحدث عمليا في كثير من الانظار العربية فان هذا من شأنه ان يزيد في الظلم الاجتماعي الناتج عن تركز الثروات بايد قليلة .

وتهمنا النظم المالية في الانظار العربية في هذا البحث من وجهين

أ- من حيث تأثيرها على الانتاج في البلاد العربية .

ب- من حيث تأثيرها على التبادل التجاري .

وند رأينا في الفصول السابقة بعض امكانيات التخصص في الانظار العربية كما رأينا امكانيات

زيادة التجارة بين مختلف انحاء البلاد ، ومن المهم هنا ان يذكر ان هذه الامكانيات جميعها لا يمكن ان تتحقق الا اذا توفر النظام المالي الحكومي (او النظم المالية الحكومية) المشجع لهذا والملائم لتحسينها .

ولهذا فان اي برنامج اقتصادي للبلاد العربية ، يحاول ان يستغل موارد البلاد افضل استغلال عن طريق زيادة التخصص ، ويحاول ان يفيد البلاد العربية جميعها وان يزيد التبادل التجاري بين انظارها ، لا بد لاجل تحفيته من وجود نظم مالية حكومية من شأنها ان تجعل تحفيته ممكنا .

وهناك وجه ثالث من أوجه بحث النظم المالية الحكومية يدخل تحت هذا البحث ولكنه لا يظهر الآن بشكل مباشر لأنه يعتمد على النظام السياسي الذي ستتخذه الوحدة العربية ناذاً انترنا بأن الوحدة العربية خُطت إلى ما وراء محاولة الاستفاداة الاقتصادية وحاولت إيجاد نظام سياسي اتحادي يشمل حكومة مركزية وحكومات اتحادية . فيهما حينذاك العلانة المالية التي بين الحكومات الاتحادية والحكومة المركزية وسلطة كل منهما في فرض الضرائب وكيفية حصول دخل كل منهما ، والوجوه التي تنفق كل من الحكومات الاتحادية والحكومة المركزية فيها دخلها .

٢- النظام المالي العثماني : (١)

وجرى على الخطه المتبعه في الفصول السابقة نسيجى استعراض سريع للنظم المالية السائدة الآن في مختلف الانظار العربية لنرى تأثيراتها الحالية وامكانيه تعديلها بشكل يتفق مع الخطه العامة لخبر البلاد العربية الانتصادى .

كانت البلاد العربية التي يشملها البحث جميعها خاضعة لنظام الضرائب العثماني ولهذا كان نظام الضرائب فيها كنظام النند موحداً .

أما اهم الضرائب المباشرة التي كانت سائدة في النظام العثماني فهي : ١- ضريبة العشر . وقد كانت تفرض على المحاصيل الزراعية بنسبة ١٠ بالمائة من محصولها في البدء ثم زادت ناصبت ١٢ ٪ / ١٢٠٠٠٠ بالمائة من مجموع هذه المحاصيل وفي العراق كان يفرق في جباية هذه الضريبة بين انواع الاراضي نالاراضي التي تروى سبها كان يفرض عليها عشر اضافي كما كان يفرق بين الاراضي المفروضة وغير المفروضة .

ولم تكن هذه الضريبة تخمن تخميناً مباشراً وكانت تجمع في كثير من الاحيان بطريق الالتزام ولهذا نان الفلاحين كانوا يتضررون منها كثيراً .

٢- الميركو وكانت تفرض على الاراضي الاميرية والمباني وكانت لها نسب مختلفة .

٣- ضريبة الكودة وكانت تفرض على الاغنام والماعز والجمال ولم تكن تجبى عن الحيوانات المستعملة للحراثة .

٤- ضريبة التمتع وكان يفترض انها ضريبة دخل ولكنها لم تكن في الحقيقة كذلك

لان الدخل لم يكن يحسب بشكل مباشر بل كان يعتمد في حسابه على اشارات لاتتبع عنه بشكل صحيح .

(١) حماد، النظام الانتصادى في العراق ١٩١٢ - ١٩١٦

حماد، النظام الانتصادى في فلسطين ص ٥٠٧ و ٥٠٩

وبالإضافة إلى الضرائب المباشرة فكانت هنالك ضرائب أخرى غير مباشرة أهمها الرسم الجمركية . وقد كانت الحكومة العثمانية منيدة بمعاهدات دولية ان لا تزيد رسومها الجمركية بدون موافقة الدول صاحبة الامتيازات فند كان الرسم اولا ٣ بالمئة ثم سمح برفعه في سنة ١٨٦٢ الى ٨ بالمئة وفي سنة ١٩٠٨ سمح لتركيا ان ترفعهما الى ١١ بالمئة على ان تذهب الى ٣ بالمئة الاضافية الى صندوق الدين العثماني وبقيت كذلك حتى انتهاء الحكم العثماني ولم تكن الرسم الجمركية العثمانية ترمي الى حماية منتوج البلاد وتشجيعه وانما كان يقصد منها ان تساهم في دخل الحكومة فقط ولذلك فلم تكن المواد الاولية او الماكينات معفاة من الرسم الجمركية . ولم تكن هذه الرسوم تميز بين البضاعات الاساسية والكمايسة .

وكان هنالك صندوق خاص للدين العثماني حولت له الى ٣ بالمئة الاضافية من الرسم الجمركية وارباح بيع الملح الذي كان احتكارا حكوميا كما حولت له رسوم الخمر ودخل بيع طوايح الايرادات ورخص صيد السمك والالعاب والبنادق . وكان دخل احتكار التبغ في الاصل محولا لصندوق الدين ولكن الاحتكار اعطى لشركة فرنسية على ان تدفع تساما من ريعها لصندوق الدين .

تلك باختصار اهم انواع الضرائب التي كانت سائدة في البلاد العربية في العهد العثماني ولكن منذ ان انتهى العهد العثماني قامت في البلاد العربية حكومات مختلفة وادخلت كل منها تعديلات هامة على نظام الضرائب السائدة في بلادها حتى اصبح في كل بلد نظام مستقل

٣- النظم المالية الحالية في البلاد العربية

أ- العراق :

يأتي دخل الحكومة العراقية من مصادر مختلفة بعضها من الضرائب وبعضها من غير الضرائب والمصادر الدخل من غير الضرائب أهمية خاصة في العراق نظرا لوجود شركات النفط التي تدفع للحكومة مبالغ غير قليلة لقاء حصة العراق في النفط المستخرج منه وكانت حصة الحكومة في ازدياد مطرد نبل الحرب الحالية حتى لقد بلغ مجموع دخل الحكومة من هذا المصدر في السنوات التي سبقت الحرب بما يقرب من مليون جنيه لكل سنة ، وكان هذا المبلغ يساوي ١٥ بالمئة من مجموع دخل الدولة

وهناك مصادر أخرى غير النفط لدخل الحكومة العراقية من غير الضرائب مثل
الايجارات ورسم العبور ومبيعات الاراضي والمباني ، وبالإضافة الى هذه المصادر فإن لدى
الحكومة العراقية بعض مشاريع شبه تجارية ومن هذه المشاريع السكك الحديدية وميناء البصرة
الليذان ينتهما في الاصل الحكومة البريطانية ثم حولا الى الحكومة العراقية ولهما ميزانيتان
منفصلتان عن الميزانية العامة . وهناك مشاريع شبه تجارية غير هذين المشروعين وهذه المشاريع
الأخرى داخلة في الميزانية العامة وهي البريد والهاتف والمصرف ولكن دخل هذه المشاريع تثل
ثليلا عن نفقاتها . ومن المشاريع شبه التجارية أيضا مطبعة الحكومة وتدر دخلا زهيدا وأرباح
أصدار العملة وبالإضافة الى الموارد المتقدمة فإن بعض موائن الحكومة تأتي بدخل وأغلب هذا
الدخل ات من الرسم والرخص ومبيع اللوان .

وأهم مصدر من مصادر الدخل الحكومي في العراق هي الضرائب وتنعنا بشكل
خاص في هذا البحث لشدة تأثيرها في الحياة الاقتصادية .

وأهم الضرائب المباشرة في العراق هي ضرائب المحصولات الزراعية والطبيعية
ضريبة المواشي أو الكودة وضريبة الاملاك وضريبة الدخل .

وهذه الضرائب على العموم لا تجبي على الدخل الشخصي العام وإنما على بعض
مصادر الدخل المعينه وهي المقتنيات التي تشملها الضرائب . ويظهر ان في العراق ميلا الى
التمسك بهذا النوع من الضرائب الذي يستهدف المقتنيات اكثر مما يستهدف الاشخاص .

وكان معدل دخل الحكومة من هذه الضرائب المباشرة بين سنوات ١٩٢٤-١٩٢٧

حوالي ٢٠ بالمئة من مجموع الدخل .

ولناخذ الان هذه الضرائب واحدة واحدة لنرى اهميتها ومبلغ تأثيرها على

الحياة الاقتصادية .

١- ضرائب المحصولات الزراعية .

أهم ضرائب المحصولات الزراعية في الوقت الحاضر ضربيتان هما رسم الاستهلاك التي

حلت محل العشر وضريبة الارض التي تشمل بدل ايجار الاراضي غير المنوذة وحق الماء لنا المرى

سبعا وقد تطورت هاتان الضريبتان من ضريبة العشر العثمانية التي سبق بحدنها .

وقد مر تشريع ضرائب الاراضي في العراق بمراحل مختلفة نيل أن

يستفر على الضريبتين المذكورتين . فقد فكرت الحكومة العراقية منذ بدء عهد ها باصلاح نظام الضرائب الزراعية ووضعت لذلك خطة جيدة نرت بموجبها ان تحتفظ بنظرية حق الحكومة بجزء من المحصول الزراعي والطبيعي وان تعين حصتها هذه بنسبة مئوية تختلف باختلاف نوع الارض ووسائل ربا . وكان من اهداف هذه الخطة الاستغناء في النهاية عن تقدير المحاصيل ووضع الضريبة على اساس ما يمكن ان تنتجه الارض على ان تكون الضريبة متدرجة ولكن لم يمكن تطبيق هذه الخطة نظرا لقل ما لدى الحكومة من المعلومات عن الاراضي وامكانياتها ، ونظرا للظروف الاجتماعية السائدة ولذلك فقد وضعت خطة اكرر عملياتها من الاولى واصدر قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ وبموجبه فقد اصبحت الحكومة تأخذ حصة قدرها ٢٠ بالمئة من محصول الاراضي التي تروى سيرا و ١٠ بالمئة من محصول الاراضي التي تروى بواسطة الروائح والامطار . وبالإضافة الى هذه الضريبة تأخذ الحكومة حصة من محصول الاراضي الاميرية غير المنقوض كاجرة للارض وهذه الحصة متدرجة وتقدر الحصان معا . واحتفظت الحكومة لنفسها بحق تخفيض نسبة الضريبة لمدة سبع سنوات عن بعض انواع المحاصيل التي يهملها تشجيعها .

وند لانت هذه الضريبة في بدء عهد ها بعمر النجاح ولارب بان احتفاظ الحكومة بحق خفض الضريبة عن بعض المحاصيل عمل طيب ويمكن أن يحسن استعماله لتشجيع انواع هامة من المحاصيل كما جرى بالفعل حين خفضت الضريبة عن النطن وجعلت الحكومة نسباً خاصة بالبساتين بعد ان احتج أصحابها على هذه الضريبة .

ان طرق تقدير غلة الاراضي فقد اجري عليها تحسين كبير . بالنسبة للطرق

العثمانية . ووضعت الحكومة العراقية في سنة ١٩٢٩ بقانون ضريبة الارض واجرتها هدنا واضحا ليتوصل اليه في النهاية في تقدير جميع محاصيل الاراضي وهو تطبيق طريقة المقطوع النفدي عن كل وحدة نياسية من المساحة اما حينما لا يمكن تطبيق هذه الطريقة لاسباب هامة كعدم وجود مسع فني مثلا فتستخدم وسائل اخرى موثقة مثل تخمين المحاصلات بمجرد رؤية العين أو ذرع الارض بالحبال أو تعداد اشجار النخلة والنخيل حيث توجد هذه الاشجار الخ . ولكن حادثا مهما طرا سنة ١٩٣٠ ادى الى العدول عن هذه الضريبة وهذا الحادث هو هبوط اسعار المواد الزراعية الذي ادى الى زيادة حصته الحكومة عما تستحقه في حالة

المنطوق النفاذ فغير لذلك أساس التقدير واستبدل قانون تقدير ضريبة الأرض وأجرتها لسنة ١٩٢٩ وقانون نسبة حصته الحكومة من أشجار النخلة والتمثيل لسنة ١٩٢٩ بقانونين جديدين هما قانون استيفاء رسم الاستهلاك من المحصولات الأرضية لسنة ١٩٣١ وقانون استيفاء بدلات الأيجار من الأراضي لسنة ١٩٣١ . وقد خول قانون استيفاء رسم الاستهلاك فرض وجباية رسم يدعى رسم الاستهلاك وتقدره ١٠ بالمئة من ثمن المحصولات الزراعية في محلات الاستهلاك . ويجبى هذا الرسم في مراكز استهلاك ذات حدود معينة وبها محلات مجازة من قبل السلطة ببيع المحاصيل أو أودعها أو تحويلها إلى شيء آخر خارج هذه المحلات المجازة . وفرض على أصحاب المحلات مسك دفاتر وسجلات بما ياتهم من المحاصيل لتحسب حصة الحكومة على أساسها إلا أن وزير المالية هو الذى يصدر لائحة بالأسعار .

ولكن هذا القانون لم ينل النجاح الكافى نظرا سهولة التهريب وعدم عناية أصحاب محلات الاستهلاك المجازين بمسك الدفاتر وتدوين الكميات الحقيقية للمحصولات الواردة والصادرة ويعتبر هذا التدبير على العموم تدبيراً مؤقتاً والمستظران يرجع إلى جيب الضريبة على أساس المنطوق عن كل وحدة قياسية من المساحة حتى تمت عمليات تسوية الأراضي بموجب مسح فني فلما ان رسم الاستهلاك يقوم مقام العشر مما لا ضريبة الأراضي فقد وضعت لتقديرها انظمة خاصته وهذه الضريبة مبنية على مجمل المحصول السنوى للأراضي ولها نسب معينة حسب نوع الأرض وتقدر اما على أساس وحدة قياس المساحة في الأراضي التى تم مسحها فنياً - وتصف هذه الأراضي اصنافاً مختلفة لكل صنف نسبة خاصة - واما بتعداد وتصنيفات الري أو أودات الحراثة أو بطرق أخرى .

تلك ضرائب المحصولات الزراعية وقد كانت نسبة ما دتره على الحكومة من الدخل في سنوات ١٩٣٤-١٩٣٧ مقدار ٤٧ بالمئة من واردات الضرائب المباشرة و ١٤ بالمئة من واردات جميع الضرائب و ٩ بالمئة من الدخل العام .

٢- ضريبة الكودة وهي مفروضة على الغنم والأبل والجواميس بنسبة الرأس ويتم بتعداد هذه الحيوانات موظفون أو لجان يرأسها موظفون في مناطق لا محددة وتجبى بعد التعداد من كل مكلف على عدد الحيوانات التى يملكها من كل صنف وعلى أساس الضريبة المفروضة على كل نوع .

٣- ضريبة الأكسلاك وهي تستوفى بنسبة ١٠ بالمئة من الأيراد السنوى المعاد

لجميع الاملاك التي تشملها وهي البيوت والمخازن والحمامات والمعامل بما في ذلك الاراضي الملاصقة لها والسفح الثابتة المستعملة لتركيب الماكينات او خزن البضائع او اي غرض تجارى . ويعنى من الضريبة املاك الحكومة والبلديات واماكن العبادة والمدارس والعيانى الزراعية وسواها ويذهب ٢٥ بالمئة من دخل هذه الضريبة الى البلديات اما تندير الضريبة فيجرى بواسطة لجان خاصة لكل قضاء بهذه الضريبة اهمية مالية كبيرة .

٤- ضريبة الدخل : ادخلت هذه الضريبة لأول مرة في العراق سنة ١٩٢٧ وهي

تجبي على جميع انواع الدخل ماعدا الدخل الناتج عن الزراعة وتربية المواشي والاملاك المبينة و تجبي من الاشخاص المقيمين في العراق ومن غير المقيمين عن دخلهم المتأتى عن عمل في العراق ويعنى ذلك ١٥٠ دينارا الاولى من الضريبة ويؤخذ ٥ بالمئة من ١٥٠٠ دينار الثانية و ٩ بالمئة من كل ما يزيد عن ذلك وقد زادت نسب الضريبة زيادة كبيرة منذ نشوب الحرب .

وتقف في وجه تندير هذه الضريبة صعوبات كبيرة لان التجار لم يتعودوا مسك حساباتهم والقيمة المالية لهذه الضريبة لم تكن كبيرة في بادئ الامر ولكنها في ازدياد مستمر . وفي العراق علاوة عن الضرائب المباشرة المذكورة ضرائب اخرى غير مباشرة وهي تشكل النقص الاهم من موارد الدولة فقد بلغت نسبه ما ادخلته هذه الضرائب سنة ١٩٢٦ او ١٩٢٧ مقدار ٧٢ بالمئة من مجموع جميع الضرائب و ٤٩ بالمئة من الدخل العام .

واهم الضرائب غير المباشرة هي الرسم الكركية .

الكمارك : كان العراق في فترة الانتداب وبموجب المعاهدة المعنودة مع بريطانيا سنة ١٩٢٢ مضطرا لان يطبق معاملة اكثر البلدان حظوة على البضائع المستوردة من البلدان الداخلية في عصبة الامم وتركت له الحرية بتنظيم علاقاته التجارية مع البلدان التي كانت في السابق جزءا من الدولة العثمانية وبعد ان اصبح العراق مستقلا في سنة ١٩٣٢ تعهد بالتنفيذ بمعاملة اكثر البلدان حظوة للبلدان الداخلة في عصبة الامم لمدة عشر سنوات . ولم تستند العراق عمليا من حينها بعدد المعاهدات مع البلدان التي كانت سابقا من اجزاء الامبراطورية العثمانية .

وقد كان دخل الحكومة العراقية من الرسم الكركية في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ يشكل

٥٦ بالمئة من المواردات من كل الضرائب و ٣٨ بالمئة من الدخل العام .

المكويش : بالاضافة الى الكمارك فان بالعراق عددا من رسوم المكويش تدفع على الحكومة بعض الدخل واهم هذه الرسوم هي المفروضة على التبغ والتبناك وعلى النفط والمشروبات الروحية

كما ان لدى الحكومة احتكارا بالملح وقد كان دخل رسوم المكس جميعها مابين سنوات ١٩٣٤-١٩٣٧ بشكل ١٨ بالمئة من الواردات من الضرائب غير المباشرة و ١٣ بالمئة من الواردات من كل الضرائب و ١ بالمئة من الدخل العام .

وعن موارد الدخل ايضا رسوم الطوايح وقد بلغ معدل نسبة الدخل منها ٢ بالمئة من الدخل العام .

مصرفونات الدولة : اما مصرفونات الدولة فقد كان معدل نسبة توزيعها بين سنوات ١٩٣١-١٩٣٧

كما يلي :

١- للدفاع والامن العام	٣١ ، ٠٩	بالمئة
٢- للإدارة والقضاء والعدلية	٢٧ ، ٨٠	بالمئة
٣- للامور الاقتصادية	٢٨ ، ٧٣	بالمئة
٤- للامور الاجتماعية	١٢ ، ٣٨	بالمئة

ب - سوريا ولبنان (١)

كانت كل من سوريا ولبنان قبل الحرب الماضية تابعتين للحكم العثماني الا ان جبل لبنان كانت له ادارة خاصة وكان يتمتع باستقلال داخلي ولذا فان بعض انواع التشريع المالي فيه كانت تختلف عن التشريع المالي السائد في سوريا . اضافة الى هذا انه بعد ان اصبح في كل من هذين القطرين حكومة خاصة به احدثت الحكومات بعض التغييرات في النظم المالية ، فنتج ان التشابه في نظمها المالية وان كان كبيرا ، الا انه ليس تاما .

الا ان هاتين الدولتين تتبعان سياسة جمركية واحدة ، وليس بينهما اي حاجز

جمركي . وقد كانت ادارة الجمارك في أثناء الانتداب الانرسي تابعة للمفوضية الفرنسية العليا وكانت تديرها دائرة المصالح المشتركة التي كان دخلها يتكون من الرسوم الجمركية ومن مخصصات الخمر والحقن الخمية ، ومن مخددين آخرين اقل اهمية هما احتكار البارد وبيع العملة ولكن يعد ان حصلت الدولتان السورية واللبنانية على استقلالهما حولت ادارة المصالح المشتركة لهما .

ويتألف دخل كل من الحكومتين اللبنانية والسورية من الدخل من غير الضرائب

والدخل من الضرائب .

اما الدخل من غير الضرائب فيتألف من دخل الاملاك العامة ومن دخل بعض المشاريع شبه التجارية التي تنفم بها كل من الحكومتين كالمطابع الحكومية ودوائر البريد والتلغراف والمحطات الزراعية الحكومية ، وبالإضافة الى هذه المصادر فهناك بعض الرسوم وارباع اصدار العملة .

ونأتي الآن إلى نظام الضرائب وهو الذي يهمنا بشكل خاص ليس فقط لما تجلبه

الضرائب من الدخل ، ولكن لشدة أثر نظام الضرائب في الحياة .

الضرائب : نلنا أن نظام الضرائب الذي كان يسود البلاد السورية قبل الحرب الماضية هو النظام العثماني ، إلا أن هذا النظام لم يكن يسرى على جبل لبنان ولكن بعد الحرب الماضية حين أسست الحكومة اللبنانية أضيفت إلى لبنان بعض المناطق التي كان يسرى عليها النظام العثماني قبل ولذا فقد أصبح في لبنان نوعان من نظم الضرائب فاصدرت الحكومة المنتدبة كضريبة مرسوماً بتوحيدهما بجعل النظام الذي كان سائداً في ولاية بيروت قبل الحرب الماضية نظاماً للبنان بأسره ولكن هذا التوحيد لم يتم كما كان يؤمل .

وعلى هذا فيكون النظام المالي السائد في كل من سوريا ولبنان في الوقت الحاضر في أساسه مشابهاً للنظام العثماني الذي كان يسود هذه البلاد قبل الحرب الماضية مع بعض التعديل .

١ . الضرائب الحالية في سوريا وأهم الضرائب المباشرة في سوريا ، ضريبة الأراضي

ضريبة الأبنية ، ضريبة الدخل ، ضريبة المواشي (الكود) ، ضريبة المداخل ، ضريبة الزراعة ، ضريبة المداخل ، أن ضريبة المداخل الزراعية قد حلت محل ضريبة العشر الموحد الذي بدوره حل محل ضريبة العشر الموردة عن العهد العثماني أما العشر فقد كان في الأصل ١٠ بالمئة من قيمة المحصول غير الصافي ومن ثم زيد إلى $12\frac{1}{2}$ بالمئة ، وكانت الضريبة تجمع بطريق الالتزام إلا أنه كان لهذه الطريقة في جمع الضريبة مساوئ كبيرة تنزل أضرارها بالفلاحين .

وقد كان من الضروري إجراء بعض التعديلات على الضريبة وطريقة جمعها لما فيها من الظلم للفلاحين فوضعت الحكومتان السورية اللبنانية والضريبة مكانها هي ضريبة العشر الموحد وبموجبها فإن الحكومة تأخذ نسبة ثابتة من محصول الأراضي مبنية على أساس معدل ٥ ما حصلته الحكومة من الضريبة عن الأراضي ما بين سنوات ١٩٢١-١٩٢٤ وذلك أصبحت ضريبة العشر شبيهة بضريبة الأراضي .

وقد أدى هبوط أسعار المحاصيل الزراعية سنة ١٩٣٠ إلى تخفيض هذه الضريبة وأخيراً عدلت الحكومة السورية عنها ووضعت مكانها ضريبة المحصولات الزراعية وهي تشبه تماماً رسم الاستهلاك الزراعي في العراق وتجمع في أماكن الاستهلاك .

ضريبة الأراضي : لا تزال ضريبة الميركو العثمانية سائدة في سوريا ولبنان ويؤمل نرى ضريبة جديدة على الأراضي في سوريا لتحل محل العشر (أو رسم المحصولات الزراعية) ومحل الميركو على أن تبني هذه الضريبة الجديدة على أساس صافي ما تنتجه الأرض أما طريقة نرى هذه الضريبة فتحدى على أساس تقسيم

تقسيم الاراضي الى انسام كثيرة بحسب خصوصيتها ويتقدر صافي محصول كل قسم من هذه الانسام وتقدر الضريبة عليها على اساس هذا التقدير .

ضريبة الابنية : هي ضريبة الميركو العثمانية ايضا مطلقة على الابنية . وقد اجري تعديل على هذه الضريبة بعض التعديلات في سنة ١٩٣١ .

ضريبة الدخل = ان ضريبة الدخل في سوريا حلت محل ضريبة التمتع وضريبة التمتع كانت تجبي من رجال الاعمال واصحاب الحرف واصحاب المعاشات وبذا فانها لم تشمل الفزارعين ولا اصحاب الدخل الاثني عن غير طريق العمل كالدخل الاتي من السندات والاسهم وفيما عدا المعاشات لم يكن تقدر الدخل بشكل مباشر ولكنه تأخذ بعض الدلالات لتقديره اما ضريبة الدخل الحالية فهي ليست ضريبة على مجموع الدخل الشخصي بل على مداخيل الشخص مأخوذة على مدة ولا تشمل الدخل من المزرعة والزراعة ومن الابنية .

ضريبة المواشي وهي مفروضة على الجمال والاغنام والماعز والخنازير بنسب معينة لكل منها الضرائب غير المباشرة .

تكون الضرائب غير المباشرة من رسوم المكس ورسوم الجمارك .
واهم رسوم المكس هي رسوم التبغ والبنزين والرسوم المفروضة على المشروبات الروحية ورسوم احتكار الملح .

والرسوم الجمركية تشكل اهم مورد من موارد الدخل ويعوجب الانتداب فعلى الحكومتين في سوريا ولبنان ان تعامل البلدان الداخلة في عصبة الامم معاملة اكر البلدان حظوة ولكن لكل من سوريا ولبنان الحق بان تنظم علاقتها التجارية مع البلدان المجاورة بمعاهدات خاصة ولذا لك ان في سوريا ثلاثة انواع من الرسوم الجمركية الرسوم العادية المفروضة على البلدان الداخلة في عصبة الامم والحد الانص من الرسوم ويفرض على بضائع الدول غير الداخلة في عصبة الامم والرسوم المتفق عليها مع البلدان المجاورة وقد عثدت كل من سوريا ولبنان معاهدة تجارية مع فلسطين ومع شرق الاردن لتنظيم العلاقات الجمركية بينها .

وقد كانت ادارة الجمارك كما سبق وذكر تابعه في السابق للمفوضية الفرنسية

وكان يقوم بها ادارة المصالح المشتركة اما الان فانها تابعة للحكومتين اللبنانية والسورية .

٢- الضرائب الحالية في لبنان .

ان اهم الضرائب المباشرة في لبنان هي ضريبة العشر وويركو الاراضي الموحدة

- ضريبة المسكنات (او ويركو الابنية) ، ضريبة ، التمتع ، ضريبة المواضي .
- وقد وصلت هذه الضرائب جميعها في الفترة السابقة .

ج - فلسطين : (١)

- يتكون دخل حكومة فلسطين من الضرائب ومن غير الضرائب .
- اما الدخل من غير الضرائب فيشمل الدخل من بعض المشاريع شبه التجارية التي تديرها الحكومة كالمسكك الحديدية والبرق والبريد ، ومن الرسوم المختلفة التي تتقاضاها الحكومة ومن بعض المساعدات التي تتلقاها من الحكومات البريطانية .
- اما الدخل من الضرائب فيتألف من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة .
- واهم الضرائب المباشرة هي (١) ضريبة الدخل (٢) ضريبة الاملاك في القرى (٣) ضريبة الاملاك في المدن (٤) ضريبة الاغنام .

ضريبة الدخل : ادخلت في سنة ١٩٤١ الى فلسطين وهي بخلاف التمتع في لبنان تندرج الدخل بشكل مباشر وبخلاف ضريبة الدخل في سوريا تفرض على مجموع الدخل الشخصي الصافي وبعد ان تترك كمية من الدخل دون ان تفرض الضريبة عليها على اساس انها نفقات ضرورية للحياة توضع نسب متدرجة على ما زاد عن المعنى من الدخل .

وقد زدت نسب هذه الضريبة زيادة كبيرة في سنة ١٩٤٣ اما النسب الاصلية

للضريبة فكانت بعد اعفاء النفقات العائلية وانواع اخرى من النفقات كما يلي :

عن كل جنيه من الجنيهات الاربعماية الاولى - خمسين ملا

- - - - - الثاني : سبعين ملا

عن كل جنيه من الجنيهات الاربعماية الثالثة - مئة ملا

- - - - - الرابعة : مئة وخمسة وعشرين ملا

عن كل جنيه من الجنيهات الخمسمائة التي تليها : مئة وخمسين ملا

ضريبة الاغنام : وهي مفروضة على الاغنام والماعز والجمال والجواميس والخنازير لكل نسبة معينة

ضريبة الاملاك في المدن :

وضعت هذه الضريبة لتحل محل ضرائب الميركو في المدن والمساقفة والشركات وتخفف على بيوت السكن والاراضي المعدة لبيوت السكن وعلى البيوت الصناعية على اساس قيمة الدخل الصافي السنوي لها جميعا . فاذا كانت المبنية مستاجرة فتكون قيمة الاجرة هي صافي قيمة الدخل السنوي (بعد خصم نفقات الجديد والتعوير) انما اذا كان المالك هو الساكن او المستعمل للبيت الصافي ليحسب الدخل الصافي على اساس ايجار بيت مشابه له .

وتعفى البيوت والاماكن الصناعية المبنية حديثا لمدة ثلاثة سنوات من هذه الضريبة

الضرائب غير المباشرة .

وهي اهم مورد من موارد الحكومة وقد بلغت نسبة ما ادخلته للحكومة سنة ١٩٣٧

٧ و ٥١ بالمئة من مجموع الدخل .

وتتألف الضرائب غير المباشرة من المكوس والرسوم الجمركية .

فاما المكوس فاهمها مكر الكبريت والملح ومكس التبغ ومكس المشروبات المروحية .

اما الجمارك فان نفس التعديد الذي يسرى على سوريا والعراق بشأن معاملة اكثر

البلدان خطوة للبلدان الداخلة في عصبة الامم يسرى على فلسطين ايضا الا ان لفلسطين الحق بعقد اتفاقات جمركية خاصة مع البلدان المجاورة لها وقد عقدت بالفعل اتفانا مع سوريا واتفانا اخر مع العراق وفيما عدا الرسوم الجمركية المنظمة بموجب هذين الاتفاين فان الحكومة الفلسطينية تعامل جميع البضائع الداخلة الى البلاد على السواء .

مصرفات الحكومة :

اما نسبة ما انفقت الحكومة على الغايات المختلفة فكانت كما يلي :

الغاية	النسبة المئوية لسنة	النسبة المئوية لسنة
	١٩٣٦ - ١٩٣٧	١٩٣٧ - ١٩٣٨
١- الدفاع	٦ ، ٣٦	١ ، ٢٦
٢- الادارة والمالية	٧ ، ٢٠	٩ ، ١٦
٣- الخدمات القضائية	٩ ، ١	٨ ، ١
٤- الخدمات الاجتماعية	٨ ، ٧	٤ ، ٧

٤- النظم المالية والخطة الاقتصادية العامة

لقد استعرضنا النظم المالية المختلفة في البلاد العربية ولا يهملنا الان في هذا البحث المتضمنات الداخلية لهذه النظم بالنسبة لكل بلد من البلدان وقد رمايهمند تنظيمها جميعا بشكل يتفق مع خطة عامة للتخصص والانتاج والتجارة .

ولبيان الخطة المالية التي يجب ان تتبع بشكل عام في البلاد العربية يجب ان نلخص اهم النتائج التي وصلنا اليها وهذه النتائج هي التالية .

- ١ - انه يجب ان يزداد الانتاج الزراعي والصناعي في البلاد العربية .
 - ب - انه يجب ان يكون في البلاد العربية المبحوثة تخصص انتاجي .
 - ج - انه يمكننا ان نعين بصفة عامة ان من الافضل ان تزداد العراق تخصصا بالانتاج الزراعي بينما تزداد لبنان وفلسطين واليمن السورية تخصصا بالصناعة .
 - د - انه الى جانب هذه الخطة العامة فهناك انواع ضرورية من الانتاج الزراعي او الصناعي اشرفنا الى الامكانيات الطبيعية للتخصص فيها
- ولا بد للنظام المالي العام من ان يساعد على تحقيق هذه الامور الثلاثة بوضع الاجراءات التي تجعلها ممكنة .

هناك ثلاثة طرق تستطيع الدولة بواسطتها ان تشجع الانتاج في بلادها بالجمهورية

- ١ - الحماية الجمركية .
- ٢ - بتقديم المساعدة كان تشجيع الزراعة بانامة مشاريع الري او السك والطرق وتشجيع الصناعة بتوفير القوة بالمساعدة المباشرة كالمساهمة الفعليه في الراسمال الزراعي الخاص بتقديم المنح والمساعدات للفلاح مثلا ، او المساهمة الفعليه بالصناعة بتقديم المساعدات والمنح المباشرة للشركات الصناعية .

٢- بوضع نظام جيد وعادل للضرائب لا يرهق الانتاج ويوزع عبء الضرائب توزيعا عادلا بين الافراد يتدرج بازدياد دخلهم الشخصي .

١- الحماية الجمركية .

سبق بحث موضوع الحماية الجمركية في فصل التجارة وكانت النتائج التي توصلنا

اليها بالنسبة للبلاد العربية عموما هي التالية .

١- انه يجب ان لا تكون حماية جمركية بين الانظار العربية بل تكون بينها تجارة

حرة لان الحماية تعيق التخصص والانتاج على مقياس واسع +

٢- انه يجب ان * يوجد بين البلاد العربية اتحاد جمركي لان هذا الاتحاد

يعطي الاولوية لكل نوع من انواع الانتاج العربي في كل نظر من الانظار العربية تجاه العالم

الخارجي وذلك يساعد على زيادة انتاج هذه البلاد وعلى زيادة تخصصها .

٣- يجب ان يكون نظام الحماية هذا على اساس الامكانيات الطبيعية وحدها .

وند ذكرنا ان نظام الاتحاد الجمركي وحرية التجارة بين البلاد العربية سيكونان

اهم مفررين لنوع الانتاج الذي ينتج في كل قطر عربي لانه حينذاك يمكن عرض انواع الانتاج في

الاسواق العربية ^{من} كان في وسعه ان ينتج باقل التكاليف يستطيع بالمناسبة الحرة ان يزداد تخصصا

بالنوع الذي ينتجه . ولذلك فان حرية التجارة والاتحاد الجمركي من اهم الاشياء اللازمة

للاقتصاد العربي بشكل عام .

٢- المساعدة الحكومية .

على الحكومة ان تساهم في تشجيع الانتاج في بلادها بتقديم المساعدات المختلفة

لمختلف نروع الانتاج والمساعدات على انواع كثيرة منها المساعدات ~~المختلفة~~ غير المباشرة كالتعليم

مثلا واما المساعدات المباشرة كانشاء الطرق والمشاريع العامة ذات الاثر على الحياة الاقتصادية

ك مشاريع الري ومشاريع الكهرباء ، او حتى بالمساهمة في بناء الراسمال الخاص .

وعلى الحكومات العربية عموما ان تفهم بجميع المشاريع التي تؤدي الى زيادة

الانتاج الاقتصادي فيها ، ولكن يشترط ان تشجع كل حكومة من الحكومات ذلك النوع من الانتاج

الذي يكون اكثر ملائمة لاهوالها ~~المهمة~~ الطبيعية دون سواء بينما تشجع الحكومات الاخرى انواعا

اخرى من الانتاج حتى يتم التخصص ويصبح في الامكان الانتاج على مقياس واسع ويتكاثف اقل

ولكن ص ما ذكر من ان العراق يجب ان يزداد على العموم تخصصا في الانتاج

الزراعي مثلا فيجب ان تهتم الحكومة العراقية بالدرجة الاولى بتشجيع الانتاج الزراعي باقامة

المشاريع الزراعية المضمخة والمساهمة في الراسمال الخاص للفلاح وزيادة الاتفاق في سبيل تشجيع

الزراعة عموما .

وكذلك فلكي تزداد لبنان وسوريا وفلسطين تخصصا في الصناعة فيجب ان تنتبه اليها

حكومات هذه الانظار انتباها خاصا سواء بالمساهمة في الراسمال الصناعي او بزيادة الاتفاق على

الصناعة بطرق أخرى .

وضمن هذا الإطار العام ندد لاحظنا في النصول الجايئة ان هنالك نروعا خاصة من الانتاج الزراعي او من الانتاج الصناعي يجدر تشجيعها بشكل خاص وفي وسع الحكومة التي يكون في نظرها من هذا الفرع ان تشجعه باعناؤه مدة من الزمن من الضرائب وتشجيعه بشكل مباشر بالمنح والمساعدات .

٢- نظام الضرائب .

ان نظم الضرائب في اكر البلاد العربية (ما عدا ضربتي الدخل وضريبة الاملاك القروية في فلسطين - وهما ضربتان حديثتان) يمكن ان توصف بانها ضرائب مرهنة سواء من حيث نسبها او بشكل أحسن من حيث سوء توزيع عبئها .

ان هذا البحث لا يرمى الى اقتراح وسائل لتحسين نظم الضرائب في البلاد العربية - فهذا موضوع لبحث آخر - وانما من المهم جدا ذكر من للنظم من اثر شديد على الانتاج وانه ما لم تكن هذه الضرائب عادلة وجيدة فلا يمكن زيادة الانتاج في البلاد العربية .